الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد -تلمسان-
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية
تخصص: تحليل اقتصادي

الموضوع:

دراسة قياسية لمحدّدات التضخم في الجزائر خلال الفترة الزمنية 1980-2020

إعداد الطالبة:
✍ بن بوزيان جازية زوجة بلعباس

تحت إشراف:
أ.د. شيبي عبد الرحيم

لجنة المناقشة:

أ.د.بارودي نعيمة	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د. شيبي عبد الرحيم	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا
أ.د.بن خالدي نوال	أستاذة التعليم العالي	جامعة تلمسان	عضوا
ا.د. حليمي وهيبة	أستاذة التعليم العالي	جامعة تلمسان	عضوا
أ.د.جديدن لحسن	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي عين تموشنت	عضوا
أ.د.بن عزة محمد	أستاذة التعليم العالي	المركز الجامعي مغنية	عضوا

السنة الجامعية : 2022-2023

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أعانني على إنجاز هذا البحث، ولا يسعني إلا أن أسجد لله شكرا وحمدا على توفيقه،ويذكر لأهل الفضل علينا بعد الله سبحانه كل جميل وحسن صنيع {من لم يشكر الناس لم يشكر الله }.

يسعدني أن أتقدم بالشكر والتقدير للأستاذ الدكتور **"شيبي عبد الرحيم"** الذي وافق وأشرف على هذا الموضوع كما لا أنسى أن أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور "بن عمر عبد الباسط "على كل التوجيهات المقدمة.

كما أتقدم بأسمى معاني التقدير للأساتذة الأفاضل الذين تحملوا عبء قراءة ومناقشة هذه الأطروحة والذين شرفونا بحضورهم لمناقشة هذه الأطروحة وأخصّ بالذكر الأستاذة بارودي نعيمة، والأستاذة بن خالدي نوال، والأستاذة حليمي وهيبة، والأستاذ جديدن لحسن، والأستاذ بن عزة محمد.

إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية والعلوم المالية بجامعة تلمسان عبر مختلف مراحل الدراسة من الليسانس إلى ما بعد التدرج.

شكرا

الاهداء

إلى والدي الكريمين أطال الله في عمرهما وجعلهم لي سراجا منيرا،

والذين كان لدعائهما الأثر البالغ في مشواري الدراسي،

إلى إخوتي وأخواتي حفظهم الله،

إلى زوجي وبناتي . . .،

الى عائلتي الثانية عائلة زوجي بدون استثناء حفظهم الله من كل سوء

الى كل من يعرفني من قريب او من بعيد .

الملخص:
ان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تحديد اهم المتغيرات الاقتصادية الموجهة للمنحى التضخمي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1980-2020، ولتحقيق الهدف المنشود تم التطرق في البداية الى اهم النظريات المفسرة للتضخم، ولبعض الدراسات التجريبية السابقة لمحددات التضخم، لننتقل بعد ذلك الى القيام بدراسة قياسية لمعادلة محددات التضخم باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL، حيث كشف اختبار Bounds testعن وجود علاقة طويلة الاجل بين التضخم ومحدداته، كما توصلت الدراسة الى ان كل من (الانفاق الحكومي، سعر الصرف، ومعدل البطالة) هي محددات أساسية للتضخم في الاجلين القصير والطويل بالنسبة للاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة .
الكلمات المفتاحية : التضخم، الانفاق الحكومي، نموذج ARDL، الكتلة النقدية،سعر الصرف.

Résumé :
L'objectif principal de cette étude est d'identifier les variables économiques les plus importantes guidant la tendance inflationniste de l'économie algérienne au cours de la période 1980 à 2020. D'égaliser les déterminants de l'inflation à l'aide du modèle autorégressif ARDL, où le test de Bounds a révélé une tendance à long terme relation entre l'inflation et ses déterminants, L'étude a également conclu que chacun (les dépenses publiques, le taux de change et le taux de chômage) sont des déterminants fondamentaux de l'inflation dans les deux termes. Pour l'économie algérienne au cours de la période d'étude

Mots clés : inflation, dépenses publiques, modèle ARDL, masse monétaire, taux de change.

Abstract :
The main objective of this study is to identify the most important economic variables guiding the inflationary trend in the Algerian economy during the period 1980-2020. To equalize the determinants of inflation using the ARDL autoregressive model, where the Bounds test revealed a long-term relationship between inflation and its determinants The study also concluded that each of (government spending, the exchange rate, and the unemployment rate) are basic determinants of inflation in the two terms. . Algerian economy during the study period.

Keywords: inflation, government spending, ARDL model, money supply, exchange rate.

الموضوع
شكر وتقدير
إهداء
الملخص
قائمة المحتويات
قائمة الجداول
قائمة الأشكال البيانية
مقدمة عامة
مقدمة
المبحث الأول: مفاهيم أساسية للتضخم
مقدمة
المطلب الأول: تعريف التضخم
المطلب الثاني: أهم مسببات التضخم
1- التضخم الناتج عن زيادة الطلب الكلي
2- التضخم الناتج عن انخفاض العرض الكلي
3- التضخم الناتج عن ارتفاع التكاليف الإنتاجية
4- استيراد معظم السلع والخدمات من الخارج (التضخم المستورد)
المطلب الثالث: أنواع التضخم
1- أنواع التضخم حسب نوع القطاعات الاقتصادية
2- أنواع التضخم حسب حدّة الضغط التضخمي
3- أنواع التضخم حسب تحكم الدولة في الأسعار
4- أنواع التضخم حسب درجة التشغيل في الاقتصاد
المطلب الرابع: آثار التضخم
الفرع الأول: الآثار الاقتصادية للتضخم
1-1. أثر التضخم على العملة
1-2. أثر التضخم على اختلال ميزان المدفوعات
1-3. أثر التضخم على الادخار، الاستثمار والاستهلاك
1-4. أثر التضخم على أسعار الفائدة
1-5. أثر التضخم على أسعار صرف العملات
1-6. أثر التضخم على النمو الاقتصادي
الفرع الثاني: الآثار الاجتماعية للتضخم
1-إعادة توزيع الدخول واحتدام التمايز بين الطبقات
2-تفشي الرشوة والفساد الإداري
المبحث الثاني: الأسس النظرية لظاهرة التضخم.
المطلب الأول: نظريات الطلب

1- النظرية النقدية الكلاسيكية
فرضيات النظرية الكمية
2- النظرية النقدية الحديثة
- النظرية الكينزية
- فرضيات النظرية
المطلب الثاني: التضخم في الفكر النقدي المعاصر
التضخم في النظرية النقدية المعاصرة
التضخم في نظرية التوقعات الرشيدة
التضخم عند المدسة المؤسسية والنظرية الجديدة للسوق
النظرية الجديدة للسوق
المدرسة المؤسسية
التضخم عند النظرية الهيكلية او البنائية
المبحث الثالث : السياسات النقدية والمالية المتبعة لمجابهة التضخم
المطلب الأول: السياسة النقدية
1-1. أدوات السياسة النقدية المباشرة
1-2. أدوات السياسة النقدية غير المباشرة
المطلب الثاني: السياسة المالية
أدوات السياسة المالية
المبحث الرابع : قياس التضخم
المطلب الأول: الأرقام القياسية للأسعار
المطلب الثاني: الفجوة التضخمية
معايير قياس الفجوة التضخمية
المطلب الثالث : منحنى فيليبس
***المبحث الخامس** : الدراسات السابقة للتضخم في دول أخرى والجزائر*
المطلب الأول: الدراسات الأجنبية لمحددات التضخم
المطلب الثاني : الدراسات الجزائرية لمحددات التضخم
مقدمة
المبحث الأول: تطور مسارالتضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1980-2020
المطلب الأول: قياس أسعار الاستهلاك في الجزائر
المطلب الثاني: تقدير معدل التضخم في الجزائر
المطلب الثالث: أنواع التضخم في الاقتصاد الجزائري
المطلب الرابع: أسباب التضخم في الجزائر
المبحث الثاني :المحددات الداخلية خلال الفترة 1980-2020
المطلب الأول: مؤشر الانفاق الحكومي خلال الفترة 1980-2020
المطلب الثاني: مؤشر تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1980-2020

المطلب الثالث: مؤشر تطور الكتلة النقدية 1980-2020
المطلب الرابع: مؤشر تطور البطالة 1980-2020
المبحث الثالث: المحددات الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1980-2020
المطلب الأول: مؤشر سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1980-2020
مقدمة
المبحث الأول: التحليل النظري للاقتصاد القياسي
المطلب الأول: تعريف الاقتصاد القياسي
المطلب الثاني: علاقة الاقتصاد القياسي بالعلوم الأخرى
المطلب الثالث: منهجية الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزعة ARDL
المبحث الثاني: المنهجية المستخدمة في نمذجة التضخم في الجزائر باستخدام متغيرات الدراسة خلال الفترة 1980-2020
المطلب الأول: تحديد المتغيرات
المطلب الثاني: طرق تقدير النموذج
المطلب الثالث: نتائج تقدير النموذج
المبحث الثالث: المخرجات وتحليل النتائج
الخاتمة العامة
التوصيات
قائمة المصادر والمراجع
الملاحق

قائمة الاشكال

الرقم	عنوان الاشكال	الصفحة
01	**الشكل 01:** منحنى مصيدة السيولة عند كينز	20
02	**الشكل 02:** الفجوة التضخمية في الاقتصاد	34
03	الشكل 03: التطور السنوي للمؤشر الوطني لاسعار الاستهلاك في الجزائر خلا الفترة 1980-2020	55
04	الشكل 04: التطور السنوي للانفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1980-2020	65
05	الشكل 05: تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1980-2020	
06	الشكل 06: تطور الكتلة النقدية M2 خلال الفترة 1980-2020	
07	الشكل 07: تطور معدل البطالة خلال الفترة 1980-2020	
08	الشكل 08: تطور سعر الصرف في الفترة 1990-2009	
09	الشكل 09: تطور سعر الصرف الاسمي ومعدل التضخم في الفترة1990-2009	
10	الشكل 10: تطور احتياطي سعر الصرف الاسمي ومعدل التضخم في الفترة 1990-2008	
11	الشكل 11: تطور سعر الصرف الاسمي ومؤشر أسعار الاستهلاك في الفترة 1990-2008	
12	الشكل 12: التوزيع الطبيعي للاخطاء	114
13	الشكل 13: المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM	115
14	الشكل 14: المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUMCQ	116

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الجدول 01: نتنائج اختبار ADF لمتغيرات الدراسة	107
02	الجدول 02: نتائج اختبار PP لمتغيرات الدراسة	108
	الجدول 03: نتائج اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة	109
	الجدول 04: نتائج تقدير النموذج في الاجل القصير	110
	الجدول 05: نتائج تقدير النموذج في الاجل الطويل	110
03	الجدول 06: اختبار ثبات تباين الأخطاء	114
	الجدول 07: اختبار الارتباط الذاتي للاخطاء	116

المقدمة العامة

التضخم مشكلة اقتصادية تصيب اقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة على السواء، ويزداد تأثير التضخم على اقتصاديات البلدان كلما توافرت البيئة المناسبة لتنامي الضغوط التضخمية في الاقتصاد والتي تعتمد في تأثيرها على مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية ودفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع هذه الأسعار التي تعتبر في النظرية الاقتصادية عاملا دافعا للاستثمار بغرض تحقيق الربح اذا نمت بمعدلات معقولة وتميزت بنوع من الاستقرار مما يخلق حالة من التأكد من ظروف السوق لدى المستثمر ولا تؤثر على القدرة الشرائية للمستهلك وبالتالي هي دافع إيجابي لدفع النمو الاقتصادي، غير أن الأسعار التي تنمو بمعدلات سريعة ومرتفعة خالقة ما يسمى بالتضخم تعتبر عامل هدم للاستثمار حيث لا تشجع على الاستثمارات الجديدة وحتى القائمة منها تتأثر سلبا وهو ما يؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي وبالتالي ارتفاع مستويات البطالة وتشغيل الموارد المتاحة، والجزائر كغيرها من الدول النامية تسعى جاهدة إلى مسايرة التقدم ومواكبة التطور الحضاري الذي يعرفه العالم فراحت تعمل على النهوض باقتصادها منتهجة في بداية الأمر سياسة الاقتصاد المخطط ضمن الإطار العام للتوجيهات التي تبنتها القيادات السياسية آنذاك، حيث تم تحديد استراتيجيات تنموية تهدف إلى تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، نظرا للآثار التي خلفها الاستعمار، وبمرور السنوات أثبتت هذه السياسات فشلها ببروز اختلالات كبيرة في الاقتصاد الوطني ففي مرحلة التسيير المركزي الاشتراكي كانت المشاريع الاستثمارية تمول عن طريق العائدات النفطية،كما أن النمط الاستهلاكي الذي تعود عليه الجزائريون في الفترة 1974-1985 والذي تميز بارتفاع الطلب على المواد الاستهلاكية الكمالية، كان يتم الإنفاق عليه بفضل عوائد الصادرات النفطية المحققة جراء ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية وحسب وزارة التخطيط الجزائرية سنة 1980 فقد سمحت إستراتيجية التنمية هذه من استثمار ما يزيد عن 300 دينار، ورغم ضخامة حجم الاستثمارات إلا أن النتائج كانت متواضعة ولم ترقى إلى التطلعات المتوقعة،حيث أن ما ميز الصناعة الجزائرية هو انخفاض العائد على الاستثمار فيها،وعدم قدرتها على تعويض المحروقات كأهم مصدر للدخل كما كان مخططا له، أضف إلى هذا عدم قدرة أغلب المؤسسات الصناعية على تغطية نفقاتها الاستثمارية مما تنج عنه ارتفاع كبير في المديونية،حيث ارتفع عجز المؤسسات العامة من 408 مليون في سنة 1973 إلى 1.88 مليار دينار في سنة 1978 ليبلغ 110 مليار دينار في سنة 1987 وقد أدى هذا العجز الكبير إلى ارتفاع التضخم،انخفاض القدرة الشرائية للأفراد الذين يعتمدون على دخل ثابت وارتفاع المضاربة وتوسع القطاع غير الرسمي والأنشطة غير الإنتاجية وقد تمكنت الحكومة من الحفاظ على استقرار الأوضاع الاجتماعية من خلال توفير التعليم المجاني والرعاية الصحية وتدعيم أسعار المواد الاستهلاكية المستوردة.

لتأتي بعدها مرحلة الإصلاحات بكل أشكالها والتي عرفتها الفترة 1986-1998 حيث تم التحول إلى تبني نظام اقتصاد السوق والتي كانت نتيجة الانهيار المفاجئ لأسعار النفط في

الأسواق العالمية ولقيمة الدولار مقابل العملات الأخرى على اعتبار أنها العملة التي يسعر بها البترول في الأسواق العالمية مع العلم أن وتيرة تنفيذ برامج الإصلاحات شهدت تباينا من خلال عدم الالتزام بالجدية الكاملة في فترة 1986-1993، حيث كان التطبيق سمته التراجع بمجرد عودة أسعار النفط إلى الارتفاع،كما كان لصدمة البترول سنة 1986 تأثير كبير على مداخيل الجزائر التي انخفضت ب 55% من قيمتها سنة 1986، وبالموازاة معها انخفضت عائدات البترول من إجمالي العائدات الحكومية من 44% إلى 24% وما بين سنوات 1986 حتى منتصف 1990 بقي معدل نمو الاقتصاد الجزائري سالبا وكرد فعل عن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الحادة التي دخلت فيها الجزائر بعد انخفاض أسعار البترول (ارتفاع البطالة، التضخم، المديونية) وفشل النظام عن معالجتها، اندلعت أحداث أكتوبر 1988 المعادية للحكومة. ومن الناحية الاقتصادية، فلم يكن نظام الاقتصاد الموجه ناجحا بما فيه الكفاية، والنتيجة كانت عدم صمود الاقتصاد الجزائري أمام الصدمة البترولية العكسية لسنة 1986 وأداء سيء.

بينما اختلف الأمر خلال الفترة 1994-1998 عندما تبني سياسة تصحيحية عميقة وجادة بهدف معالجة الاختلالات الهيكلية باعتماد أدوات السياسة الاقتصادية وعدم ترقب وضعية أسعار البترول في السوق النفطية،حيث لجأت الجزائر إلى طلب مساعدة المؤسسات المالية الدولية،التي وفرت الدعم المالي الخارجي للجزائر لكن تحت مجموعة شروط، أبرزها إعادة هيكلة الاقتصاد وفقا للمنهج الليبرالي، فكانت سياسة تحرير النظام المالي،تخفيض العملة، خوصصة المؤسسات العامة، وتحرير التجارة.

وحقيقة فان سياسات الإصلاح هذه سمحت بتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، غير أنها لم تنجح في تخليص الاقتصاد الجزائري من تبعيته لعائدات المحروقات، ولم تنجح في تحسين أداء المؤسسات الجزائرية التي في كل مرة تتحمل الحكومة أعباء تطهيرها المالي، ولم تنجح في خلق قطاعات مصدرة أخرى غير المحروقات وبقي الاقتصاد الجزائري اقتصاد نفطي بامتياز منذ بدء استغلال هذا المورد سنة 1958.

لتشهد الفترة 2000-2011 قرارات اقتصادية هامة حيث مع بداية 2000 والتي ميزها الارتفاع الكبير لأسعار البترول كان للقطاع النفطي دور كبير في تحقيق مؤشرات اقتصادية إيجابية فحسب تقارير محافظ بنك الجزائر الدكتور "محمد لكصاس" أمام المجلس الشعبي الوطني خلال الفترة 2000-2005 فإن الاقتصاد الجزائري استعاد نموه، خلال السنوات الأولى من الألفية الثالثة فقد عرف الناتج المحلي الإجمالي ارتفاع ملحوظ أين انتقل من 3.2% سنة 1999 إلى 4.1% سنة 2002 ثم إلى 6.8% سنة 2003 ليتجاوز سنة 2005 سقف 5% كما أفرزت المبادلات الخارجية فائضا في الميزان التجاري تجاوز سنة 2004 ما قيمته 11.12 مليار دولار، بالإضافة إلى تراجع معدلات البطالة من 29 % سنة 1999 إلى 17.7% سنة 2004، وكذا معدلات التضخم التي سجلت سنة 2003 نسبة 3.6% وتسجيل الخزينة

العمومية فائض قدر ب 514.3 مليار دينار سنة 2004، وقد تميزت فترة الإنعاش الاقتصادي 2001-2013 باتجاه معدل التضخم نحو الارتفاع وفي سنة 2012 بلغت نسبة التضخم في الجزائر تقريبا 8.9% مقابل 4.5% في 2011.

من خلال هذا السرد التاريخي البسيط نجد أن من بين أهم النقاط الملفتة للنظر خلال مراحل تطور الاقتصاد الجزائري ظاهرة التضخم، مما تسببه هذه الأخيرة من أثار تلقي بضلالها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي ويعتبر التضخم أحد أهم المؤشرات الرئيسية لمدى تحكم الدولة في أوضاع الاقتصاد الكلي، كونه حالة مرضية لصيقة بالحياة الاقتصادية للدول المتقدمة والمتخلفة على السواء.

ولغرض معرفة أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تسبب التضخم، وترجمتها إلى نموذج كمي يعكس التداخلات بين مكوناته، بشكل يمكن من تحديد نسبة تأثير كل عامل على حدى على مستوى التضخم للتمكن من تصميم السياسات الفعالة في معالجة التضخم في الوقت الحاضر وتفادي حدوثه في المستقبل فان هدف دراستنا هذه هو الإجابة على الإشكالية التالية:

بالاستناد إلى أهم النظريات والوقائع الاقتصادية، ما هي المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تتحكم في تحديد حجم التضخم في الجزائر؟

ومن أجل الإحاطة بكل جوانب هذه الإشكالية ارتأينا طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية، والتي نُوجزها فيما يلي:

1- لما ظاهرة واحدة ونظريات مفسرة، ما مصدر الاختلاف في تفسير ظاهرة التضخم؟

2- انطلاقا من النظرية الاقتصادية، ما هي مصادر التضخم في الجزائر؟

3- ما هي الصيغة القياسية الأنسب في تفسير علاقة التضخم بمحدداته، وهل هناك علاقة طويلة الاجل ؟

4- الى اين وصلت انعكاسات ظاهرة التضخم على الاقتصاد الجزائري والمجتمع؟

5- ما هو اثر المتغيرات المستعملة في الدراسة على التضخم في الجزائر ؟

للإجابة على هذه الإشكالية فقد وضعنا الفرضيات التالية:

1- تعددت التعاريف حسب ما شهده الاقتصاد من تطورات ومستجدات عبر الزمن الى جانب اختلاف الأنظمة الاقتصادية المتبعة في البلدان المتقدمة اوالسائرة في طريق النمواو المتخلفة.

2- حسب ما قدمته النظرية الاقتصادية , وحسب الدراسات السابقة لهذه الظاهرة يمكن حصر المصادر الداخلية والخارجية للتضخم خلال فترة الدراسة في التوسع في الانفاق الحكومي، التوسع النقدي الغير مراقب، نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام،و سعر الصرف كمصدر خارجي. الى جانب التعرض لمعدل البطالة وتاثيره على التضخم من خلال منحنى فيليبس.

3- بما ان المتغيرات الاقتصادية متكاملة ومستقرة عند المستوى 1 اوالمستوى 0 فان نموذج ARDL يعتبر مناسب لقياس اثر هذه المتغيرات على مستوى التضخم في المدى القصير وتحديد العلاقة التوازنية في الاجل الطويل.

4- يعتبراعادة توزيع المداخيل واختلال ميزان المدفوعات وتدهور قيمة الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية وظهور الاختلاف في طبقات المجتمع اهم انعكاسات هذه الظاهرة في الجزائر.

5- نتوقع من خلال الدراسة مايلي:

ان تكون إشارة الثابت موجبة حيث يمثل معدل التضخم عندما تكون جميع المتغيرات المستقلة تساوى الصفر.

ان تكون علاقة طردية بين معدل التضخم والمعروض النقدي.

ان تكون علاقة عكسية بين معدل التضخم والانفاق الحكومي.

ان تكون علاقة عكسية بين معدل التضخم ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

ان تكون علاقة عكسية بين معدل التضخم والبطالة.

ان تكون علاقة طردية بين معدل التضخم وسعر الصرف الفعلي.

أهداف الدراسة وأهميتها:

إنّ الهدف وراء اختيارنا لهذا الموضوع هو مجال اختصاصنا إلا وهو التحليل الاقتصادي هذا الاختصاص الذي يهدف إلى دراسة المشاكل الاقتصادية وتحليلها حتى نصل إلى حلول لها ونحن نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. مناقشة ظاهرة التضخم من حيث مدلولها ومصادرها، وإبراز أصل عدم التوافق في تفسيرها.
2. توصيف ظاهرة التضخم بالجزائر والتي تعد من المشاكل المرتبطة بالاقتصاد الجزائري مند ازمنة لذلك من الواجب إعادة النظر في تحليل مصادرها, من اجل الخروج والوصل الى سياسات فعالة لمعالجتها.
3. ترجمة هذه المتغيرات إلى نموذج كمي يعكس التداخلات بين مكوناته حيث يمكن استخدامه في الاستشراف المستقبلي وتقييم البدائل المتاحة لصناع القرار.
4. استخدام الأساليب الكمية القياسية وخاصة اختبارات الاستقرارية والتكامل المتزامن وكذلك نماذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة ARDL.

مبررات اختيار الموضوع:

إن الدافع وراء اختيار هذا الموضوع دون غيره هو إثراء المكتبة بمثل هذه المواضيع التي تستند إلى الدراسات القياسية ومسايرة التطور الذي يعرفه نمذجة الظواهر الاقتصادية وقياس العلاقات بين المتغيرات، وتحليل السلاسل الزمنية.

المنهج المتبع:

بحكم موضوع الدراسة فانه يلزم علينا المزج بين المناهج والأدوات التحليلية الرياضية والإحصائية كما سوف نستعين ببعض التقارير التي تشرح الأوضاع الاقتصادية الجزائرية (تقرير البنك العالمي- البنك المركزي)

كما تم الاستعانة بالمنهج التاريخي في سرد التطور الفكري في تحليل التضخم واهم تفسيرات المدارس لاسبابه، والمنهج الوصفي في وصف الظاهرة وعرض مفهومها، أسبابها أنواعها واثارها، بغية اسقاطها على الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة

كما نعتمد على بعض العلاقات الرياضية والمعايير القياسية بالاستعانة ببعض البرامج المعلوماتية (eviews9).

كما تعتمد هذه الدراسة على المنهج التجريبي باستخدام البيانات و الإحصاءات المنشورة من قبل الديوان الوطني للإحصاء، و وزارة المالية بالإضافة وإحصاءات المنظمات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي حتى نتمكن من الربط بين التحليل النظري وتطابقة مع الاقتصاد الوطني.

مرجعية الدراسة:

حاولنا من خلال الدراسة المزج بين المراجع المتعلقة بالاقتصاد والمراجع المتعلقة بالاقتصاد القياسي والنمذجة حسب مايلي:

مراجع مرتبطة بالاقتصاد الكلي والسياسات النقدية والمالية والبنوك, وكذلك الاقتصاد السياسي؛

مصادر متعلقة بالقياس الاقتصادي الكمي والاحصاء وتحليل السلاسل الزمنية من اجل معرفة اهم الأدوات والأساليب المساعدة في قياس الظاهرة وتحديد العلاقة بين المتغيرات؛

دليل برمجيات القياس الاقتصادي وخاصة EVIEWS من اجل الاستفادة بالمنهجيات والتعليمات الإحصائية المطلوبة؛

دراسات سابقة في نفس الموضوع من اطروحات ومقالات في مجلات علمية محكمة، محلية وخارجية تتشابه مع إشكالية الدراسة من حيث الإشكالية وفترة الدراسة .

صعوبات الدراسة:

واجهتنا بعض العصوبات خاصة الجانب التطبيقي وفي مقدمتها تضارب الاحصائيات حول المؤشرات الكلية واختلافها بين الهيئات الرسمية وفي الفترات .

هيكل الدراسة:

من أجل معالجة الموضوع قمنا بتقسيم البحث قيد الدراسة إلى:

جزء نظري: ويتكون من فصل واحد اين تعرضنا فيه لمفهوم التضخم، أسبابه، اثاره وتطور تفسيراته في الفكر الاقتصادي والسياسات المالية والنقدية لمواجهة هذه الظاهرة الى جانب التطرق للدراسات السابقة التي عالجت نفس الظاهرة.

وجزء تطبيقي : ويتكون من فصلين :

- الفصل الأول :ويتناول دراسة ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الأربة عقود الأخيرة من حيث تطور مؤشرات المتغيرات المستعملة في الدراسة وتحليل المصادر الداخلية والخارجية لهذه الظاهرة في الجزائر؛

- الفصل الثاني: تعرضنا فيه لقياس التضخم في الجزائربدلالة اهم المؤشرات الاقتصادية الوطنية من خلال بناء نموذج قياسي لاختبار العلاقة في الاجلين القصير والطويل

الفصل الأول

الفصل الأوّل:
الاطار النظري لظاهرة التضخم

مقدمة:

يعتبر التضخم من بين المواضيع التي كانت مجال للدراسات والنقاش خاصة في البلدان المتطورة,حيث تعمقت الأبحاث وتعددت النظريات الاقتصادية المفسرة لهذه الظاهرة باختلاف وجهات النظر التي ركزت عليها لتوضيحها.

سنحاول في هذا الفصل التعرض لأهم التفسيرات والجوانب النظرية المتعلقة بظاهرة التضخم وذلك من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** مفاهيم أساسية للتضخم
- **المبحث الثاني:** الأسس النظرية لظاهرة التضخم .
- **المبحث الثالث:**سياسات ووسائل مكافحة التضخم
- **المبحث الرابع :** قياس التضخم
- **المبحث الخامس:** الدراسات السابقة للتضخم في دول أخرى والجزائر

المبحث الأول: مفاهيم اساسية للتضخم

مقدمة :

يعتبر التضخم مشكلة اقتصادية تهدد الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، لكن تأثير التضخم يزداد على اقتصاديات الدول بتوافر البيئة المناسبة لتنامي الضغوط التضخمية، التي تعتمد في تأثيرها على مجموعة من العوامل والتغيرات التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية ودفع مستويات الأسعار نحو الارتفاع وعليه فان ظاهرة التضخم تعد من ابرز القضايا الاقتصادية التي حظيت باهتمام الاقتصاديين والسياسيين نظرا لآثارها السلبية على مختلف الأصعدة وعليه عند تحديد مفهوم التضخم نجد أن الكثير من الباحثين الاقتصاديين يحصرون المفهوم في عملية ارتفاع الأسعار، يجتمع فيه تعريف التضخم والمؤشر على التضخم وسبب التضخم.

المطلب الأول: تعريف التضخم.

إذا رجعنا إلى اللغة لفهم التضخم فان كبر الحجم هنا الذي هو معنى كلمة ضخم توصف به كمية النقود التي تدفع ثمن سلعة ما، أي أن كبر الحجم مع قلة القيمة هو ما تعنيه هذه الكلمة فتكون الأسعار عالية والأجور عالية والنقود في أيدي الناس كثيرة ولكنها مجرد أرقام لا قيمة لها تناسب كثرتها.

أنّه وعلى الرّغم من الاستقطاب الملاحظ تجاه مشكلة التضخم في العصر الحديث، إلاّ أنّه لا ينبغي تجاهل قدم المشكلة، فالتضخم وتغير قيمة النقد ظلا موضوع اهتمام على مدى العصور بالنسبة للمفكرين والسياسيين على حد سواء، مما يعني أن التضخم ليس حديث العهد بواقع الناس.

وفي إطار تعريف هذه الظاهرة نشير إلى ما كتبه المقريزي في كتابه الشهير "إغاثة الأمة بكشف الغمة": «أعلم... أن الغلاء والرخاء ما يزالان يتعاقبان في عالم الكون والفساد، منذ برأ الخليقة في سائر الأقطار وجميع البلدان والأمصار»[1]. وفي تفسيره لأسباب تلك المجاعة التي حلت بمصر في عصره يقول **"المقريزي"**: «ونحن الآن في أوائل سنة ثمان وثمانمائة، والأمر فيها من اختلاف النقود وقلة ما يحتاج إليه، وسوء التدبير وفساد الرأي، في غاية لا مرمى وراءها من عظيم البلاء وشنيع الأمور وسبب ذلك كله ثلاثة أشياء لا رابع لهاك السبب الأول وهو أصل هذا الفساد، ولاية الخطط السلطانية والمناصب الدينية بالرشوة، والسبب الثاني هو غلاء الأطيان (أي الأراضي)، أما السبب الثالث فيتمثل في رواج الفلوس».

[1]- تقي الدين المقريزين، إغاثة الأمة في كشف الغمة"، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، 1980، ص44.

ومع أن المقريزي شرح كل سبب من تلك الأسباب الثلاثة على حدا، إلا أنه استفاض في شرح السبب الثالث المتعلق بالعامل النقدي ومضمون شرحه أن معاملة مصر كانت بالذهب فقط، وأما الفضة فكانت تتخذ حليا وأواني... وأول مل رأيت للدراهم (أي الفضة) ذكرا بمصر أيام الحاكم بأمر الله، أحد خلايف الفاطميين (مع نهاية القرن الرابع هجري) ومنذ ذلك الوقت بدأت تظهر نقود أخرى غير الذهب، فظهرت الدراهم السود (النحاس وقليل من الفضة) والدراهم الكاملية (2/3 فضة، 1/3 نحاس)، وأصبحت تنسب إليها عامة أثمان المبيعات وقيم الأعمال[1]. كما ضربت الفلوس (في أيام الكامل الأيوبي، ولم تكن من قبل) وهي نقود من النحاس كانت تستخدم لشراء المحقرات من الأشياء."ولما ضربت الفلوس تتابع الملوك في ضربها حتى كثرت في الأيدي"[2]. وهذا التشخيص يدل عن انتباه سابق لما عرف لاحقا في القرن 16 بقانون قريتشام: "النقد الرديء يطرد النقد الجيد، حيث طغت الفلوس على الذهب والفضة في المعاملات.

ونظرا لما يترتب عن الرخص والغلاء من أثر على ثمنية النقد وقيمة الدين، أنّ في البيوع أو في القروض، فقد عالج الفقهاء الأولين والمحدثين مسالة المثلي والقيمي، وهل يعتبر الدين بالمثل أو بالقيمة.

والمتتبع لكلام العلماء يجد قولين متقابلين في ذلك: الأول وهو المشهور عند أرباب المذاهب الأربعة، أن التضخم (الرخص) لا يعد عيبا يستوجب التعويض، والمسالة مفروضة أساسا عندهم في البيع، وألحق به بعضهم القرض والإجارة وغيرها من المعاملات. أما القول الثاني، وهو قول من يرى بان نقصان قيمة النقود الفاحش أو غلاءها يوجب الرجوع إلى القيمة التي كانت عليها. وهذا الرأي منسوب إلى أبي يوسف ومحمد صاحبي أبي حنيفة، وممن نسبه إليهما ابن عابدين في رسالته (تنبيه الرقود على مسائل النقود)، نقلا عن عدد من كتب الحنفية، وهو قول منسوب أيضا إلى الرهوني من علماء المالكية، وهو قول ضعيف في مذهب الحنابلة، كما نسبه الشيخ عبد الله أبا بطين وغيره من متأخري علماء الحنابلة إلى شيخ الإسلام ابن تيمية[3].

وفي هذا السياق التاريخي، وكما هو الحال بالنسبة لتقدير المقريزي في القرن الخامس عشر، الذي فسر الغلاء في عصره برواج الفلوس كعامل أساسي، فقد أرجع عدد من المفكرين الغربيين، على غرار المفكر الفرنسي جون بودان (1529-1596)، ارتفاع الأسعار الذي عم أوروبا خلال القرن السادس عشر إلى التدفق المفرط للمعدن النفيس، خاصة الفضة، من المستعمرات الأمريكية الجديدة (أمريكا اللاتينية) عبر اسبانيا والبرتغال. وقد تعمق هذا التفسير

[1]- تقي الدين المقريزي، نفس المرجع، ص80 وما بعدها.
[2]- تقي الدين المقريزي، نفس المرجع، ص108.
[3]- رحيم حسين، تحليل ظاهرة التضخم: أي تفسير لأي اقتصاد؟، الملتقى الوطني الثاني حول التضخم في الجزائر، 28-2013/10/29.

مع المدرسة الكلاسيكية وما بعدها، انطلاقا من نظرية التبادل لفيشر ونظرية الدخل لمارشال، لتنشأ على ضوئها "النظرية الكمية" كأساس لتفسير التضخم، والتي عرفت تطورات عميقة لاحقا تشكل على أثرها تيار النقديين.

ويعرّف **"كاردنير لي"** التضخم بأنه الارتفاع المستمر والمحسوس للمستوى العام للأسعار، واستنادا إلى هذا لا يعتبر من التضخم تلك الحالة التي ترتفع فيها الأسعار بشكل قليل جدا أو متقطع، ويضيف اكلي قائلا أن هذه الظاهرة تعبر عن حالة عدم التوازن، ويجب تحليلها وفقا لمعايير حركية وليس بمعايير ساكنة[1].

يعدّ مصطلح التضخم من أكثر المصطلحات الاقتصادية والنقدية شيوعا وقد استخدم هذا المصطلح للتعبير عن العديد من الحالات المختلفة ولوصف ظواهر عديدة، غير أن الشائع هو استعماله للتعبير عن حالة ارتفاع الأسعار وآثارها على قيمة النقود من جهة وهيكل الإنتاج داخل الاقتصاد من جهة أخرى غير أن الإجماع على تعريف معين أمر غير مستطاع، وهذا لكثرة التعاريف المقدمة لظاهرة التضخم فمنها من يحاول أن يعطي أسباب الظاهرة التضخمية ومنها من يعطي أثارها وعلى الرّغم من التعاريف المقدمة إلا أن تحديد مفهوم التضخم ينبغي أن ينطلق من ثلاثة حقائق أساسية هي:[2]

التضخم ظاهرة اقتصادية واجتماعية مركبة ومتعددة الأبعاد، بمعنى أن لها العديد من الأسباب، المظاهر، الأشكال، والآثار، وعلاقتها تمتد في كافة قطاعات الإنتاج والتوزيع في اقتصاد المبادلة النقدية الرأسمالية.

أن التضخم لا يعني في حقيقته انخفاضا في القدرة الشرائية للنقود حتى ولو أن هذا يتحقق فعلا بقدر ما يعني في الواقع انخفاض في القدرة الشرائية للأشخاص.

ويعرّف **"كورتير"** التضخم بأنه الحالة التي تأخذ فيها قيمة النقود بالانخفاض،أي عندما تأخذ الأسعار بالارتفاع[3]، واستناداً إلى بيجو تتوفر حالة التضخم عندما تصبح الزيادات في الدخل النقدي اكبر من الزيادات في كمية الإنتاج المتحققة.

كلّ هذه التعاريف تؤكد على أن المقصود بالتضخم هو ارتفاع الأسعار وليس الأسعار العالية، مشيرة إلى وجود حالة عدم توازن بين العرض الكلي والطلب الكلي[4].

---

[1]- سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة 2005-2006، ص27.

[2]- زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي: "أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص250، 251.

[3]- سعيد هتهات،"، مرجع سبق ذكره، ص28.

[4]- ضياء مجيد الموسوي،"الاقتصاد النقدي:قواعد-نظم نظريات –سياسات- مؤسسات نقدية"، الجزائر، مطبعة النخلة، دار الفكر، بدون سنة، ص215.

كما عرّف التضخم على أنه الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد[1].

كما عرّف التضخم أيضا بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما والناجم عن فائض الطلب عما هو معروض من سلع وخدمات خلال فترة زمنية معينة[2].

يدل مصطلح التضخم في الاقتصاد على الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، وعكس التضخم هو الانكماش، أي الانخفاض العام في مستوى الأسعار، أو بالأحرى امتصاص التضخم، وحيث أن السعر يدل عن عدد وحدات النقد المطلوبة لشراء سلعة ما، فإن ارتفاع السعر يعني زيادة في عدد وحدات النقد المطلوبة للشراء، مما يعني ضمنا تدني قيمة الوحدة النقدية، ولذلك فان التضخم يعني بالمقابل تدهور القدرة الشرائية للنقد[3].

يعرّف بأنه الارتفاع المستمر للمستويات العامة للأسعار ويشتهر بمصطلح التضخم، تتزايد اهتمامات السلطات به إلى غاية إدراجه كأحد الأهداف النهائية للسياسات الاقتصادية الكلية، ولعل أهم نمذجة لهته الأهداف: المربع السحري"كالدور نيكولاس"، الذي يضم بتوازناته الداخلية النمو الاقتصادي، ومعدل التشغيل (البطالة) القومي وكذا استقرار المستويات العامة للأسعار (التضخم) وبتوازناته الخارجية استقرار سعر الصرف الحقيقي عند المستوى المرغوب واعتدال ميزان المدفوعات بأقل تقدير.

وقد عرف **"كينز"** التضخم الحقيقي بأنه: ظرف اقتصادي لا يؤدي فيه زيادة إضافية في الطلب الكلي إلى زيادة أخرى في الناتج. هو الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار لفترة زمنية طويلة,حيث أن هذه الزيادة تؤثر على الطلب المحلي للسلع والخدمات، وبالتالي ترتفع أسعارها محليا، إذ يؤثر ذلك على أسعار السلع المصدرة الأمر الذي يقلل من مقدرتها على المنافسة خارجيا وفي نفس الوقت فان الطلب على السلع المستوردة يتزايد, مما يؤثر ذلك سلبا على حركة الحساب الجاري ومن ثم ميزان المدفوعات وبالتالي على استقرار سعر الصرف[4].

المطلب الثاني: أهم مسببات التضخم.

هناك أسباب عديدة تؤدي إلى حدوث ظاهرة التضخم، تلخصها فيما يلي:

1- التضخم الناتج عن زيادة الطلب الكلي:

---

[1]- وليد صافي، البكري أنس، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص197.

[2]- عبد الرحمن إسماعيل،عريقات حلابي، "مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص145.

[3]- رحيم حسين، تحليل ظاهرة التضخم...، المرجع السابق، ص02.

[4]- حيدر عباس حسين وآخرون، محددات سعر الصرف، سلسلة بحثية تصدرها الإدارة العامة للبحوث والإحصاء بنك السودان المركزي، الإصدار رقم 7 ديسمبر 2005، ص 15.

العديد من النظريات أرجعت سبب التضخم إلى زيادة الطلب الكلي للسلع، والتي نعلم أن سعرها يتحد عند تعادل العرض مع الطلب عليها[1].

فإذا زاد الطلب الكلي للسلع، مع بقاء العرض ثابتا يؤدي إلى حدوث فجوة تضخمية تتمثل في ارتفاع الأسعار للسلع التي زاد الطلب عليها، وهو ما يسمى بتضخم الطلب[2].

ويرجع سبب هذا الاختلاف في الطلب إلى زيادة كمية النقود المتداولة، من خلال قيام البنك المركزي بإصدار النقود، لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة، أو عند قيام الدولة برفع الإنفاق لدعم الطلب، أو قيام البنوك التجارية بالتوسع في الائتمان[3].

2- التضخم الناتج عن انخفاض العرض الكلي:

قد يتسبب في حدوث فجوة تضخمية عندما يعرف العرض الكلي انخفاضا، ويعود ذلك لعدة أسباب هي:

أما نقص في عناصر الإنتاج كالعمال، المواد الأولية، أو تميز الجهاز الإنتاجي بعدم المرونة، وعدم القدرة على تزويد السوق بالمنتجات الضرورية عند زيادة الطلب، ويعود ذلك مثلا إلى ضعف الأساليب الإنتاجية المعتمدة، والسبب الثالث يرجع إلى تحقيق الاقتصاد لحالة التشغيل الكامل، وبالتالي لا تقابل زيادة الطلب بأي زيادة في العرض الكلي[4].

3- التضخم الناتج عن ارتفاع التكاليف الإنتاجية:

عندما ترتفع التكاليف الإنتاجية، يؤدي ذلك إلى ارتفاع في أسعار السلع، بمعنى حدوث الفجوة التضخمية، ونقصد بارتفاع التكاليف ارتفاع خدمات عوامل الإنتاج، بنسبة أعلى من الإنتاج الحدي لها، وعندما ترتفع تكاليف عوامل الإنتاج مع ثبات الإنتاجية، سوف يؤدي ذلك إلى ارتفاع تكلفة الوحدة، مما ينعكس على ارتفاع السعر الخاص بالوحدة[5].

4- استيراد معظم السلع والخدمات من الخارج (التضخم المستورد):

تواجه هذا التضخم الدول الصغيرة والمعتمدة على العالم الخارجي في تزويدها بالمنتجات، وبالتالي عندما تستورد الدول هذه السلع بأسعار مرتفعة، فان ذلك سيؤدي إلى ارتفاع هذه الأسعار أكثر محليا.

---

[1]- مروان عطون، مقاييس اقتصادية: النظريات النقدية"، قسنطينة، دار البعث للطباعة والنشر، 1999، ص180.

[2]- صبحي تادر قرسصة، مدحت محمد العقادن، "النقود والبنوك والعلاقات الدولية"، بيروت، دار النهضة العربية، 1999، ص250.

[3]- سيدا اونر، ما هو التضخم؟، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد العربي، مارس 2010، ص45.

[4]- غازي حسين عناية، التضخم المالي، مرجع سابق، ص116.

[5]- سعيد هتهات، مرجع سابق، ص34.

وإضافة إلى الأسباب السابقة، قد يرجع سبب حدوث التضخم إلى الكوارث الطبيعية، والحروب والحوادث الاستثنائية عامة[1]

المطلب الثالث : أنواع التضخم

أدى تعدد واختلاف وجهات النظر حول تعريف ظاهرة التضخم إلى اختلاف أنواعه، كما إن اللااستقرار النقدي يمثل تكلفة على الاقتصاد، وأحيانا تكون تكلفة باهظة، حين تؤدي إلى كساد عام، فعدم استقرار قيمة النقد ليس مجرد مسالة تتعلق ببعض الأفراد دون غيرهم، إذ أن النقد هو أداة يستخدمها كل الأفراد،دون استثناء، في تخزين جزء من ثروتهم وتسوية مدفوعاتهم الآجلة، فضلا عن أنه مقياس للقيم ووسيط في إجراء المبادلات الحاضرة.

تعددت أنواع التضخم حسب عدة معايير نوردها فيما يلي:

1) معيار نوع القطاعات الاقتصادية؛

2) معيار حدة الضغط التضخمي؛

3) معيار تحكم الدولة في الأسعار؛

4) معيار درجة التشغيل في الاقتصاد.

1- أنواع التضخم حسب نوع القطاعات الاقتصادية:

وحسب هذا المعيار يوجد نوعين للتضخم هما:

-التضخم السلعي: ويشمل هذا النوع على رفع منتجي السلع الاستهلاكية للأسعار بغية الحصول على أرباح معتبرة[2]. وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات سلع الاستهلاك، وذلك من خلال الزيادة في نفقات إنتاج السلع على الادخار مما ينعكس بالإيجاب على أصحاب المشاريع في صناعات السلع الاستهلاكية[3].

-التضخم الرأسمالي: عندما ترتفع قيمة السلع الاستثمارية أكثر من نفقة إنتاجها، يؤدي ذلك إلى ظهور فجوة تضخمية نتيجة ارتفاع الأرباح بالنسبة للسلع الاستثمارية[4].

2- أنواع التضخم حسب حدة الضغط التضخمي:[5]

[1]- إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد موسى عريقات، "مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد"، ط1، عمان، دار وائل للنشر، 1999، ص 152.

[2]- مجدي عبد الفتاح سليمان، "علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام"، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص42.

[3]- غازي حسين، مرجع سبق ذكره، ص60.

[4]- مجدي عبد الفتاح سليمان، نفس المرجع، ص43.

[5]- غازي حسين عناية، نفس المرجع السابق، ص57-58.

التضخم الجامح أو المفرط: وتعرف فيه الأسعار ارتفاعا كبيرا وسريعا, نتيجة ارتفاع في الأجور، ارتفاع في تكاليف الإنتاج، مما يؤدي إلى انخفاض أرباح المؤسسات، سيؤدي ذلك مجددا إلى زيادة جديدة ومعتبرة في الأسعار وهكذا على نفس المنوال

وفي حالة استمرار ذلك الوضع فسوف يؤدي إلى انهيار النظام النقدي وتدهور ميزان المدفوعات، وتفقد فيه الدولة مواردها من الاحتياطات والعملات الأجنبية، وأفضل وسيلة لعلاج هذه الظاهرة هي التخلص من هذه النقود المتداولة بإلغائها واستبدالها بعملة جديدة.

ولقد شهد العالم الكثير من الحالات تعرضت فيها بعض الدول إلى اتجاهات تضخمية جامحة،خاصة في الفترات التي تعقب الحروب، كما حدث في ألمانيا عامي 1921و 1923، وفي اليونان حيث ارتفعت الأسعار إلى نسبة 25 ألف مرة سنة 1948 عما كانت عليه سنة 1939، وفي اليابان ارتفعت الأسعار إلى 11000 مرة، وفي إيطاليا إلى 6000 مرة وفي الصين حيث بلغ الرقم القياسي للأسعار سنة 1947 نسبة 2.5مليون مرة عنه سنة 1937 وكلها حالات اقترنت بالحروب، الهزائم، الثورات، عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي[1].

- **التضخم الزاحف:** وتعرف فيه الأجور ارتفاعا كبيرا مقارنة بالإنتاج، والأسعار فيه ترتفع بصفة تدريجية وبطيئة، لذلك يستغرق مدة طويلة للظهور.

- **التضخم المتقلب:** لما ترتفع الأسعار بمعدلات مرتفعة لمدة زمنية معينة، ثم تتدخل من اجل التقليل من هذا الارتفاع، ثم تتركها ترتفع لمدة أخرى بكل حرية وهكذا.

3- أنواع التضخم حسب تحكم الدولة في الأسعار:

تتدخل الدولة أحيانا لفرض نوع من الرقابة على جهاز الأسعار ذات الأهمية الاقتصادية والاستهلاكية، ويندرج نتيجة هذا الإجراء نوعين من التضخم:

- **التضخم المكشوف:** ينشا هذا النوع من التضخم نتيجة حركة مستمرة لارتفاع الأسعار يقابلها ارتفاع الأجور والنفقات الأخرى دون أي تدخل من قبل السلطات للحد من هذه الارتفاعات أو التأثير فيها على الأقل وينتج عن هذا النوع من التضخم لانخفاض القوة الشرائية للنقود مما يدفع الأفراد إلى التخلص من هذه النقود للحصول على سلع ومنتجات وبالتالي تفقد النقود قيمتها كوسيط للتبادل ومخزن للقيمة وهذا التوجه الكبير للمستهلكين للطلب على السلع يدفع المنتجين إلى احتكار السلع والحصول في مقابلها على النقود بالكميات التي يريدونها.

تجدر الإشارة أنّ هذا النوع من التضخم إذا كان ينمو بسرعة فانه سوف يتحول إلى تضخم جامح.

[1] - سعيد هتهات، نفس المرجع السابق، ص38.

ـ **التضخم المكبوت أو المقيد:** على غرار التضخم الطليق فان هذا النوع من التضخم يكون مستمرا حيث تتدخل الدولة في السيطرة على الأسعار بتحديد المستويات العليا لها وهذا عن طريق مختلف الإجراءات التشريعية والادخارية والتسعير الجبري غير أن هذه الإجراءات لا تهدف إلى القضاء على التضخم وإنما تهدف الدولة من خلالها إلى منع استمرار الأسعار في الارتفاع عن مستوى معين ومن تم الحد من تفشي التضخم ومن تمّ استفحال آثاره في المجتمع كما يمكن الإشارة إلى نوع آخر يدخل ضمن هذا الاتجاه التضخمي وهو التضخم الكامن والذي ينشأ في ظروف اقتصادية واجتماعية خاصة ويتمثل في وجود الدخول النقدية لدى الأفراد ولكنهم لا يستطيعون إنفاقها لان الدولة قد تتدخل لمنح بعض السلع الاستهلاكية الغذائية والاستثمارية وهو ما يحدث خاصة في أوقات الحروب حيث تزيد الإنتاج الحربي على حساب الإنتاج المدني بمعنى أن هذه الإجراءات المتخذة من طرف الدولة حالت دون إنفاق هذه الدخول المرتفعة فيبقى التضخم كامنا وخفيا لا يسمح له بالظهور[1].

4- أنواع التضخم حسب درجة التشغيل في الاقتصاد:

ـ **التضخم الحقيقي:** يكون في الحالة التي لا تؤدي فيه أي زيادة في الطلب إلى زيادة في الإنتاج، وإنما الزيادة في الطلب تقابلها الزيادة في الأسعار.

ـ **التضخم الغير حقيقي:** يحدث عندما تكون الزيادة في الأسعار ناتجة عن زيادة الطلب الفعلي، وفي نفس الوقت يزيد الإنتاج لان الاقتصاد يحتوي على طاقات عاطلة غير مشغلة كما أن الظروف الاقتصادية تمكن من زيادة الإنتاج وبالتالي فان التضخم في هذه الحالة ليس ضارا لأنه يشجع على زيادة الاستثمار وزيادة التوظيف.

المطلب الرابع : آثار التضخم

تؤدي ظاهرة التضخم في الاقتصاد إلى بروز العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على حجم النشاط الاقتصادي، وبالتالي تؤثر على عملية التنمية الاقتصادية، وتنجم هذه الآثار نتيجة التغير في قيمة النقود أثناء تعرض الاقتصاد لموجات تضخمية حيث تتمثل أهم هذه الآثار فيما يلي:

المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية للتضخم

تتمثل الآثار الاقتصادية الناجمة عن التضخم كالآتي:

1-1. أثر التضخم على العملة:

[1]- فاشي خالد، بن مسعود أدم، التضخم الاقتصادي: الظاهرة الأسباب وطرق العلاج- دراسة تحليلية–"، الملتقى الوطني الأول حول التضخم في الجزائر يومي 28 و29 أكتوبر 2013، جامعة محمد صديق بن يحي، جيجل.

تؤدي الارتفاعات المستمرة في الأسعار إلى فقدان النقود لجزء من قوتها الشرائية مما ينعكس في إضعاف ثقة الأفراد بوحدة العملة الوطنية، وفقدانها لوظيفتها كمخزن للقيمة[1]، والذي يؤدي إلى إضعاف الحافز على الادخار لدى الأفراد وزيادة ميل الاستهلاك في مقابل انخفاض ميل الادخار كما قد يتجه الأفراد إلى تحويل الأرصدة النقدية الزائدة عن حاجات الاستهلاك إلى ذهب أو عملات أجنبية ذات قيمة مستقرة أو استخدامها في اقتناء سلع معمرة، أو مضاربة في شراء الأراضي والعقارات الفاخرة، وذلك بهدف الاستفادة من الأرصدة النقدية التي بحوزتهم قبل انخفاض قوتها الشرائية بفعل تأثير التضخم[2]، وبناءا على ذلك فان التضخم يعمل على زيادة معدلات الاستهلاك والطلب الكلي والذي يؤدي بدوره إلى تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد خاصة عند بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل، حيث أن الزيادة في الطلب الكلي لا يقابلها زيادة مماثلة في العرض الحقيقي مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار.

1-2. أثر التضخم على اختلال ميزان المدفوعات:

يحدث التضخم عجزا في ميزان المدفوعات لان الاستيراد سيزيد، والتصدير يقل، فالزيادة التضخمية في الإنفاق الحكومي وبالتالي المداخيل النقدية يترتب عليها زيادة في الطلب ليس فقط على السلع المنتجة محليا، وإنما على السلع المستوردة أيضا، وهذا ما يؤدي إلى امتصاص جزء من موارد الدولة من النقد الأجنبي. أما إذا كان الاستيراد مقيدا ويتم بعقلانية، فان ذلك سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية، مما يحفز أكثر على ارتفاع الأسعار[3].

1-3. أثر التضخم على الادخار، الاستثمار والاستهلاك:

إنّ انخفاض المداخيل الحقيقية خلال فترة التضخم سيؤدي إلى انخفاض الادخار، لان معظم الدخل النقدي سيتوجه إلى الاستهلاك من السلع التي تتزايد أسعارها، لذلك يزداد الميل الحدي للاستهلاك على حساب الميل الحدي للادخار، وهذا بدوره سيؤدي إلى انخفاض الاستثمار ونمو الناتج الوطني، وعدم كفاية المدخرات لتمويل الاستثمارات اللازمة لمواجهة الطلب المتنامي على السلع والخدمات الاستهلاكية، خاصة عندما تكون أسعار الفائدة سلبية بمعنى انخفاض سعر الفائدة على ودائع الادخار وارتفاع تكلفة الاستثمار نفسه، إضافة إلى ذلك فان التضخم يؤثر سلبا على قدرة الدولة على جلب الاستثمارات الأجنبية، حيث ترتفع أسعار العقارات، المواد الأولية وأجور العمال مما يترتب عليها ارتفاع في تكاليف المشاريع

---

[1]- الروبي نبيل، "نظرية التضخم"، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ط1، 1984، ص337.

[2]- عبد الرحمن إسماعيل، عريقات حربي، المرجع السابق، ص145.

[3]- لواج منير، فرحاتي لويزة، مداخلة بعنوان: "التضخم في النظرية الاقتصادية: الأسباب والنتائج" في الملتقى الوطني الثاني حول: التضخم في الجزائر: الأسباب، الآثار والعلاج على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة"، يومي 28-29 أكتوبر 2013، ص9.

الجديدة، ومن ثم يقل معدل ربح هذه المشاريع مما يقلل من قدوم المستثمرين الأجانب إلى الدولة المعنية بالتضخم[1].

1-4. أثر التضخم على أسعار الفائدة[2]:

تتخذ بعض الإجراءات لأجل تشجيع أصحاب الديون المتضررين من التضخم على تقديم أموالهم إلى المؤسسات المالية، من بينها آلية تحديد سعر الفائدة باعتبار معدل التضخم المتوقع، وذلك من خلال إضافة ما يعرف بعلاوة التضخم إلى سعر الفائدة، بهدف تعويض الخسارة، ومن هنا يجب التمييز بين سعر الفائدة الاسمي والحقيقي، ويمكن أن يحسب هذا الأخير حسب معادلة فيشر كما يلي:

$$r = I - F$$

حيث:

r:معدل الفائدة الحقيقي

I: معدل الفائدة الكلي

F**:** معدل التضخم

1-5.أثر التضخم على أسعار صرف العملات:

يؤثر الارتفاع العام للأسعار على أسعار صرف العملة الوطنية اتجاه العملات الأجنبية، حيث يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة الوطنية والذي ينعكس عادة على أسعار العملة الوطنية بالعملات الأجنبية فينخفض سعر صرفها إذا كانت منتجاتها عليها طلب أجنبي[3].

1-6.أثر التضخم على النمو الاقتصادي:

اختلفت آراء الاقتصاديين بالنسبة لتأثير التضخم على النمو الاقتصادي، فهناك فريق يرى بان للتضخم تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، حيث تنشا في المجتمع حالة تتسم بعدم التأكد من الأوضاع الاقتصادية في المستقبل فيؤثر ذلك على قرارات الاستثمار ومن تم يقل حجم الاستثمار، كما تتأثر أيضا قرارات المدخرين خاصة عندما يتوقعون استمرار الزيادة في الأسعار نظرا لانخفاض القيمة الحقيقية للمدخرات، ويرى أصحاب هذا الرأي أيضا أن أصحاب الدخول التي تتمثل في الأجور أي العمل يقل حماسهم للعمل بسبب انخفاض دخولهم

---

[1]- لواج منير، فرحاتي لويزة، المرجع السابق، ص10.

[2]- مراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2011، ص62.

[3]- بوحيضر رقية، "أثر التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية 1990-2012"، الملتقى الوطني الثاني حول التضخم في الجزائر يومي 17-18 مارس 2014، جامعة جيجل. ص07.

الحقيقية مع ارتفاع الأسعار، أما الفريق الآخر فيرى بان الشواهد التاريخية لا تدل على وجود انخفاض في حجم المدخرات أو انخفاض الميل للعمل، بل بالعكس يرون بان التضخم ربما يكون دافعا لعملية النمو الاقتصادي خاصة عندما يكون الاقتصاد عند مستوى اقل من مستوى التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج[1].

2- الآثار الاجتماعية للتضخم:

تساهم الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية في التأثير على مستوى معيشة الأفراد في المجتمع من خلال ما يلي:

2-1 إعادة توزيع الدخول واحتدام التمايز بين الطبقات

تعد دخول أفراد المجتمع بمختلف شرائحه هي الأكثر تأثيرا نتيجة الضغوط التضخمية في الاقتصاد حيث يؤدي الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار إلى زيادة الدخول الحقيقية لفئة قليلة في المجتمع تمثل فئة المنتجين وأصحاب رؤوس الأموال، نظرا للأرباح الطائلة التي تحققها، والناتجة عن الزيادة في الطلب على منتجاتها والتغيرات المستمرة في أسعارها وفي نفس الوقت تزداد معاناة الفئة الثانية، والتي تمثل غالبية أفراد المجتمع وتضم أصحاب الدخول الثابتة وأصحاب معاشات التقاعدية، وحملة السندات....الخ وغيرهم من الأفراد التي تقل دخولهم الحقيقة نتيجة ارتفاع معدلات التضخم[2].

2-2 **تفشي الرشوة والفساد الإداري:**

تؤدي الارتفاعات في مستويات الأسعار المحلية إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، وعجز نظام الأجور عن الزيادة بنفس نسبة الزيادة في المستوى العام للأسعار، مما يتسبب في بروز العديد من الظواهر السلبية في المجتمع ومنها تفشي ظاهرة الرشوة، وعادةً ما يلجأ بعض أصحاب الدخول الثابتة إلى هذه الوسيلة لمواجهة الانخفاض في مستويات دخولهم الحقيقية، ويتم ذلك من خلال انجاز بعض الأعمال وتقديم الخدمات المشروعة نظير مقابل مادي، أو القيام ببعض التصرفات وتقديم خدمات غير مشروعة نظير الحصول على مقابل مادي[3].

المبحث الثاني : الاسس النظرية لظاهرة التضخم.

اختلفت النظريات الاقتصادية في تفسيرها لمصدر القوى التضخمية المؤدية الى الارتفاع المستمر للأسعار،حيث نميز ثلاث نظريات رئيسية للتضخم وهي نظريات الطلب، ونظريات العرض والنظريات الهيكلية.

---

[1]- بسام الحجار، عبد الله رزق، "الاقتصاد الكلي"، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط1، 2010، ص310.

[2]- أحمد محمد صالح الجلال، "دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية (دراسة حالة الجمهورية اليمنية 1990-2003)، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2006، ص35.

[3]- أحمد محمد صالح الجلال، نفس المرجع السابق، ص36.

المطلب الأول: نظريات الطلب:

ترتكز نظريات الطلب في تفسيرها للتضخم على جانب الطلب، حيث تفترض أن السبب الرئيسي لهذه الظاهرة هو وجود فائض الطلب. أنصار هذا الاتجاه هما مدرستان أو نظريتان متنازعتان: النظرية النقدية (الكلاسيكية والحديثة) أما النظرية الثانية فتعرف بالنظرية الكينزية.

1-1.النظرية النقدية الكلاسيكية:

تعتبر النظرية النقدية الكلاسيكية من أبسط النظريات في تفسير التضخم وترى أن هناك علاقة وثيقة بين كمية النقود والتضخم، إذ أن الزيادة المفرطة في كمية النقود هي السبب الرئيسي وراء حدوث ظاهرة التضخم، يسمى هذا التفسير بـ "التضخم النقدي"[1].

ولقد قام بوضع هذه النظرية وتطويرها كل من الاقتصادي الإنجليزي جون لوك (1932-1704)، ومواطنه دافيد هيوم (1711- 1776)، ثم ميل (1773-1836)، والاقتصادي الفرنسي مونتسكيو (1689-1755)[2].

ولقد لعبت النظرية الكمية النقدية دورا رئيسيا في تفسير التقلبات في قيمة النقود، وخاصة منذ منتصف القرن 19م إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، إضافة إلى ذلك فقد كانت محور الدراسات الفكرية التقليدية للظواهر الاقتصادية المختلفة وتحليلها وتفسير نشوئها، لاسيما الظواهر التضخمية.

وبغض النظر على مدى صحة تفسيرات وادعاءات النظرية الكمية لمختلف الظواهر، إلا أن التفسير الكمي النقدي السابق للتضخم لقي توسع وانتشار في كثير من المؤلفات والمراجع الاقتصادية، وما ساعد على ذلك هو تطابق هذا التفسير مع واقع كثير من البلدان، كما حصل في ألمانيا سنة 1923، إثر التوسع في إصدار النقود المتداولة في الأسواق، حيث ارتفعت الأسعار حتى درجة الجموح، وهذا ما شكل آنذاك أرضية خصبة لمؤيدي النظرية الكمية في طرح أفكارهم، وهنا نطرح التساؤل التالي إلى أي مدى يمكن الاعتماد على هذه النظرية كإحدى الدعائم في تفسير الظواهر الاقتصادية وعلى رأسها التضخم[3].

ويمكن الإجابة على هذا التساؤل بالبحث في الفروض التي ارتكزت عليها النظرية الكمية، ومدى صحتها وثباتها.

1. فرضيات النظرية الكميّة[4]:

[1]- مجدي عبد الفتاح سليمان، المرجع السابق، ص 85

[2]- مروان عطوان، مرجع سابق، ص93.

[3]- سعيد هتهات، نفس المرجع السابق، ص48.

[4]- سهير محمود معتوق، مرجع سابق، ص24.

تقوم النظرية الكمية للنقود على الاعتقاد في ثبات حجم المبادلات، سرعة تداول النقود، وفي أن كمية النقود هي المتغير المستقل، والمستوى العام للأسعار هو المتغير التابع.

1) ثبات حجم المبادلات (الحجم الحقيقي للإنتاج) :

تفترض النظرية أن حجم المعاملات ومستوى النشاط الاقتصادي يتم تحديده بعوامل موضوعية ليس لها علاقة بكمية النقود آو بالتغيرات التي تحدث فيها، وقد يكون مرجع ذلك إلى الفكر السائد حينها الذي يعتبر أن الاقتصاد الوطني –في أي مجتمع- يكون باستمرار في حالة من التوازن عند مستوى التوظيف الكامل.

إنّ هذه الفرضية تمثل احدي مقومات ودعائم الفكر الكلاسيكي، والذي يعتقد بان النظام الاقتصادي يملك القدرة والذاتية على التحرك بصورة تلقائية نحو مستوى التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية، وعلى ذلك فان حجم المعاملات وفقا للنظرية الكمية يعد بمثابة متغير خارجي، ومن ثم يعامل على انه ثابت.

2) ثبات سرعة دوران النقود:

تفترض هذه النظرية أن سرعة دوران النقود ثابتة على الأقل في المدة القصيرة، فهي تحدد بعوامل بطيئة التغير ومستقلة عن كمية النقود[1]، ومن ثم ينظر إليها على أساس أنها متغير خارجي.

3) كمية النقود هي التي تحدد قيمتها:

تعتبر كمية النقود العامل الفعال في تحديد قيمتها (قوتها الشرائية)، فمثلا زيادة كمية النقود إلى الضعف تؤدي إلى انخفاض قوتها الشرائية إلى النصف، وبمعنى هي العامل الهام والفعال في التأثير على حركات الأسعار.

4) المستوى العام للأسعار متغير تابع :

ويتصف بالسلبية في مواجهة تغيرات كمية النقود، ومعنى ذلك أن الأثر الرئيسي لحدوث تغير في كمية النقود (المتغير المستقل) سوف يقع كاملا على مستوى الأسعار (المتغير التابع)، دون أن يؤثر على سرعة التداول أو حجم المبادلات، أي أن هذه النظرية تفترض أن المستوى العام للأسعار نتيجة وليس سببا في العوامل الأخرى، وتغيراته مرتبطة بنفس الدرجة وفي نفس الاتجاه مع تغيرات كمية النقود، وهذا ما يشكل تناسب طردي بين هذين المتغيرين.

ويستند أصحاب هذا الرأي إلى منطق معين يتمثل في أن زيادة كمية النقود إنما تعني في واقع الأمر زيادة في وسائل الدفع،- فإذا كانت كمية السلع والخدمات التي تستعمل هذه النقود

[1]- منها عادات المجتمع المتعلقة بالمدفوعات، درجة كثافة السكان وتوزيعهم، انتشار المؤسسات المالية ودرجة التكامل بين المؤسسات الإنتاجية.

في تبادلها ثابتة- وحيث أن النقود لا تطلب لذاتها وإنما لإنفاقها على شراء السلع والخدمات التي تستخدم في إشباع الحاجات، فسوف يترتب على زيادة وسائل الدفع هذه (وبالضرورة) ارتفاع في الأسعار، نظرا لوجود كمية اكبر من النقود لشراء نفس الكمية الثابتة من السلع والخدمات.

ويسمى هذا الشكل للنظرية بالجامد (الأكثر تطرفا)، والذي بموجبه يؤدي إلى حدوث تغير في كمية النقود بنسبة س، إلى تغير في مستوى الأسعار بنفس الاتجاه والنسبة س، أي أنّ العلاقة بينهما تكون دائما ثابتة ومحددة[1].

ويؤمن بعض الاقتصاديين بشكل أخر للنظرية الكمية اقل تطرفا من سابقه، بحيث وفقا له إذا تغيرت كمية النقود فغالبا ما تتغير الأسعار أيضا، لكن دون جزم بالمقدار.

وتشترط النظرية لحدوث التضخم زيادة كمية النقود بمعدل اكبر من معدل نمو الناتج الوطني الحقيقي، إلا أنه في الفترة القصيرة واستنادا إلى الفروض التي قامت عليها النظرية، فان زيادة كمية النقود تؤدي حتما إلى ارتفاع الأسعار (لأن الناتج الحقيقي يكون ثابتا عند مستوى التوظف الكامل).

وفي محاولة لضمان مواجهة هذه النظرية للتطورات المتجددة فقد قام أنصارها بتطويرها في بعض نواحيها، ومن بين هؤلاء الأمريكي فيشر، السويدي كاسل هانسن، وأخيرا من قبل أنصار مدرسة شيكاغو النقدية، ومنهم فريدمان[2].

ولقد استعان التقليديون في شرحهم للنظرية الكمية وتبيان دورها في تفسير حركات الأسعار، وتحليل الظواهر التضخمية بمعادلة التبادل، والتي تتضمن العناصر التي تؤلف صلب هذه النظرية.

تعرض النظرية النقدية الكلاسيكية في صورتين، الأولى:"صيغة المبادلات لفيشر"، التي طورت فيما بعد على يد ألفريد مارشال في صورة جديدة تسمى ب" معادلة كمبردج ".

❖ **صيغة المبادلات لفيشر:** اجتهد فيشر في كتابه "القوة الشرائية للنقود"، في تجديد وتوسيع النظرية الكمية للنقود، حيث استطاع صياغة معادلة عرفت باسمه:

$$M.\ V = P.T$$

M: المستوى العام للأسعار.

P: الكتلة النقدية.

[1]- ويلاحظ أن هذا الشكل للنظرية يقتضي إضافة فرضية ضمنية، وهي اتصاف الطلب على النقود بمرونة الوحدوة.

[2]- مروان عطوان، مرجع سابق، ص94.

T: مجموع المعاملات

V: سرعة دوران النقود

تضع هذه المعادلة ارتباطا بين الأسعار والنقود دون أن تبين اتجاه العلاقة السببية، بحيث ترتفع الأسعار كلما زادت كمية النقود،وذلك بافتراض ثبات سرعة تداول النقود وحجم المبادلات[1].

❖ **معادلة كمبردج:**

تطورت صياغة معادلة فيشر على يد الفريد مارشال و أعضاء مدرسة كمبردج وأخذت معادلة التبادل صيغة جديدة،وذلك بإحلال فكرة الطلب على النقود مكان سرعة دورانها واستخدام الناتج القومي بدلا من حجم المبادلات،وعليه تصبح معادلة التبادل كما يلي:

$$M = K \,.\, P \,.\, Y$$

حيث تمثل:

K: نسبة الأرصدة النقدية التي ترغب الأفراد الاحتفاظ بها من دخولهم النقدية لأغراض المعاملات.

Y: الناتج القومي.

لم تختلف معادلة كمبردج- في الفترة القصيرة- عن معادلة فيشر، أما في الفترة الطويلة وفي ظل تغير الناتج القومي Y واتجاه الطلب على النقود نحو التغير، فان معادلة كمبردج تفترض أنّ الأسعار تتغير بحسب تغيرات العلاقة بين عرض النقود والطلب الحقيقي عليها[2].

1-2.النظرية النقدية الحديثة:

ترى النظرية النقدية الحديثة بزعامة ميلتون فريدمان بان التضخم يحدث إذا كان نمو الإصدار النقدي يفوق نمو الناتج المحلي الخام،وذلك لان الإنتاج غير مرن على المدى القصير ولا يمكن الاستجابة للطلب المتزايد فترتفع الأسعار[3].

❖ **النظرية الكينزية:**

عرفت الدول الراسمالية بين الحربين العالميتين ازمة مالية عالمية وكسادا كبيرا سنة 1929 حيث صاحبها قصور في الفكر الكلاسيكي وتفسيراتها، حيث لم تؤدي الزيادات في كمية النقود التي أصدرتها الحكزمات الى ارتفاع الأسعار، بسبب

[1]-Bernier Bernard et Yves Simon (2001), « Initiation à la macroéconomie », Dunod, Paris, 8ème édition , p 306.

[2]- مجدي عبد الفتاح سليمان (2003)، ص87.

[3]-Bernier Bernard et Yves Simon (2001), p305.

زيادة التفضيل النقدي لدى الافراد بتوقعهم نخفاض الأسعار, وهذا ما أضاف فكرة ان النقود قد تطلب لذاتها زيادة على كونها وسيلة للتبادل، وقد كانت هذه الظروف فرصة لبلوغ أفكار جون ماينير كينز التي أحدثت نقلة في الفكر الاقتصادي في القرن العشرين .

قام التحليل الكينزي للظاهرة التضخمية على فكرة رفض ان الأثر الوحيد للتغير في كمية النقود المعروضة ينعكس على المستوى العام للأسعار، او ان الطلب على النقود مرتبط بدافع المعملات او التبادل فقط حيث اكد على ان زيادة سرعة التداول الداخلية كمتغير محدد للارتفاع في المستوى العام للاسعتر في ظل ثبات عرض النقود[1].

وقد قدم كينز تفسيره للتضخم بناءا على نظرية فائض الطلب وان ارتفاع المستوى العام للاسعتار يعود لفائض الطلب الكلي الذي لا يقابله زيادة في المعروض النقدي أي الزيادة في الطلب في سوق السلع وسوق عوامل الإنتاج الذي لا يقابله زيادة في العرض الكلي.

فرضيات النظرية:

فرضيات كينز تتعارض مع التحليل الكلاسيكي خاصة فيما يتعلق بالتشغيل الكامل والتوازن التلقائي ، وان الادخار يسبق الاستثمار[2]:

رفض ثبات الدخل واستقلاليته عن التغير في كمية النقود، انطلاقا من رفض الفصل بين الجانب الحقيقي والجانب النقدي في الاقتصاد كما يرى الكلاسيك، وعليه فان الأسعار قد تتغير لاسباب حقيقية وليست نقدية فقط ،

رفض فكرة ثبات سرعة دوران النقود: فقد تتاثر في الاجل القصير بتصرفات الافراد، نتيجة ظروفهم وقد ترتبط بتقلبات أسعار الفائدة في الاجل القصير وكذلك حسب حالة الاقتصاد من كساد الى رواج ومنه فان فكرة المبادلة لفيشر لا تكون صحيحة دائما، حيث ان زيادة كمية النقود لن تؤدي الى زيادة الأسعار، اذا اقترنت بانخفاض في سرعة دوران النقود.

كما وضع كينز عدة أسس لنظرياته:

اعتبار مرحلة التشغيل الجزئي الحالة الطبيعية للاقتصاد، وان الاستخدام الكلي لعوامل الإنتاج حالة استثنائية، وعليه فان كل زيادة في كمية النقود لا تعتبر خطرا على الاقتصاد ما دام لم يستوفي طاقاته الإنتاجية كليا.

[1] ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص219.

[2] سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان 2010،ص 203. بتصرف

يقسم كينز الطلب الفعال الى قسمين: طلب على الاستهلاك وطلب على الاستثمار، ويعتبره المتغير الأساسي في حين ان العرض هو المتغير التابع،

هناك ثلاث دوافع أساسية للطلب على النقود[1]:

1- دافع المبادلات: باعتبارها وسيط لذلك، وذلك لغرض المعاملات الاقتصادية اليومية للافراد، ويرتبط هذا النوع من الطلب على النقود بحجم الدخل، والنشاط الاقتصادي وطول الفترة الزمنية بين تسلم الدخل وانفاقه، فكلما زاد الدخل وطالت الفترة كلما ارتفع الطلب على الأرصدة النقدية لغرض المعاملات.

2- دافع الاحتياط: يستخدم هذا الطلب لمواجهة الصعوبات والحالات الطارئة للافراد، كالبطالة او المرض، وترتبط هذه الأرصدة النقدية بالدخل، بالإضافة الى مستوى النشاط الاقتصادي وسلوك الغرض الاستهلاكي،

3- دافع المضاربة: وتعتبر هذه النقطة الإضافية بالنسبة لكينز، والاسهام الرئيسي لنظرية الطلب على النقود والناتج عن الرغبة في الاحتفاظ بالسيولة النقدية كاصل للمضاربة، من اجل الحصول على مكاسب راس مالية والاستفادة من أرباح ناتجة عن تقلبات أسعار السوق، و هنا ادخل وظيفة النقود كمخزن للقيمة او الثروة، ةيرتبط الطلب على الأرصدة النقدية بغرض المضاربة عكسيا مع سعر الفائدة، حيث بانخفاض هذا الأخير ترتفع أسعار السندات فيزيد خذا الطلب، وعليه يفضل المضاربون الاحتفاظ بارصدة كبيرة مقابل سندات اقل.

مصيدة السيولة عند كينز:

حدد كينز سعر ادنى للفائدة ففي حالة مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة، فان أي زيادة في كمية النقود تنعكس في الطلب عليها في صورة ارصدة نقدية ولا تؤثر على سعر الفائدة، وهذا ما اسماه كينز بفخ او مصيدة السيولة.

حيث تمثل

[1] محمد احمد الافندي، النظرية الاقتصادية الكلية (السياسة والممارسة)، مرجع سبق ذكره، ص 332.

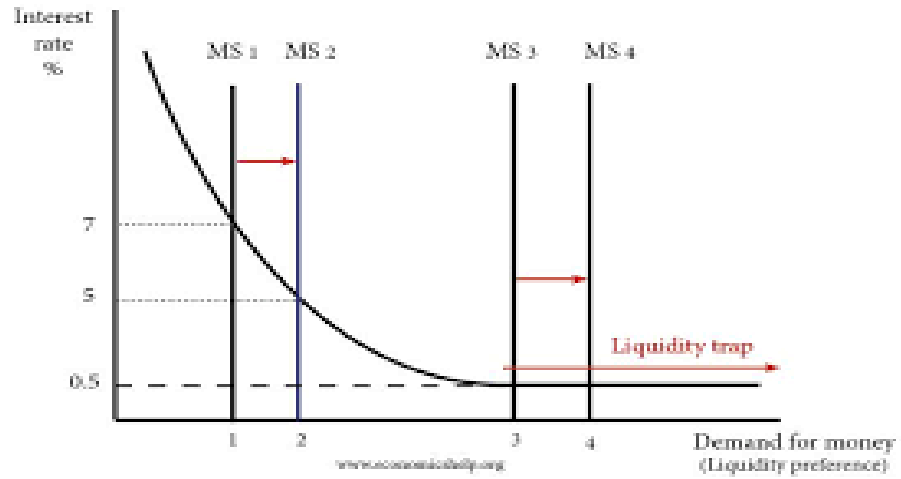

المطلب الثاني: التضخم في الفكر النقدي المعاصر

رغم ان أفكار كينز كانت بمثابة ثورة في الفكر الاقتصادي الراسمالي وخاصة استخدامه لاساليب جديدة في التحليل النقدي وربطه بين الادخار والاستثمار الانه تعرض لتصدعات بسبب ظهور مشكلات جديدة، خاصة فيما تعلق بمعايشة التضخم للركود مما دفع انصار النظرية النقدية الجدد الى الجمع بين النتائج الكلاسيكية والكينزية.

خلال فترة التسعينات شهدت الازمة الاقتصادية الراسمالية تطورا مااستدعى إعادة النظر في التحليل الكلاسيكي خاصة مدرسة شيكاغو الامريكية بزعامة ميلتون فريدمان 1912-2006 الذي استطاع ان يفرض الأفكار الجديدة للنظرية الكمية كدليل عملي خاصة في الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا[1] وفيما يلي الإضافات التي طرات على النظرية الكمية في منهج شيكتغو، وعلى النظرية الكينزية من طرف المدرسة السويدية.

1- التضخم في النظرية النقدية المعاصرة:

أعاد فريدمان النظرية الكمية الى الحياة في صورة جديدة عبر مقالته الشهيرة "نظرية كمية النقود"[2]، حيث انطلقت اسهاماته من منظور دوافع الطلب على النقودوالاحتفاظ بها والعناصر والأصول المكونة للثروة، وذلك بافتراض ان النقود مثلها مثل الأصول الأخرى تحقق عائدا وانها مصدر للقدرة الشرائية.

[1] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان،سهيل احمد سمحان، مرجع سبق ذكره، ص 62-63.
[2] اكرم حداد، مشهور مذلول، النقود والمصارف، مدخل تحليلي ونظري، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان،2008،ص120.

ان نظرية فريدمان هي تحليل لجانب الطلب على النقودن حيث ادخل مفهوم الثروة كمحدد أساسي لذلك وتمثل هذه الاخيرة القيمة الراسمالية لجميع مصادر الدخل اذ يتكون إضافة الى النقود من الأسهم والسندات والسلع المادية الإنتاجية وراس المال البشري[1].

ويرى فريدمان ان الافراد بتوزيع دخولهم بين مختلف الأصول المكون للثروة، وفقا للعوائد التي تدرها هذه الأصول\ن وفي هذا الصدد يكون عائد السندات ثابتا يتمثل في سعر الفائدة، وهو نسبة من قيمتها الاسمية، اما عائد الأسهم يتمثل في الأرباح السنوية.

كما يعتبر فريدمان ان الافراد يوزعون دخولهم على الأصول المختلفة حسب معايير كيفية تتمثل في الاذواق والتفضيلات المرتبطة بالعادات والمعتقدات وعليه يكون الطلب على النقود عند فريدمان بدلالة الثروة الكلية والعوائد المتوقعة للاصول.

كما ميز فريدمان بين الدخل الدائم والدخل الجاري، حيث يعتمد الأول على التوقعات المرتبطة بالدخل المستقبلي، وحسب منهج فريدمان فان الثروة ترتبط بالدخل بواسطة سعر الفائدة.وقد استخدم الدخل الدائم كمؤشر بديل.

ما يهمنا في دالة الطلب على النقود لفريدمان تفسيرها لعلاقة كمية النقود بتغيرات الأسعار، ويتصور فريدمان ان التغير في كمية النقود يدعمه تغير في سرعة دورانها في نفس الاتجاه، وينعكس هذا في احداث تغير الناتج الوطني والاسعار بنسب متفاوتة.

الاختلافات مع النظريات السابقة :

تمثل معادلة فريدمان الصيغة الجديدة للنظرية الكمية للنقود، وتختلف على معادلة فيشر ومعادلة كمبردج للارصدة النقدية حسب تصورات فريدمان في تفسير علاقة النقود بتغيرات المستوى العام للاسعارفيما يلي:

التغير في كمية النقود يدعمه التغير في سرعة دورانها في نفس الاتجاه، وينعكس هذا في احداث تغير الناتج الوطني والاسعار بنسب متفاوية[2] .

يرفض فريدمان دور الأجور والنفقة في الأسعار ولا يؤيد وجود علاقة بين التضخم والبطالة على المدى الطويل.

يمكن ان تمتص جزء من الزيادة في كمية النقود في الزيادة في الطلب على السيولة (بانخفاض سرعة دوران النقود)، والاثر المتبقي ينعكس على الناتج الوطني وعلى الأسعار.

2- التضخم في نظرية التوقعات الرشيدة:

[1] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل احمد سمحان، مرجع سابق، ص63.
[2] محمد عزت غزلان،اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، 2002، ص302.

أشار الاقتصادي النمساوي فريديريك فون هايك 1899-1992 الى أهمية التوقعات في حركية النظام الاقتصادي والتاثير على التوازن فيه، بافتراض انه يوجد رشدا في سلوك الافراد، يدفعهم الى البحث في تعظيم الأرباح والمنافع الى اقصى حد ممكن وتقليل الخسائر، باستخدام المعلومات المتاحة في تقدير التوقعات الرشيدة واتخاذ القرارات الحكيمة.

وقد استخدمت متغير التوقعات في ظاهرة التضخم من طرف المدرسة السويدية الحديثة، حيث رات ان العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي يتوقف على خطة الاستثمار وخطة الادخار، وذهبت الى ان التضخم ينشا عن الاختلاف بين الخطتين، حيث تميل الأسعار نحو الارتفاع عند زيادة الاستثمار عن الادخار، وبالتالي زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي[1]

تعتبرالنظرية الكمية المعاصرة ان التضخم ظاهرة نقدية بحتة، الا انها تسمح بإمكانية تغير كل من الناتج الوطني وسرعة دوران النقود خلال تغير كمية النقود، وهذا ما يميز تحليله عن الفكر الكلاسيكي،حيث ارتكز على ان المحدد الرئيسي للمستوى العام للأسعار هو تطور التغير في النسبة بين كمية النقود وبين الناتج الوطني الحقيقي أي نصيب الوحدة من الناتج الوطني من كمية النقو، وليس مجرد تطور كمية النقود[2].

يعتبر الأمريكي جون فرازر موث 1930-2005(john fraser muth) من قام بصياغة فرضية التوقعات الرشيدة واعطاها هذه التسميةسنة 1961 في بحثه بعنوان "التوقعات الرشيدة ونظرية حركة الأسعار"بنتءا على النموذج الهيكلي الصحيح للاقتصاد[3]

انطلاقا من فرضيات النقديين المتعلقة باستمرار تصفية السوق : اذ افترضوا ان هناك رشادة لدى الاعوان الاقتصاديين في توقعاتهم الاقاصادية الكلية، تقوم على مجمل المعلومات السابقة والجارية، فمثلا اذا اعتمدت السلطات النقدية على تحفيزات نقدية جديدة في شكل ائتمان، فان الافراد يتوقعون ارتفاع الأسعار، وعليه لا تحدث السياسات النقدية الأثر المتوقع لها[4].

فيما يلي الفرضيات المتعلقة بنظريات التوقعات:

- العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي لا تتوقف على الدخل كما ذهبت اليه النظرية الكينزية، وانما على تقديرات خطط الانفاق من أصحاب الدخول ، وتوقعات خطط الإنتاج الوطني من طرف الاجهاز الإنتاجي

[1] جازية بن بوزيان، شيبي عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص484.
[2] السعيد هتهات، مرجع سبق ذكره، ص66.
[3] john fraser muth, rational expectations and the theory of price movements,econometrica,new york university,vol29,n03,july1961,p315-335.
[4] محمد زيدان محمد،فيصل حذبي، محددات التضخم القصيرة المدى: دراسة قياسية باستخدام نموذج اشعة الانحدار الذاتي، مجلة العلوم الاقتصاديةوالتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمح بوضياف-المسيلة، المجلد 11،العدد01،2018، ص348.

- يتحقق التوازن عند تساوي الاستثمار المتوقع مع الادخار المتوقع، ويؤدي عدم التساوي الى تقلبات في الأسعار وحصول فجوة في الطلب
- يفترض ان توقعات الافراد والمؤسسات هي توقعات رشيدة، تستند الى معلومات كاملة عن الحالة الاقتصادية، متولفقة مع المعلومات الحكومي، وعليه يتصرف الافراد حسب توقعات توافق السياسات الاقتصادية للحكومة.
- إعطاء أهمية للتوقعات مقارنة بالقوانين الاقتصادية في التاثير على المستوى العام للأسعار، بحيث لا تنكر إمكانية قياس هذه التوقعات يصورة مسبقة من خلال الأنظمة االمصرفية، البورصات وشركات التامين وشركات الإنتاج، يمكنها الربط والتنسيق بين قرارات المدخرين وقرارات المستثمرين
- وأخيرا ترفض وجود علاقة بين البطالة والتضخم ، بافتراض ان الافراد والمؤسسات يتوقعون اثر الزيادة في معدل نموعرض النقود، ومن ثم تنعكس في تزايد الأجور النقدية والاسعار، وليس الناتج والعمالة الا اذا كانت السياسة غير متوقعة او كان التضخم غير متوقع.

التضخم عند المدرسة المؤسسية والنظرية الجديدة للسوق:

1- النظرية الجديدة للسوق:

أوضح فرنسوا بيرو 1903-1987 (francois perruox) ان توفر الصفات الهيكلية (التنظيم الداخلي، احتكار المادة الأولية، براءات الاختراع، التقدم التقني ...الخ) تسمح للمؤسسة باخذ وضعية مهيمنة في السوق، حيث تفرض على البيئة بان تكون تابعة لشروطها الهيكلية، اذ ان هذه السلوكيات التي تتميز بها خلصة الشركات الكبرى التي تظهر في أوجه عدة مثل سياسات الإغراق او حرب الأسعار، يمكن ان تكون دافعة الى ضغوط تضخمية[1].

2- المدرسة المؤسسية:

يعطي جون كينث غالبريث 1908-2006 **(**john kenneth galbraith**)** أهمية خاصة لقوتين مسؤولتين عن احداث الضغوط التضخمية وهما الاحتكارات وقوة النقابات العمالية حيث:

ا- القوى الاحتكارية تدفع الأسعار نحو التضخم حتى في حالة زيادة إنتاجية العمل، والذي كان يساعد على استقرارها في طل التنافسة الكاملة

[1] محمد زيدان، فيصل حذبي، مرجع سابق،ص 349.

ب- تدفع قوى النقابات الحركة التراكمية للأجور والاسعار ، اذ ترتفع أسعار المنتجات من جهة وترفع الأجور من جهة أخرى، بشكل متتالي، ويمثل هذا التبادل في الزيادات بين الأجور والاسعار، الذي يرتبط بمدى قوة ضغط النقابات على ارباب العمل ، محددا هاما في تفسير الظاهرة التضخمية، خاصة في حالة الاستخدام الكامل للعمالة.

2- التضخم عند النظرية الهيكلية أو البنائية:

تحاول هذه النظرية التي يتزعمها الاقتصادي راؤول بريبش (Raul 1901-1986 prebisch) من أمريكا اللاتينية تفسير التضخم في البلدان النامية من خلال تحليل الخلل في مكونات كل من الطلب الكلي والعرض الكلي أيضا،وعلاقة ذلك باتجاهات البلدان التي تتعرض للتضخم بسبب الاختلال الهيكلي في بنائها الاقتصادي، مما يستوجب البحث والكشف عن مثل هذه الاختلالات ومحاولة معالجتها بطريقة مناسبة، لأن المشكلة التضخمية يمكن أن تنشأ في هذه البلدان حتى في ظل عدم تزايد حجم الطلب الكلي، لأن الأسباب الرئيسية بحسب هذه النظرية ترجع إلى اختلالات فعلية حقيقية في هيكل الاقتصاد الوطني، وبكيفية توزيع الموارد الاقتصادية واستغلالها.ومن أهم مظاهر الاختلال الاقتصادي تتجلى في الجوانب التالية:

- الطبيعة الهيكلية للتخصص في إنتاج المواد الأولية، والآثار التضخمية المترتبة على ذلك،خاصة في حالة زيادة أسعار الصادرات وعلى سبيل المثال حالة البلدان النفطية المعتمدة على إنتاج وتصدير النفط بوصفه موردا أساسيا مهما في تكوين ناتجها القومي وهيكل صادراتها للعالم الخارجي.
- الجمود النسبي في الجهاز المالي للبلدان النامية، مما يترتب عليه ضعف الجهاز الضريبي وانخفاض كفاءته وقدرته الجبائية، مما يستوجب الحال الاتجاه نحو تمويل الإنفاق العام بواسطة الأسلوب التضخمي في تمويل عجز الميزانية.
- ضالة مرونة عرض المنتجات الغذائية في ظل الزيادة السكانية وتواضع القدرة التصديرية للمنتجات الوطنية من هذه السلع وغيرها من السلع الأخرى التي يمكن أن توفر حصيلة مناسبة من النقد الأجنبي.
- طبيعة اتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما يرافقها من اختلالات في مراحلها الأولى، خاصة تلك الاختلالات فيما بين تيارات الإنفاق النقدي وتيارات المعروض من السلع والخدمات[1].

كما نجد أنّ التحليل الذي جاء به F. Perroux يقترب أكثر من الواقع المعاش، حيث يعتبر أنّ "ظاهرة التضخم طويلة المدى ومرتبطة بالهيكلة الاجتماعية والاقتصادية".

[1]- ناظم محمد نوري الشمري، "النقود والمصارف والنظرية النقدية "، دار زهران للنشر والطباعة، عمان،2007، ص....

فمن جانب العرض نجده يرجع الحالة الدائمة لتفوق الطلب لكون التشغيل الكامل محققا اصطناعيا لا علاقة له ومستوى الإنتاجية، بينما حالة ارتفاع الأجور يرجعها للهيكلة الاجتماعية السائدة، والتي ساهمت في خلق قدرة شرائية واسعة حتى بالنسبة للأشخاص الذين لا يساهمون في الإنتاج، وان تفوق الطلب مدعم من طرف السلطات النقدية التي سمحت بتداول النقد الذي هو اكبر من الإنتاج الحقيقي. اما من جانب العرض، نجد تحليله قائما على هيكلة الأسعار والتكاليف، إذ يعتبر تحديد الأسعار يتم بعيدا عن الواقع الاقتصادي والتكاليف (الأجور+الأرباح) مسيرة من طرف الدولة.

وأخيرا نستطيع أن نقول أنّ التحليل الذي جاء به F. Perroux جدير بتفسير ظاهرة التضخم في اقتصاد الدول السائرة نحو النمو، والتي اتخذت سياسة النمو على أساس النموذج الليبرالي.[1]

ويعتقد الهيكليون ان التضخم يكون حتما في ظل وجود عوائق هيكلية، التي يعتبرها وليارد ثورب 1899-1992 (wiliard long thorp) بانها اساسيات التركيبة الاقتصادية والمؤسسية والاجتماعية التي تعيق بطريقة او أخرى التوسع في الإنتاج وخاصة عناصر عدم مرونة الغداء و قيود النقد الأجنبي وقيود الموازنة وما يقابلها من تزايد السكان ودرجة التحضر التي تساهم في زيادة الطلب.

ويرجع البعض تضخم التكاليف، خاصة الاجورمنها الى السبب الهيكلي المتمثل في التشريعات وقوانين العمل، حيث ان ارتفاع الأجور الحقيقية في ظل محدودية الإنتاجية الحدية لا يؤدي الى ضغوط تضخمية، مادام ان هناك فرصة للمؤسسة لاعادة التنظيم والتركيز على الاستثمارلات التي ترفع من الإنتاجية الحدية. وكذلك ما دام هناك قدرة للدولة على سن قوانين وتشريعات ضمن قانون العمل والأجور الاجتماعية والمكافاة واخطار العملن وغيرها من أدوات التقنين التي تكبح الأثر النقابي[2].

المبحث الثالث : السياسات النقدية والمالية المتبعة لمجابهة التضخم :

نظرا للخطورة التي تمثلها ظاهرة التضخم على اقتصاديات البلدان سواء كانت متقدمة أو متخلفة، والآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تصاحب هذه الظاهرة في الاقتصاد، فكان من الضروري وضع وتنفيذ مجموعة من السياسات النقدية والمالية وغيرها من الإجراءات التي تكفل الحد من الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية، والتخفيف من حدة الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تولدها الضغوط التضخمية.

[1]- بلجازية عمر، بوغرة لطفي، "أسباب التضخم في الجزائر وسبل معالجته"، الملتقى الوطني الثاني حول: التضخم في الجزائر، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 2013.

[2] H.temar,les explications theoriques de l'inflation,office des publications universitaires,alger,1984,p79-83

سنتطرق في هذا المبحث إلى الإجراءات التي تتخذها الحكومات في مواجهة مخاطر التضخم بالاعتماد على أدوات السياسة النقدية من جهة والسياسة المالية من جهة أخرى.

المطلب الأول: السياسة النقدية

تُباشر السياسة النقدية تأثيرها في مكافحة الضغوط التضخمية، والحد من أثارها والعمل على تحقيق استقرار نسبي في مستويات الأسعار المحلية من خلال مجموعة من الوسائل المرتبطة أساسا بإدارة وعرض واستخدام النقود في الاقتصاد القومي. تعتمد الدول الرأسمالية في محاربتها للتضخم بشكل كبير على السياسة النقدية، ويمكن تعريفها بأنها "مجموعة القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير، التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة خلال فترة زمنية معينة"[1].

وفيما يلي أدوات السياسة النقدية الكمية، والكيفية والتي تهدف إلى التحكم في العرض النقدي، ومدى فاعليتها في معالجة التضخم.

1-1. أدوات السياسة النقدية المباشرة:

تتمثل هذه الأدوات فيما يلي:

❖ تحديد سقف للقروض أو حد أقصى لها: يقوم البنك المركزي بتحديد حجم القروض التي يمنحها خلال مدة معينة، ويحدد نسبة قصوى من رأسماله، أو الودائع التي بحوزتها.

❖ الرقابة على هامش الضمان المطلوب: هو كمية من النقود التي يمكن أن يحصل عليها العملاء من البنك التجاري لتمويل شرائهم للأوراق المالية، أو نسبة من قيمة الورقة، والباقي غطيه العميل من أمواله الخاصة، وفي حالة التضخم سيقوم البنك برفع النسبة.

❖ الرقابة على شروط البيع بالتقسيط: يحدد البنك نسبة مئوية يدفعها المستهلك على قيمة السلع الاستهلاكية التي يشتريها المستهلك، والباقي يدفع على شكل أقساط على دفعات مختلفة، وفي حالة التضخم يرفع البنك النسبة، أو يقلل مدة التقسيط.

❖ تحديد حد أقصى لسعر الفائدة: تتمثل هذه السياسة في فرض البنك المركزي حدا أقصى لسعر الفائدة الممنوحة من طرف البنوك التجارية لا يمكن أن تتعداه، وكلما كان الاقتصاد في حالة التضخم، يعمل البنك المركزي على خفض سعر الفائدة.

2-1. أدوات السياسة النقدية غير المباشرة: تتمثل أدواتها فيما يلي:

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، "السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي"، مجموعة النيل العربية، طبعة القاهرة، 2003، ص90.

❖ سياسة سعر إعادة الخصم: يعرف سعر إعادة الخصم بأنه سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية [1]وهو سع الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية، مقابل خصم ما لديها من الأوراق التجارية، أو مقابل الحصول على قروض، ويقوم البنك برفع السعر في حالة التضخم. عند ظهور بوادر للتضخم يقوم البنك المركزي بإتباع سياسة انكماشية للتقليل من كمية النقد المفروضة، وذلك عن طريق رفع سعر إعادة الخصم، مما يخفض من حدة التضخم.

❖ **سياسة السوق المفتوحة:** يقصد بها تدخل البنك المركزي في السوق المالية لبيع أو شراء الأوراق المالية-أسهم وسندات- أو في السوق النقدية لبيع أو شراء أذونات على الخزينة العامة مثلا. دخول البنك المركزي بائعا يخفض من عرض كمية النقود في سوق النقد وبيع الأوراق المالية سيؤدي إلى خفض قيمتها الجارية في سوق الأوراق المالية مع ثبات العائد الذي تعطيه مما يؤدي إلى زيادة سعر الفائدة الحقيقي الذي تعطيه هذه الأوراق كمحاولة لتخفيض حدة التضخم.

❖ **سياسة الاحتياطي القانوني:** تعتبر نسبة الاحتياط النقدي القانوني تلك النسبة من الودائع التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي كاحتياطي قانوني قابل للتعديل بالزيادة أو بالنقصان حسب الظروف الاقتصادية السائدة[2]. وتحدد هذه النسبة بصفة إجبارية، وفي حالة التضخم يلجأ البنك إلى زيادة الحد الأدنى للاحتياطي النقدي الذي يتعين على البنك التجاري الاحتفاظ به.

المطلب الثاني: السياسة المالية

ويقصد بالسياسة المالية سياسة الحكومة في تحديد مصادر مختلفة لإيرادات الدولة وتحديد الأهمية النسبية لكل من هذه المصادر هذا من جهة ومن جهة أخرى تحديد الكيفية التي تستخدم بها هذه الإيرادات لتمويل الإنفاق الحكومي بحيث تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

تعتبر السياسة المالية وسيلة لتحقيق التوازن،ومكافحة التضخم ويقصد بها الطريق الذي تنتهجه الدولة من أجل تخطيط نفقاتها، وإعداد وسائل التمويل، كما أنها سياسة تستخدمها الحكومة لمحاربة التضخم والانكماش.

[1]- سليمان مجدي، "علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام"، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2002، ص107.

[2]- سليمان مجدي، مرجع سبق ذكره، ص108.

وترتكز السياسة المالية في تحليلها للتضخم على فرضية أن ارتفاع الأسعار ورده إلى زيادة الطلب على العرض الكلي وبالتالي فهي تعمل عل تخفيض هذا الطلب بالتأثير على الاستهلاك الخاص، الاستثمار والمصايف العامة وأهم وسائل السياسة المالية هي:

أدوات السياسة المالية:

❖ **سياسة الضرائب:**

في حالة التضخم الطلب على السلع والخدمات يرتفع لذلك تستعمل الضرائب من أجل تقييده حيث نرفعها على السلع والاستهلاكية، وبالتالي نتحكم بالطلب، فالحكومات تلجأ إلى استخدام أداة الضرائب لضبط حركة التضخم، عن طريق التقليل من حجم الطلب وزيادة معدلات الضرائب، سيزيد في نفس الوقت من الحصيلة الضريبية أي أن سياسة الرقابة الضريبية تستحدث موارد جديدة لتمويل التنمية، هذا ما يجعل استخدام الضرائب يكون أكثر فعالية في الدول النامية.

وتتحدد السياسة الضريبية للحكومة بما يتفق ولأهداف السياسة الاقتصادية العامة التي تعكس إستراتيجية الحكومة أو فلسفتها الاقتصادية والاجتماعية، وتعتبر الجداول المختلفة للضريبة الدخل من الأدوات الهامة التي يمكن أن تلعب دورا مميزا في إعادة توزيع الدخل الوطني الحقيقي.

❖ **سياسة القرض العام:**

تعدّ سياسة القرض العام من أكثر أدوات السياسة المالية فعالية في علاج التضخم في البلدان المتقدمة التي تعاني من تفاقم حدة الضغوط التضخمية، وتقوم هذه السياسة على أساس تحويل القوة الشرائية الزائدة لدى الأفراد ووحدات القطاع الخاص إلى الحكومة بغرض استخدامها في تمويل الإنفاق العام. وتعتمد الحكومة في تحويلها للموارد المالية من الأفراد ووحدات القطاع الخاص إلى خزينة الدولة عن طريق عقد القروض وطرح الأسهم والسندات للاكتتاب فيها من قبل الجمهور، بحيث تؤدي هذه السياسة إلى سحب جزء من القوة الشرائية لدى الأفراد والمؤسسات المالية غير المصرفية والذي ينعكس أثره في تخفيض حجم الطلب الكلي علة السلع والخدمات والتي تفوق مقدرة العرض الحقيقي لجهاز الإنتاج المحلي، وبما بعمل على تخفيض فائض الطلب بهدف إعادة التوازن إلى الاقتصاد القومي وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار. وعلى الرّغم من أن إتباع هذه الوسيلة قد لا يؤدي إلى القضاء على فجوة فائض الطلب في الأجل القصير، إلا أنها قد تتمكن من تحقيق ذلك في الأجل الطويل، وذلك من خلال الزيادة في الإنتاجية، خاصة عند توجيه تلك القروض لتشغيل الطاقات الإنتاجية العاطلة، ورفع مستوى التشغيل في الاقتصاد.

ويتوقف نجاح سياسة القرض العام على مدى انتشار الوعي الادخاري لدى الأفراد والمؤسسات، وارتفاع متوسط الدخل الفردي والحوافز التي تمنحها الحكومة لزيادة المدخرات

كالإعفاءات الضريبية على العوائد التي تحققها تلك المدخرات، بالإضافة إلى أسعار الفائدة عليها[1].

❖ **سياسة الإنفاق العام:**

يمثل الإنفاق العام الاستهلاكي والاستثماري أهم مكونات ميزانية الدولة، حيث يؤدي تضخم حجم العمالة في المؤسسات الحكومية إلى زيادة الإنفاق على الأجور والمرتبات في الميزانية العامة، كما أن مبالغ الدعم التي تدفعها الدولة إلى بعض الفئات، تؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق العام، حيث يتم استخدام سياسة الإنفاق العام بهدف الحد من التضخم من خلال تخفيض الإنفاق العام، فيؤدي ذلك إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، ثم انخفاض الدخول التي تولدها تلك النفقات، وبالتالي انخفاض مستوى الطلب الكلي على السلع والخدمات مما يحقق استقرارا نسبيا في مستوى الأسعار.

❖ **سياسة الرقابة على الأجور:**

تلعب نفقات الإنتاج دورا هاما في تحديد مستويات الأسعار،وتتمثل الأجور العنصر الأكثر أهمية في التكاليف الإنتاجية، حيث تؤدي الارتفاعات الغير منتظمة والمتسارعة في معدلات الأجور إلى حدوث ارتفاعات متوالية في المستوى العام للأسعار، حيث تعتبر الارتفاعات بمثابة انعكاس للزيادة في معدلات الأجور وبصورة خاصة عند زيادة معدلات الأجور بنسبة تفوق الزيادة في المعدلات الإنتاجية تعبر عن ارتفاع مستويات دخول الأفراد وبالتالي ارتفاع حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات بنسبة تفوق مقدرة العرض الحقيقي، ولذلك فان القضاء على فائض الطلب يتطلب تخفيض حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات بما يتناسب مع مقدرة العرض الحقيقي والذي يتطلب سياسات نقدية ومالية ملائمة التي تساهم في تخفيض حجم الطلب، وذلك بهدف امتصاص فائض القوة الشرائية السائدة لدى الأفراد والعمل على تحقيق التوازن في الاقتصاد وانخفاض المستوى العام للأسعار.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تخفيض الأجور يجب أن يشمل جميع قطاعات الاقتصاد وذلك لان انخفاض الدخول النقدية لأفراد المجتمع سواء كانوا مستهلكين أو مستثمرين سيؤدي إلى انخفاض حجم الإنفاق الاستهلاكي في الاقتصاد كما تؤدي توقعات المستثمرين عن استمرار انخفاض مستويات الأجور إلى خفض حجم استثماراتهم مستقبلا ليتناسب مع حجم الطلب على منتجاتهم وبالتالي انخفاض حجم الإنتاج والعمالة إلى مستوى توازني الذي يحقق الاستقرار في مستويات الأسعار.

❖ **سياسة الرقابة على الأسعار:**

[1]- أحمد محمد صالح الجلال، المرجع السابق، ص54.

كما يمكن التأثير على التضخم من خلال مراقبة الأسعار من قبل الحكومة والتي تتم بالتدخل المباشر في تثبيتها ومحاولة ربطها بالأجور من أجل المحافظة على القوة الشرائية للطبقة العاملة كما يمكن في هذا الإطار استخدام أسلوب البطاقات التموينية في توزيع السلع النادرة، كما فعل العراق بعد فرض الحصار عليها.

كذلك إنتاج بعض السلع الضرورية على حساب السلع الكمالية هو إجراء مضاد للتضخم ويساعد على إبقاء الأسعار بعيدة على الارتفاع بسرعة وأيضا تخفيض القيود على الواردات يساعد على زيادة عرض السلع الأساسية وتخفيض الضغوط التضخمية، ومن الإجراءات التي تساعد على علاج التضخم رفع الإنتاجية بشكل عام وزيادة حجم الادخار الوطني.

على الرّغم من أن السياستين لها دور في التقليل من حدة التضخم إلا أن السياسة النقدية يعيبها البطء في التنفيذ بسبب الوقت الطويل بين الحاجة إلى تغيير السياسة والتعديل الفعلي لها، إضافة إلى الوقت بين التعديل في السياسة وحدوث الأثر نتيجة تطبيق السياسة، أما السياسة المالية فيعيبها عدم المرونة في التعامل مع الأوضاع الاقتصادية، كما أنها ذات فترات محدودة للتطبيق وتواجه صعوبة في تقبل الأفراد لها وتأقلمهم معها، لذلك من الأحسن استخدام السياستين معا، للتحكم أكثر في ظاهرة التضخم.

المبحث الخامس: قياس التضخم.

تعتمد عملية قياس ظاهرة التضخم في أي اقتصاد على محورين أساسيين: يتمثل المحور الأول في قياس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار،أي انه يرتكز على درجة ارتفاع الأسعار بينما يتمثل المحور الثاني في تطبيق بعض المعايير لتحديد مصدر التضخم أي انه يرتكز على تحديد مصدر ارتفاع الأسعار أي تحديد الأسباب التي أدت إلى ارتفاع مستويات الأسعار في الاقتصاد الوطني .

المطلب الأول: الأرقام القياسية للأسعار:

الرقم القياسي مؤشر إحصائي يستخدم في قياس التغير الذي طرأ على ظاهرة من الظواهر الاقتصادية أو الاجتماعية، فهو يستخدم مثلا لقياس التغير في أسعار السلع، أو في حجم إنتاجها، أو في كميات المبيعات منها، أو حجم السكان، أو أجور العمال[1].

والرقم القياسي بطبيعته رقم نسبي أو ملخص لعدة أرقام نسبية ناتجة عن قياس التغير في أي ظاهرة بالنسبة لأساس معين سواءا كان هذا الأساس فترة زمنية معينة أو مكان معين.

والمقصود بوعاء (أو سلة) الرقم القياسي العناصر التي تدخل أسعارها أو كمياتها في تركيبه، مثل السلع الاستهلاكية التي تؤخذ لحساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك، أو السلع

[1] هتهات سعيد، مرجع سابق، ص221.

المختلفة التي تؤخذ لحساب الرقم القياسي لأسعار الجملة، أو الأجور المختلفة التي تؤخذ لحساب الرقم القياسي للأجور.

ويعتمد اختيار المواد التي يتركب منها الرقم القياسي،إلى مدى بعيد،على الغرض الذي يسعى الباحث إليه، وعادة فان الهدف يختلف بين أن يكون عاما، كما هو الحال عند إنشاء أرقام قياسية لأسعار الجملة لبلد ما، دون أن يقتصر الأمر على منطقة معينة، أو أمور محددة تتعلق بطبقة ما من المستهلكين أو المنتجين[1].

ويستخدم الإحصائيون عدة صيغ للأرقام القياسية فيما يخص الأسعار، أهمها:

1-1. الرقم القياسي المرجح بكميات فترة الأساس: (رقم لاسبير La speyres)

كلمة مرجح تشير إلى أن الرقم القياسي يأخذ الأهمية النسبية للسلعة بعين الاعتبار، وفي هذا الإطار اقترح لاسبير، سنة 1864م، ترجيح الرقم القياسي التجميعي للأسعار بكميات فترة الأساس، ويستخرج كما يلي:

$$Laspayres\ index=$$

$P1$: أسعار فترة المقارنة

$Q0$: كميات فترة الأساس

$P0$: أسعار فترة الأساس.

ومنه فان رقم لاسبير يعبر عن اثر التغير في السعر، كما لو بقيت الكميات المشتراة في سنة الأساس هي نفسها في سنة المقارنة.

2-1. الرقم القياسي المرجح بكميات فترة المقارنة: (رقم باش Paache index)

استخدم كل من باش وولش (1874) رقما قياسيا لترجيح الأسعار، ولكن هذه المرة بكميات سنة المقارنة، أي:

$$La\ paache\ index=$$

على اعتبار أن:

Q1 : كميات سنة الأساس،

p0: أسعار سنة الأساس،

p1: أسعار سنة المقارنة.

[1] ناظم حيدر، الوسيط في الإحصاء التطبيقي، دمشق، دار الكتاب، ط2، 1977، ص431.

وهكذا فان رقم باش يعبر عن اثر التغير في السعر كما لو ان الكميات المشتراة في سنة المقارنة كانت قد اشتريت في سنة الأساس.

1-3. الرقم القياسي الأمثل: (رقم فيشر Fisher Index)

بعد استمرار الجدل حول فاعلية الرقمين السابقين حتى العقد الثاني من القرن الماضي، جاء ايرفنج فيشر واقترح رقما قياسيا جديدا، هو عبارة عن الوسط الهندسي لكل من رقمي لاسبير وباش، أي انه الجذر التربيعي لحاصل ضرب رقم لاسبير برقم باش.

$$La\ Fisher\ Index =$$

والرقم القياسي الأمثل يهتم بالناحية الرياضية، ولكنه لا معنى اقتصادي له وهذا هو أهم عيوبه.

1-4. الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI:

يعتبر هذا المقياس أكثر المقاييس المستخدمة كمؤشر على وجود التضخم، إذ انه يعكس مقدار التغير في المكتسبات التي يستطيع المستهلك العادي الحصول عليه سواء أكانت مكتسبات سلعية أو خدمية، ويتفق المحللون على أهمية الرقم القياسي لأسعار المستهلك، كونه يعكس التدهور الذي طرأ على القوة الشرائية للنقود، ويتم الاستدلال على وجود الاستقرار الاقتصادي أو عدمه، عن طريق حساب معدل النمو في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة، فإذا كان النمو سالبا وأقرب إلى الصفر، إن هذا المؤشر واضح على وجود الاستقرار، أما إذا كان معدل النمو موجبا وأكثر بعدا عن الصفر، فان ذلك يدل على ارتفاع مستوى الأسعار العام وعكس ذلك تماما ينطبق على القيم السالبة[1].

الرقم القياسي لأسعار المنتج (PPI):

ويعرف صندوق النقد الدولي الرقم القياسي لأسعار المنتجين بأنه التغير في أسعار السلع و الخدمات في الوقت الذي تغادر فيه مكان الإنتاج أو عندما تدخل عملية الإنتاج[2]. ويشمل هذا الرقم أسعار مجموعات معينة من المواد الأولية والسلع الوسيطة التي تقوم المشروعات بشرائها، ويعتبر هذا المقياس ذو أهمية كبيرة في دراسة ظاهرة التضخم، باعتباره مقياسا غير مباشر للتغير في أسعار السلع والخدمات في المجتمع إضافة إلى أن المواد الأولية والسلع الوسيطة سوف تتحول خلال العمليات الإنتاجية المختلفة إلى سلع نهائية، فأي تغير في هذا الرقم يدل بصفة عامة إلى ما سوف يحدث للرقم القياسي لأسعار المستهلك، وبالتالي تكمن

[1] محددات التضخم في فلسطين، مذكرة ماجستير، ص39.

[2] نفس الرجع السابق، ص39.

أهمية هذا الرقم في أنه يساعد الدول على توفير المعلومات عن انتقال التضخم من مرحلة لأخرى خلال الاقتصاد على سبيل المثال من المنتجات الأولية إلى المنتجات تامة الصنع.

5-1. مكمش الناتج المحلي الإجمالي الضمني Implicit GDP Deflator:

وهو يشمل السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية إضافة إلى صافي الصادرات. ويهتم صندوق النقد الدولي بحساب هذا الرقم بوصفه مؤشرا للاتجاهات التضخمية في الاقتصاد القومي ويمكن حسابه وفقا للمعادلة الآتية:

الرقم القياسي الضمني= الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية/الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

فإذا كان هذا الرقم يساوي 100% دل ذلك على وجود استقرار تام بالمستوى العام للأسعار، أما إذا زاد عن 100%، فان ذلك يدل على تحرك المستوى العام للأسعار بالمقدار الزائد نفسه، ويعد الرقم القياسي الضمني أدق المعايير في قياس حركة الأسعار، ذلك أنه يتضمن جميع أسعار السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد القومي، إضافة إلى أنه يضم أسعار الجملة والتجزئة[1].

المطلب الثاني: الفجوة التضخمية Inflationary:

يعتبر كينز أول من تحدث عن مفهوم الفجوة التضخمية في كتابه "كيف يتم تسديد نفقات الحرب"، ويؤخذ بهذا المفهوم لتحليل فائض الطلب الكلي (C+I+G) على العرض الكلي Y عند مستوى الاستخدام التام، وتعرف الفجوة التضخمية على أنها "ذلك المقدار الذي يعبر عن زيادة الإنفاق الحكومي والاستثماري والاستهلاكي أو الطلب الكلي على حجم الناتج الوطني الحقيقي (العرض الكلي) عند مستوى الاستخدام التام، والتي تفسر الزيادة في الأسعار وعلى ذلك يمكن تعريفها بفائض القوة الشرائية[2].

ويمكن توضيح الفجوة من خلال الشكل التالي:

الشكل (01): الفجوة التضخمية في الاقتصاد

[1] محددات التضخم في فلسطين، مرجع سابق، ص39.
[2] هتهات، نفس المرجع السابق، ص..

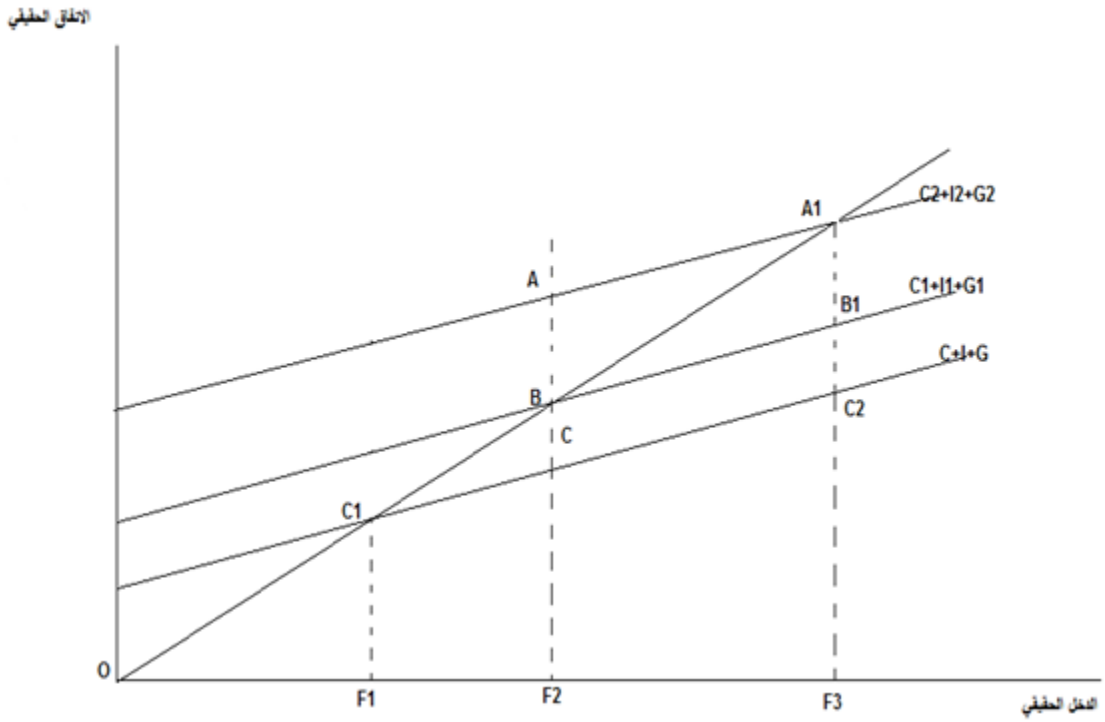

المصدر: السعيد هتهات، ، ص .

ويمثل الدخل الحقيقي على المحور الأفقي، بينما الإنفاق الحقيقي على المحور الرأسي، كما يقيس الخط 45 درجة العلاقة الكمية بين الإنفاق الحقيقي، ومستويات الدخل الحقيقي الناتج عن الزيادة في حجم الإنفاق، ويمثل المنحنى $C+I+G$ دالة الإنفاق الكلي الحقيقي(الطلب الكلي)، ويتحقق التوازن عند النقطة B عند مستوى التوظف، بحيث تمثل المسافة OF_2 الدخل الحقيقي الناتج عن الإنفاق عند وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل [1].

ولو فرضنا أن الطلب الكلي أو الإنفاق الكلي اكبر من عرض التوظيف الكامل متمثلا في المنحنى $C_2+I_2+G_2$ الذي يقطع منحنى العرض الكلي أو خط الدخل عند النقطة A_1 ليتحدد مستوى الدخل التوازني عند مستوى أعلى أو على يمين مستوى التوظيف الكامل، وليكن ذلك عند المستوى F_3، في هذه الحالة يكون الطلب الكلي عند مستوى التوظيف الكامل اكبر من العرض الكلي، هذا الفائض في الطلب هو ما يعرف بالفجوة التضخمية وهي الفجوة الموضحة بالرسم والمتمثلة بالمسافة (AB). وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ أقصى إنتاج يمكن تحقيقه هو ذلك المستوى الذي يتحقق عند التوظيف الكامل، وعليه فان أي زيادة في الناتج أو الدخل بعد مستوى التوظيف الكامل هي زيادة نقدية غير حقيقية، حيث يظل الناتج الحقيقي ثابت والذي يتغير هو قيمة الناتج النقدي بفعل ارتفاع المستوى العام للأسعار لمقابلة الزيادة في الطلب الكلي (سياسة انكماشية) بمقدار الفجوة الناشئة في الإنفاق لينخفض المستوى التوازني للدخل إلى ذلك المستوى المحقق للتوظيف الكامل.

[1] محددات التضخم في فلسطين، نفس المرجع السابق، ص40.

أما الفجوة الانكماشية فتحدث على عكس الطريقة التي حدثت بها الفجوة التضخمية، فلو فرضنا أن الطلب الكلي انخفض عن عرض التوظيف الكامل، متمثلا في المنحنى (C+I+G) الذي يقطع منحنى العرض الكلي أو خط الدخل عند النقطة C_1، فان مستوى الدخل التوازني يتحدد عند مستوى أقل أو على يسار مستوى التوظيف الكامل وليكن عند المستوى F_1، في هذه الحالة يكون الطلب الكلي عند مستوى التوظيف الكامل أقل من العرض الكلي، هذا القصور في الطلب هو ما يعرف بالفجوة الانكماشية، وهي الفجوة الموضحة بالرسم والمتمثلة بالمسافة (BC)، وللقضاء على الفجوة الانكماشية يعمل المنتج عل زيادة حجم الطلب الكلي(سياسة توسعية) بمقدار الفجوة الناشئة في الإنفاق ليرتفع المستوى التوازني للدخل إلى ذلك المستوى المحقق للتوظيف الكامل [1].

1-2 معايير قياس الفجوة التضخمية:

معيار فائض المعروض النقدي: تقاس الفجوة التضخمية وفقا لهذا المعيار بمقدار الزيادة في كمية النقود المعروضة في المجتمع، ويبين الزيادة في حجم ما يرغب الأفراد الاحتفاظ به من دخل في صورة نقود سائلة خلال فترة زمنية معينة، ويمكن التعبير عن الفجوة التضخمية وفقا لهذا المعيار بالمعادلة التالية:

$$G= M-(M/GNP)* GNP$$

حيث أن:

G: تمثل الفجوة التضخمية.

M: تمثل التغير في عرض النقود.

M: تمثل كمية النقود.

GNP: تمثل الناتج القومي الإجمالي.

GNP: تمثل التغير في الناتج القومي الإجمالي.

معيار فائض الطلب الكلي:

يستند هذا المعيار على مقارنة الطلب الكلي على السلع والخدمات بالمعروض الكلي منها، وتتمثل الفجوة التضخمية في أنها عبارة عن الفرق بين الزيادة في الإنفاق الكلي بالأسعار الجارية عن الناتج القومي الحقيقي بالأسعار الثابتة. أي أن الفجوة التضخمية تعبر عن الاختلال الحاصل بين نمو كمية النقود ونمو الناتج الحقيقي من السلع والخدمات في الاقتصاد في شكل فائض طلب Excess Demand، يتمثل في زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في المجتمع عن الناتج القومي الحقيقي، مما يدفع بمستويات الأسعار المحلية إلى أعلى. ويستند

[1] محددات التضخم في فلسطين،مرجع سابق، ص41.

هذا المعيار في قياس الفجوة التضخمية على المنطلقات الأساسية لفكرة الطلب الفعال في تحديد مستويات الأسعار التي تضمنتها النظرية العامة للاقتصادي كينز، والتي ترى أن في كل زيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات دون أن يقابلها زيادة في حجم العرض الحقيقي منها نتيجة بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل، تمثل حالة من التضخم وتدفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع، ويمكن صياغة فائض الطلب وفقا للمعادلة التالية:

$$Dx=(Cp+Cg+I+E)-y \ldots\ldots(1)$$

حيث أن :

Dx: تمثل إجمالي فائض الطلب.

Cp : تمثل الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية.

Cg: تمثل الاستهلاك العام بالأسعار الجارية.

I : تمثل الاستثمار الإجمالي بالأسعار الجارية.

E : تمثل الاستثمار في المخزون بالأسعار الجارية.

Y: تمثل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

وتبين المعادلة السابقة أنه في حالة ما إذا زاد مجموع الإنفاق القومي بالأسعار الجارية على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة فان الفرق بينهما يتمثل في إجمالي فائض الطلب، والذي ينعكس في صورة ارتفاع في مستويات أسعار السلع والخدمات المنتجة، إلا أن جزءا من إجمالي فائض الطلب يمكن إشباعه عن طريق التوسع في الواردات والذي يؤدي بدوره إلى حدوث عجز في الميزان التجاري، أما الجزء المتبقي من إجمالي فائض الطلب والذي لم يتم إشباعه عن طريق الواردات، والذي يعبر عنه بصافي فائض الطلب والذي لم يتم إشباعه عن طريق الواردات، والذي يعبر بصافي فائض الطلب فانه يمثل ضغطا تضخميا يدفع الأسعار المحلية نحو الارتفاع، ويمكن توضيح صافي فائض الطلب بالمعادلة التالية:

$$Dxn=(Dx-F) \ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

حيث ان:

Dxn: تمثل صافي فائض الطلب.

Dx: تمثل إجمالي فائض الطلب.

F: تمثل عجز الميزان التجاري(الفرق بين الصادرات والواردات)

وبإعطاء مجموع الإنفاق القومي الرمز A فانه يمكن صياغة المعادلتين (1)، (2) في:

$$Dxn=(A+X)-(Y+M) \ldots\ldots\ldots(3)$$

حيث أن:

X: تمثل الصادرات.

M: تمثل الواردات.

معيار معامل الاستقرار النقدي:

يستند هذا المعيار في قياس الفجوة التضخمية على أفكار النظرية الكمية الحديثة، والتي ربط فيها الاقتصادي فريدمان التضخم باختلال العلاقة بين كمية النقود والناتج القومي الحقيقي، حيث يرى فريدمان بأن الزيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في الناتج القومي الحقيقي، تولد فائض في الطلب مما يدفع الأسعار إلى الارتفاع، ويتحقق ذلك من خلال الزيادة في حجم الطلب الكلي عل السلع والخدمات في الاقتصاد بنسبة تفوق الزيادة في كمية السلع والخدمات المعروضة، والذي يعد نتيجة لاختلال التوازن بين تيار الإنفاق النقدي والتيار السلعي. ويتم حساب معامل الاستقرار النقدي من خلال المعادلة التالية [1]:

$$B= M/M- Y/Y$$

حيث أن:

B:معامل الاستقرار النقدي.

M^: تمثل التغير في كمية النقود.

M: تمثل كمية النقود.

Y^: تمثل التغير في الناتج القومي الحقيقي.

Y: تمثل الناتج القومي الحقيقي.

ويتحقق التوازن في الاقتصاد وفقا لهذه المعادلة عند تساوى نسبة التغير في الناتج القومي الحقيقي، بحيث تكون قيمة المعامل B مساوية للصفر، أما إذا كانت نسبة التغير في كمية النقود أكبر من نسبة التغير في الناتج القومي الحقيقي، أي أن قيمة معامل الاستقرار النقدي B موجبا، فان ذلك يدل على وجود ضغوط تضخمية يتفاوت تأثيرها في الاقتصاد كلما زادت قيمة المعامل أو اقتربت من الواحد الصحيح، بحيث تزيد حدة الضغوط التضخمية كلما زاد المعامل عن الواحد الصحيح الموجب[2].

المطلب الثالث: منحنى فيليبس

[1] محددات التضخم في فلسطين، نفس المرجع السابق، ص43.

[2] الشبول، نايف، التضخم في الاقتصاد الأردني-دراسة دراسة تحليلية أسبابه وقياسه وعلاجه، رسالة ماجستير، كلية التجارة جامعة عين شمس.

في سنة 1958 قام الاقتصادي النيوزلاندي A.W.Phillips بنشر دراسة تطبيقية فاحصة للعلاقة بين تضخم الأجور والبطالة في المملكة المتحدة على طول فترة 1861-1957، وقد أصبحت هذه الدراسة عمود الاقتصاد الكلي في الستيناتن ومصدر نقاش واسع بين الاقتصاديين.

الهدف من دراسة فيليبس هو التأكد فيما اذا كانت الدلائل الإحصائية تدعم الفرضيات بان معدل تغير معدل الأجور النقدية في المملكة المتحدة يمكن تفسيره بمستوى البطالة، معدل تغيرها، باستثناء او فور انتهاء السنوات التي يحدث فيها ارتفاع سريع في اسعر الواردات

يرى فيليبس انه عندما يكون الطلب على العمال مرتفع مع وجود عدد قليل من العاطلين (بطالة منخفظة)، فان ارباب العمل سيحلولون رفع معدل الأجور لاعلى بسرعة من اجل اغراء العمال بمنح اجر اعلى من المعدل السائد لجلب العمل الأكثر منا سبة من المؤسسات والصناعات الاخلاى.والعكس صحيح، لذا يسقط معدل الأجور ببطء شديد وعليه فان العلاقة بين معدل البطالة ومعدل تغير الأجور النقدية هي غير خطية(الأجور اشد مرونة للصعود عن الهبوط).

كما يرى ان معدل تغير الطلب على العمل يؤثر على معدل تغير معدل الأجور النقدية، وبالتالي في سنوات ارتفاع أنشطة الاعمال(الرواج) مع ارتفاع الطلب على العمل وانخفاض نسبة البطالة، فان ارباب العمل سيزايدون على خدمات العمل بنشاط اكبر عن السنة التي يكون فيها متوسط نسبة البطالة نفسها لكن الطلب على العمل غير مرتفع. وفي سنوات انخفاض أنشطة الاعمال مع انخفاض الطلب على العمل سيكون ارباب العمل اقل ميلا لزيادة الأجور ويكون العمال في وضعية اضعف واكثر قابلية للضغط عليهم مقارنة بالسنة التي يكون فيها متوسط نسبة البطالة نفسها لكن على العمل غير منخفض.

اما العامل الثالث الذي قد يؤثر على نعدل الأجور النقدية هو معدل تغير أسعار التجزئة، وذلك عبر تعديلات تكلفة المعيشة في معدل الأجور،لكن تعديلات تكلفة المعيشة كان لها تاثير قليل او معدزم على معدل تغير معدل الأجور النقدية باستثناء الأوقات التي تجبر فيها أسعار التجزئة على الصعود من قبل ارتفاع سريع في أسعار الواردات[1].

مما يدل ان فيليبس فكر في عالم اين صدمات الطلب (معدل تغير البطالة) وصدمات العرض(معدل تغير أسعار الواردات) كلاهما يهم في تحديد تغيرات الاجر، لكن صدمات العرض لم تدمج بالكامل في منحنى فيليبس الا الى غاية أواخر السبعينات[2].

[1] A.w.phillips,op,cit,p283-284.

[2] سمية بلقاسمي،إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الاحصائي على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، شعبةاقتصاد مالي،جامعة باتنة2016،1-2017.

أولا ركب فيلبس دالة غير خطية تربط سبا تضخم الأجور بمعدل البطالة خلال الفترة 1861-1913، بعد ذلك بين كيف يمكن لهذه الدالة تفسير العلاقة للفترة اللاحقة بين 1913-1948 و1948-1957[1].

المبحث الخامس: الدراسات السابقة لظاهرة التضخم

المطلب الأول: الدراسات الأجنبية لمحددات التضخم

تناولت العديد من الدراسات الاقتصادية موضوع تأثير العوامل الاقتصادية على ظاهرة التضخم في العديد من الدول وذلك وفقا للمدارس والنظريات التي تناولت هذه الظاهرة نذكر من بينها:

-دراسة DHAKAL وKANDIL (1994)[2] تطرقت هذه الدراسة إلى أهم محددات التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية وتوصلت الدراسة إلى أن التغير في عرض النقود الأجور عجز الميزانية وأسعار الطاقة هي أهم العوامل التي تؤثر في مستوى التضخم.

-دراسة Hoon Cheng وLaura Papi (1997) [3]بحثا من خلالها عن محددات التضخم في تركيا وذلك للفترة 1970-1995 فوجدا أن دراسة المتغيرات النقدية (النقود وسعر الصرف) لعبت دورا كبيرا في إحداث الضغوط التضخمية إلى جانب عوامل أخرى ممثلة في عجز الميزانية.

-دراسة Domac و Elbirt (1998)[4] بحثت هذه الدراسة في أسباب التضخم في جمهورية ألبانيا وتوصلت إلى أن التضخم يرتبط بعلاقة معنوية إيجابية مع معدل نمو عرض النقود وسعر الصرف ولكن في نفس الوقت يرتبط بعلاقة عكسية مع معدل نمو عرض النقود وسعر الصرف ولكن في نفس الوقت يرتبط بعلاقة عكسية مع معدل نمو الدخل الحقيقي هذه النتيجة تختلف مع وجهة نظر المدرسة الكينزية التي ترى أن ارتفاع معدل نمو الدخل الحقيقي يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم.

-دراسةMohanty وklan (2004)[5] تناولت هذه الدراسة 14 دولة ناشئة (بيانات مقطعية) تبين من خلالها أن العوامل الهيكلية تلعب دورا كبيرا في إحداث التضخم كما أن التوسع في عرض النقود يؤثر في التضخم في بعض الدول فقط التي تناولتها الدراسة كما بينت أن تأثير أسعار النفط على التضخم يختلف من دولة إلى أخرى خلصت هذه الدراسة أن مستوى

[1] Jonathan nitzan, »macroeconomie perspectives on inflation and umemployment »,discussion paper,deoertment of economics,mc gill university,quebec,1990,p3 .

[2] Dharmendra dhakal, magda kandil, and all, »determinants of the inflation rate in the united states :a var investigation « , the quarterly review of economics and finance, vol 34,spring 1994.

[3] Laura papi, cheng hoon lim, »an econometric analysis of the determinants of inflation in turkey », IMF, working paper n 97/170, december 1997.

[4] Ilker domac, carlos elbirt, »the determinants of inflation in albania,policy research working papars,1998.

[5] Mohanty,m et klan h « monetary policy rules emerging market economies », banque des reglements internationaux,bis working paper,mars .

التضخم في تلك الدول يتأثر بعوامل العرض ومنها أسعار الصرف وأسعار الواردات والصدمات التي تحدث في القطاع الزراعي.

-دراسة Ussif Rashid, Sumaila Samuel, A. Laryea (2001) [1]استعملا تقنية من تقنيات الاقتصاد القياسي المتمثلة في نموذج تصحيح الخطأ للبحث عن محددات التضخم تنزانيا باستعمال بيانات فصلية (1: 1992- 4: 1998) على المدى القصير والطويل أظهرت النتائج أن الصادرات والعوامل النقدية كان لها تأثير كبير على التضخم على المدى القصير وقد لعب سعر الصرف دورا كبيرا إلى جانب العوامل السابقة في التأثير على معدلات التضخم.

-دراسة Syed kalim Hyder Bukhri وQazi Masoud Ahmed وAbdul Aleem (2007)[2] قاموا بإجراء دراسة قياسية للبحث في المحددات الرئيسية للتضخم في باكستان باستعمال بيانات سنوية تمتد على طول الفترة (1972-2006) فوجدوا أنّ أهم العوامل المحددة للتضخم في تلك الفترة هي التوقعات المستقبلية للتضخم القروض الممنوحة للقطاع الخاص وارتفاع أسعار الواردات في حين تساهم السياسة الضريبية بشكل ضئيل في خلق الضغوط التضخمية.

-دراسة Bario وFilardo (2007)[3] قاما باختبار أثر العولمة من خلال العوامل الاقتصادية الدولية على مستوى التضخم المحلي لعدد كبير من الدول اتضح أن أسعار الواردات والنفط تؤثر بشكل كبير على مستوى التضخم المحلي.

-دراسة Rahimi Mohammed وPahlarani Mosayeb (2009)[4] بحثا من خلالها عن أهم محددات التضخم في إيران باستعمال بيانات سنوية تمتد على طول الفترة 1971-2006 باستعمال طريقة ARDL. أظهرت هذه الدراسة أن أهم محددات التضخم في إيران على المدى الطويل هي المعروض النقدي، سعر الصرف، معدل التضخم المتوقع والتضخم المستورد كل هذه المتغيرات كان لها تأثير معنوي على معدل التضخم على المدى القصير.

-دراسة Abidemi وMaliq (2010)[5] بحثا في العلاقة التي تربط التضخم بمحدداته في نيجيريا للفترة 1970-2007 دراسة مستعملين طريقة التكامل المشترك لجوهانسن ونموذج

[1] Samuel A,laryea and ussif rachid sumaila, »determinants of inflation in tanzania », cmi working papers,2001

[2] Khan,abdul aleem and ahmed, qasi masood and hyser,kalim, « determinants of recent inflation in pakistan »,working papers research report 66,marsh 2007.

[3] Claudio bario, andrew filardo, »globalisation and inflation :new cross-contry evidence on the global determinants of domestic inflation », bis working papers, n 227,bank for international settlements,may 2007

[4] Pahlavani mosayeb, rahimi mohammad, »sources of inflation in iran :an application of the ardl approch », international journal of applied economitrics and quantitative studies, vol 6-1, 2009 .

[5] Odusanya ibrahim abidemi and atanda akinwande abdul maliq, analysis of inflation and its daterminants in nigeria, pakistan journal of social sciences, vol 7, 2010

تصحيح الخطأ. أظهرت الدراسة أن معدل نمو الناتج المحلي، المعروض النقدي، الواردات، القيم السابقة للتضخم (فترة تباطؤ واحدة) ومعدل الفائدة أثّرت إيجابا على معدل التضخم في حين نجد أن المتغيرات الأخرى المتمثلة في عجز الميزانية، سعر الصرف لم يكن لها أيّ تأثير على معدل التضخم.

ـ دراسة لكباش مدني سليمان (2010) [1] بعنوان: "محددات التضخم في السودان 1970-2002" تطرق في هذه الدراسة إلى مسببات التضخم في السودان باستخدام معطيات فصلية تمتد على طول الفترة 1970- 2002 أكدت النتائج وجود علاقات توازن في سوقي النقد الأجنبي والنقود والتي بدورها قد تتحكم في مستوى الأسعار على المدى الطويل اتضح أن اختلالات توازن القطاع الخارجي هي الأهم في التأثير على نمو الأسعار مما يدل على وجود اثر قوي في المدى الطويل للأسعار العالمية وسعر الصرف في زيادة التضخم، اتضح أيضا أن سعر الصرف الاسمي الفعّال، الأسعار العالمية، صدمات الجفاف والتوقعات غير المواتية للأسعار قد تسببت في إحداث التضخم في المدى القصير، فيما يتعلق بنمو عرض النقود لم يكن له أيّ تأثير على المدى الطويل لكن على المدى القصير كان لعرض النقود تأثير معنوي كبير على التضخم.

ـ في دراسة قام بها Malin Anderson, M, schiffbauer (2009)[2] بدراسة محددات التضخم وفوارق الأسعار في دول الاتحاد الأوروبي وقد اتضح أن هذه الأخيرة تتأثر بتقلبات الدورة الاقتصادية وتنظيمات وقواعد أسواق الإنتاج (حماية عالية للعمالة والترابط الوسيطي للمفاوضات الجماعية وكثافة الاتحادات النقابية)، هذا وقد بيّنت الاختبارات القياسية مدى قدرة نموّ الأجور وفجوات الإنتاج في كل دولة على ممارسة الضغوط التضخمية، فضلا عن ذلك كان للعوامل الخارجية نفس التأثير كالاختلافات في سعر الصرف الفعلي الاسمي أو الاختلافات في كثافة استخدام الطاقة (صدمات أسعار النفط والمواد الخام).

ـ أما بالدول الإفريقية وفي بوركينافاسو قام **Abdoulaye Zonon (2003)**[3]**:** بدراسة محددات التضخم وقد توصل إلى أن ارتفاع الكتلة النقدية وأسعار السلع المستوردة ب 1%

[1] Sulayman, kabbashi, the determinants of inflation in sudan 1970-2002,journal of development and economic policies, vol 12, 2010, arab planing institute.

[2] Malin A ,K,Masuch and M, schiffbauer, » determinants of inflation and price level differentials across the euro area contries ».working paper series n 1129 european central bank, frankfurt.

[3] Abdoulaye zonon, » les determinants de l'inflation au burkina faso », document de travail n 02/2003, centre d'alyse des politiques economiques et sociale(CAPES), universite de ouaga, burkina faso.

ستؤدي إلى ارتفاع التضخم ب 0.3% في المدى القصير كما أن ارتفاع فجوة الإنتاج ب 1% ستؤدي إلى ارتفاع التضخم ب 3.42% وتوصل إلى أن المحدد الوحيد الذي يؤثر على التضخم سلبيا هو الدخل الحقيقي حيث أن ارتفاعه ب 1% سيؤدي إلى انخفاض التضخم ب 3.91% في المدى القصير وبـ 2.98% في المدى الطويل.

-في نيجيريا توصل **Atanda Akinwaande and Odusanya (2010)** [1]إلى أن هناك تأثيرا طرديا لكل من الناتج المحلي، نمو عرض النقود، حصة الواردات، تضخم الفترة السابقة ومعدل الفائدة على التضخم في المدى الطويل بينما جاء تأثير عجز الموازنة وسعر الصرف عكسيا على معدل التضخم. أما في المدى القصير فيتأثر التضخم طرديا مع نمو الناتج، تضخم الفترة السابقة، حصة الواردات وعكسيا مع عجز الموازنة، سعر الصرف ومعدل الفائدة.

-بينت دراسة **MORSY KANDIL 2009**[2] في الدول العربية وفي دول الخليج العربي مثلا بيّنت دراسة بأن عائدات النفط قد عززت الضغوط التضخمية من خلال نمو الائتمان والإنفاق الكلي وعلى الرغم من ذلك يبدو بأن الإنفاق الحكومي قد خفف من الضغوط التضخمية من خلال استهدافه للاختناقات والقيود المفروضة على قدرات الإنتاج من جانب العرض، غير أن انخفاض سعر الصرف بالنسبة للشركاء التجاريين الرئيسيين يمكن أن يعزز الزيادة في أسعار الواردات والأثر التضخمي الناتج عن الصدمات الخارجية.

-وفي دراسة **حسن بن رفدان الهجهوج (2010)**[3] تبين بأن من أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في التضخم في دول مجلس التعاون في المدى الطويل والقصير هي مستوى أسعار النفط ومعدل عرض النقود ومستوى التضخم العالمي.

-كما توصل أيضا **محمد بن عبد الله الجراح (2011)**[4] إلى عدة نتائج يتفق معظمها مع توقعات النظرية الاقتصادية، إذ أن العوامل المرتبطة بالعالم الخارجي (إنتاج العالم الصناعي والأسعار العالمية للصادرات، ودرجة الانفتاح) قد أظهرت تأثيرا واضحا في معدل التضخم

---

[1] Odusanya and atanda akinwaade, « analysis of inflation and its determinants in nigeria », pakistan journal of social sciences, vol 7,n2, 2010.

[2] Magda E.kandil, hanan morsy, determinants of inflation in GCC, article international monetary fund,2009.

[3] حسن بن رفدان الهجهوج، " محددات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي العربي أسلوب التكامل المشترك"، ورقة مقدمة للقاء السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودي ، المملكة العربية السعودية،،مايو 2009.

[4] الجراح، محمد بن عبدا الله ،"مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية (دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحدود"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد27– العدد الأول، 2011.

في المملكة في الأجلين الطويل والقصير. هذا، وقد ظهرت السياسة النقدية ممثلة في معدل نمو النقود، كعامل مهم في التأثير في معدل التضخم سواء في الأجل القصير أو الطويل.

المطلب الثاني: الدراسات الجزائرية لمحددات التضخم

أما في الجزائر، فقد ظهرت أسباب التضخم كنتائج فرعية ضمن دراسات تعني بمواضيع رديفة فعلى سبيل المثال:

- دراسة **بن زيان راضية 2013** [1] دراسة قياسية واقتصادية للعلاقة بين سعر الصرف، معدل الفائدة والتضخم في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع القياس الاقتصادي جامعة الجزائر(2009-2010). حاولت هذه الدراسة وفي جزئية منها إلى إبراز المحددات الرئيسية للسيرورة التضخمية في الجزائر خلال الفترة 1989-2007 لتخلص إلى أهم الملاحظات التالية:

- بناءاً على النموذج المتّبع، فقد فسّرت الدراسة العلاقة الطردية لمؤشر الأسعار للفترة السابقة على أن الأعوان الاقتصاديين يقومون ببناء توقعاتهم التضخمية ببطء وتدريجيا تبعا لمعلومة جديدة بناءاً على تطورات الفترة السابقة، كما تبين وجود علاقة عكسية بين الأجور الحقيقية والمستوى العام للأسعار.
- كما أشارت الدراسة إلى أنه ونظرا لاعتماد النموذج اللوغاريتمي في التقدير، فقد تعذر استعمال فائض الميزانية، كما أن إقحام سعر الفائدة لم يحمل إضافات جديدة في تفسير مؤشر أسعار الاستهلاك للقروض والمديونية الخارجية، بالإضافة إلى طبيعة التجارة التي يتميز بها الاقتصاد الجزائري.

- اتضح لنا في دراسة **بن بوزيان محمد وعبد الحميد لخديمي (2012)** [2] بأن هناك أثر بشكل غير مباشر لتقلبات سعر النفط على كل من التضخم، سعر الصرف وسعر الفائدة من خلال آليات السياسة المالية والنقدية من أبرزها الإنفاق العام واحتياطي الصرف، وأن التضخم المستورد (التغذية المرتدة) من بين العوامل الرئيسية المؤثرة على التضخم المحلي في الجزائر كما أن من بين استنتاجات هتهات سعيد (2006) الفرعية أن الزيادة المستمرة في نمو الأجور الاسمية لا تلبث بان تتحول إلى ارتفاعات متتالية لمستوى الأسعار أي ان هناك علاقة مبادلة في الأجل القصير ما بين البطالة والتضخم (منحنى فيليبس) هذا وقد جاءت معادلة منحنى فيليبس المدعم بالتوقعات المستقبلية ذات تمثيل شامل ومتعدد للمسار التضخمي في الجزائر.

[1] بن زيان راضية،دراسة قياسية واقتصادية للعلاقة بين سعر الصرف، معدل الفائدة والتضخم في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامع يوسف بن خدة، الجزائر، 2013.

[2] بن بوزيان محمد، لخديمي عبد الحميد، "تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر-دراسة تحليلية وقياسية"، مقال في مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد2، 2012.

-من جهة أخرى عالج **علي لزعر وفضيل رايس (2013)**[1] مشكل الآثار التضخمية للفوائض النقدية، إذ بيّنا بأن الفوائض المهمة لميزان المدفوعات أدت إلى تراكم صافي الأصول الأجنبية والتي نتج عنها توسع نقدي كبير تسبب في ظهور فائض في السيولة المصرفية وضغوط تضخمية مقلقة مما أدى إلى إعادة النظر في السياسة النقدية.

-دراسة **بن حبيب عبد الرزاق، بن يمينة خيرة، وكمال سي محمد (2016)** [2] حيث حاولو من خلا ل هذه الدراسة معرفة المحددات الرئيسية للتضخم في الجزائر باستعمال منهجية ARDL خلال الفترة 1980-2012 حيث تمثلت متغيرات الدراسة في التضخم المستورد، أسعار البترول، الكتلة النقدية، الانفاق الحكومي وسعر الصرف الفعلي الاسمي للدينارالجزائري، وتوصل الباحثان الى انه في الاجل القصير فقط العوامل الخارجية (سعر الصرف، التضخم المستورد، أسعار لبترول) هي التي تؤثر على التضخم.

-دراسة سمية بلقاسمي (2017) حول إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الاحصائي على الاقتصاد الجزائري[3] اين بحثت هذه الدراسة في إمكانية إيجاد علاقة بين البطالة و التضخم بالاعتماد على معطيات الاقتصاد الجزائري من حيث ان تخطيط وتجسيد السياسات الاقتصادية يتطلب تقدير ديناميكية العلاقة بين الظاهرتين نظرا لاهميتهما واثرههما على الاقتصاد والمجتمع الجزائري وعالجت الدراسة إمكانية استخدام منحنى فيليبس كاداة للسياسة الاقتصادية ومدى تطابقها مع الجزائر، وكذلك تطرقت لمحددات الظاهرتين والإجراءات الواجب اتخاذه لمواجهة الظاهرتين وماهية الشروط التي تحفظ تخفيض معدلات البطالة جراء الزيادة في المعروض النقدي. كما توصلت الى ان زيادة المعروض النقدي في الجزائر يؤدي الى تغير إيجابي في التضخم في المدى القصير والطويل دون تاثير على البطالة، مما يبين محدودية الجهاز الاننتاجي وعدم مرونته لتغطية الطلب المتزايد الذي يظهر في صورة ارتفاع أسعار. وقدرت الدراسة اهم محددات التضخم في الجزائر في قيمته السابقة، الكتلة النقدية، النفقات العامة، الواردات، وأسعار البترول.

-دراسة بلعباس رابح و برحومة سارة 2017[4]حيث هدفت الدراسة الى تحليل اثر الانفاق العام على التضخم في الجزائر واختبار طبيعة و اتجاه العلاقة بين المتغيرين في المدى القصير والطويل، بتطبيق نموذج الانحدار الذاتي للتوزيعات المتباطئة ARDL على سلسلة زمنية سنوية لكل من الانفاق العام والتضخم خلال الفترة الزمنية 2000-2016 وخلصت

[1] علي لزعر، فضيل رايس، الفوائض النقدية ومحددات التضخم في الجزائر 1990-2009، مقال في مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الاعمال العدد الافتتاحي، 2014.

[2] Si Mohamed kamel,benyamina kheira, benhabib abderrezak,¨the main determinants of inflation in algeria :an ARDL model,article international journal of management,it and engineering, volume 5, issue 8, 2015.

[3] سمية بلقاسمي، "إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الاحصائي على الاقتصاد الجزائري"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية شعبة اقتصاد مالي، جامعة باتنة1، 2016-2017.

[4] بلعبا رابح، برحومة سارة، اثر الانفاق العام على التضخم في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL، مقال في مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة.

الدراسة لوجود علاقة سببية للانفاق العام على التضخم ووجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرين، اما في المدى القصير فيتأثر التضخم طرديا بالاتفاق الحكومي وبتأخير زمني واحد .

-دراسة امينة بن تركي، فتيحة زرزي (2020) [1]حيث بحثت الدراسة في تحديد العلاقة الديناميكية والسببية التي تربط البطالة والتضخم باستخدام نموذج VAR في الفترة 1980-2018 وكتنت النتائج على النحو التالي : اثبتت اختبارات الجذر الوحدوي ان السلسلتين متكتملتين من نفس الدرجة، اظهر اختبار التكامل المشترك لجوهانسن غياب علاقة تكاملية بين المتغيرين، من خلال نموذج VAR فان معدل التضخم يرتبط عكسيا مع معدل البطالة بمعامل -0.18% وهذا ما يوافق نتائج منحنى فيليبس ويرتبط طرديا مع القيمة السابقة لمعدل التضخم، كما بينت دوال الاستجابة انه عند حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في البطالة فانه يؤدي الى تاثير عكسي طفيف لمدة عشرة سنوات.

دراسة السعيد هتهات 2021 النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذج ARCH في الفترة 1990-2020 [2]حيث سعت الدراسة الى تحليل اثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على التضخم في الجزائر في الفترة 1990-2020، واختبار علاقات التكامل المشترك للظاهرة التضخمية مع كل من الكتلة النقدية، الناتج الداخلي الخام، الانفاق الحكومي، الأجور حجم الواردات، سعر الصرف، معدل البطالة، سعر البترول و المديونية الخارجية، بالاعتماد على المناهج القياسية لجوهانسون و ARDL وقد افضت الدراسة الى تحديد مصادر التضخم الداخلية والخارجية في الجزائر ومن أهمها: التوسع النقدي غير المراقب، والتوسع في مكونات الانفاق الكلي، والاصدار النقدي لتمويل عجز الخزينة، التضخم الهيكلي، والتضخم المستورد.

دراسة مدوري عبد الرزاق 2023 [3]حيث حاولت الدراسة استكشاف العلاقة بين أسعار النفط والتضخم في الجزائر ما بين 1970-2019، باستخدام نموذج NARDL . وقد أظهرت النتائج وجود تاثيرات غير متماثلة لزيادات أسعار النفط وانخفاضاتها على التضخم في الاجلين القصير والطويل كما بينت ان التضخم كان اكثر استجابة للتغيرات السالبة لاسعار النفط من التغيرات الموجبة، بسبب الدعم الكبير الموجه للطاقة كما اكدت النتائج بان نمو المعروض النقدي بمعناه الواسع، وتغير سعرالصرف، وكذلك اجمالي الانفاق الوطني ، هي المسارات الرئيسية التي تنتقل عبرها تغيرات أسعار النفط الى التضخم في الاجل الطويل.

---

[1] بن تركي امينة، زرزي فتيحة، **العلاقة بين التضخم والبطالةفي الجزائر خلال الفترة (1980-2018) دراسة قياسية باستخدام اشعة الانحدار الذاتيVAR**، مقال في مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية،المجلد03/العدد 02، 2019.

[2] السعيد هتهات، **النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذج ARCH في الفترة 1990-2020** , أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص دراسات اقتصادية، جامعة ورقلة، 2020-2021.

[3] مدوري عبد الرزاق،"العلاقة بين أسعار النفط والتضخم: مقاربة ARDL غير الخطية"، مقال في مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 25، العدد الأول، 2023، المعهد العربي للتخطيط.

تحليل لمختلف الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تدرس إشكالية قياس محددات التضخم في الجزائر وخارجها ، تتفق مع الإشكالية الرئيسية لدراستنا سواء بالتأكيد على احد النظريات في تفسير الظاهرة فتهتم بقياس علاقة التضخم بأحد المؤشرات، او تبحث في تحديد محددات التضخم من خلال التوفيق بين اكبر عدد من المؤشرات الاقتصادية الكلية، والتي من النفترض ان تؤثر على الظاهرة.

في بحتنا هذا حاولنا اختيار مجموعة من هذه الدراسات التي تجمع بين مختلف الطرق في معالجة إشكالية بحثنا حيث نجد اختلاف في دراسة محددات التضخم ومنها من يدرس المحددات على أساس متغير واحد او مجموعة من المتغيلرات حسب المنطق الفكري المفسر للظاهرة ، وبالاخص الكتلة النقدية بمعناها الواسع وفق ما يتوافق مع النظرية الكمية للنقود، كما نجد دراسات اخرى حسب نظرية الطلب الكلي (النظرية الكينزية) حيث استخدمت متغيرات الانفاق العام، الأجور، الانفاق الحكومي بالإضافة الى الكتلة النقدية.

كما نجد دراسات اهتمت بعلاقة فيليبس في الجزائر بادراج معدل البطالة كمتغير في الدراسة، ونظرية انخفاض العرض الكلي كمصدر للتضخم، بادراج الناتج الداخلي الخام كمتغير أساسي او النمو فيه.

بينما نجد بعض الدراسات ادرجت اثر التضخم المستورد حيث اعتمدت على حجم الواردات كمتغير مفسر، او الانفتاح الخترجي، والتبادل الخارجي.

كما نجد بعض الدراسات أدرجت متغيرات أخرى كالمديونية العمومية، النمو السكاني، أسعار الفائدة، ومعدل الخصم، وغيرها من المتغيرات.

الى جانب هذا كله نجد اختلاف في استعمال الأدوات والمنتهج المستخدمة في قياس محددات التضخم فمنها ما استعمل فيها التحليل البسيط باستخدام مصفوفة الارتباط الخطي بين المتغيرات ومنها ما استعمل فيها نماذج الانحدارالخطية وغير الخطية، نماذج شعاع الانحدار الذاتي VAR وتحليل السببية وتقدير دوال الاستجابة وتحليل مكونات التباين . كما نجد بعض الدراسات استعانت باختبار التكامل المشترك سواء باستخدام نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL او منهجية جوهانسون او جرانجر وتقدير نماذج VAR او نماذج تصحيح الخطا، بمختلف الصيغ وتقدير العلاقة التوازنية طويلة الاجل وتقدير اثر المتغيرات المستقلة في الاجل القصير.من هنا يساعدنا هذا التحليل :

1- في تحديد المتغيرات المستقلة المساعدة والمناسبة في نمذجة محددات التضخم في الجزائر وكذلك صياغة الفرضيات وفق ما جاءت به نتائج القياس حيث لفرزت هذه الدراسات نتائج توافق النظرية الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بالتوسع النقدي, الانفاق، وسعر الصرف.

2- اختيار المنهجية القياسية الاحسن والانسب لمعاجة الإشكالية المطروحة في تقدير وتحديد المتغيرات الاقتصادية التي تحدد التضخم في الجزائر في الأربع عقود الأخيرة.

خاتمة الفصل:

نخلص إلى أنّ التضخم هو ارتفاع مستمر في الأسعار ترجع أسبابه الأولية إلى عوامل نقدية أو حقيقية أو هيكلية، وهذا ما يفسر تعدد النظريات الاقتصادية التي تفسر كلا منها ظاهرة التضخم بناءا على أسباب معينة.

لا يمكن اعتبار هذه النظريات مستقلة عن بعضها البعض أم متعارضة بل يجب الاعتماد عليها ككل متكامل يسمح لنا بتشخيص كامل لأسباب التضخم، ومن ثم اقتراح سياسات رشيدة لعلاجه.

ويحضى التضخم بأهمية كبير كمؤش للاستقرار الاقتصادي لارتباطه بمختلف المؤشرات الكلية، وهذا ما يجعل تحليله يكون في شكل نظريات من طرف اهم المفكرين الاقتصاديين على مر الأزمنة الا ان اختلاف التفاسير المقدمة ناتج عن اختلاف الأنظمة الاقتصادية المتبعة والتي تختلف في تحديد مصادره الحقيقية والتي تكمن فيمايلي:

زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات بسبب زيادة كمية النقود او التوسع الانفاقي او تخفيض الضرائب

انخفاض العرض الكلي مع وجود التشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية، وضعف هياكل الإنتاج والبنية التحتية الأساسية

تضخم التكاليف الإنتاجية ووجود قوى احتكارية لاسواق السلع والخدمات وعناصر الإنتاج

ارتفاع أسعار الواردات ما ينعكس على ارتفاع أسعار السلع والخدمات في الأسواق الداخلية

المعوقات الهيكلية التي تعرقل التوسع في الإنتاج ، وقيود النقد الأجنبي وقيود الموازنة.

كما يعتبر إعادة توزيع الثروة من اهم الاثار السلبية لهذه الظاهرة الا اذا كانت هناك صرامة في احترام القوانين ووجود تطبيق للعدالة بين افراد المجتمع

وتعد السياسات النقدية من اهم السياسات المستعملة في مواجهة هذه الظاهرة باللجوء الى الرقابة على الائتمان وتوجيه استخدامه، ونمط الاستثمار والإنتاج الا ان تطبيق ادواته يتطلب متابعة مستمرة قصد تخفيض كمية النقد المتداول من خلال خفض الائتمان الموجه للافراد والمؤسسات وبالتالي التغلب على الزيادة في الطلب، دون ان نهمل السياسة المالية الانكماشية عن طريق تخفيض الانفاق الحكومي او رفع حصيلة الضرائب او الاثنين مع.

الفصل الثاني

الفصل الثاني
الدراسة الوصفية لمحدّدات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2020

الفصل الثاني: الدراسة الوصفية لمحددات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2020

المبحث الأول: تطور مسار التضخم في الجزائرخلال الفترة 1980-2020

المبحث الثاني : المحددات الداخلية خلال الفترة 1980-2020

المبحث الثالث: المحددات الخارجية خلال الفترة 1980-2020

مقدمة:

بعد التعرض للتضخم من جانبه النظري أي مفهومه وأسبابه وأنواعه وآثاره على الاقتصاد، سنتطرق إلى التضخم في الجزائر، حيث نجد أن فترة الدراسة من 1980-2020 قد عرفت عدة تغيرات مؤسساتية وهيكلية على مستويات عدة، نتيجة الإصلاحات الموسعة التي قامت بها الحكومة الجزائرية مع مؤسسات النقد الدولية في تلك الفترة لتعميق الإصلاحات والانتقال من اقتصاد مركزي موجه إلى اقتصاد السوق، بهدف العودة إلى التوازنات الاقتصادية الكلية والتكيف مع التغيرات الحاصلة على مستوى الساحة العالمية.

مع الإشارة إلى أن السلطات النقدية في الجزائر اتبعت لمدة طويلة سياسة اقتصادية عامة، بنيت على نظام التخطيط المركزي، فلم تظهر السياسة النقدية بمعناها الحقيقي والمستقل، حيث كان خلق النقود يتم بصورة موسعة لتغطية العجز عند توزيع الموارد، مما أدى إلى عدم القدرة على التحكم في التوازنات الاقتصادية الكبرى كالتضخم والمديونية.

سوف نتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: تطور مسار التضخم في الجزائر خلال الفترة 1982-2020

المبحث الثاني: المحددات الداخلية خلال الفترة 1980-2020

المبحث الثالث: المحددات الخارجية خلال الفترة 1980-2020

المبحث الأول: تطور مسار التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2020

مقدمة :

لتتبع الاتجاهات التضخمية في الاقتصاد الوطني ، نتبع في الغالب قياس التغير في الأسعار على عدد من المؤشرات أهمها تلك التغيرات التي تحدث على مستوى أسعار السلع، كميات وسائل الدفع، ومعاملات الضغوط التضخمية.

من خلال هذا المبحث سنحاول التظرق لطرق قياس التضخم في الجزائر وتحليل لمساره خلال فترة الدراسة 1980-2020.

المطلب الأول: قياس أسعار الاستهلاك في الجزائر

يقاس المستوى العام للأسعار في الجزائر من طرف الديوان الوطني للاحصائيات (ons) بواسطة مؤشر أسعار الاستهلاك من خلال مسح لاستهلاك عينة تضم 12150 اسرةن موزعة على كامل التراب الوطني، وتعتمد في قياسه على فئة مرجعية من السكان تضم جميع الاسر الجزائرية باختلاف احجامها والفئات الاجتماعية والمهنية، موزعة على سبع طبقات على أساس المعايير المعتمدة لقياس مستوى التحضر، حيث يمكن نسجل النقاط التالية:

يعتبر الرقم القياسي لاسعار الاستهلاك من اهم المؤشرات ولقدم انوتع الأرقام القياسية وأكثرها استعمالا

تعتبر سنة 2000 سنة الأساس و 2001 السنة المرجعية للحسابات ايت تكون مرتبط بمعطيات خاصة كالاحلءالسكاني او اجراء مسح ميداني وتتغير حسب المدة وحسب الدولة

تختلف سلة الاستهلاك للمؤشر من دولة لاخرى، كما تختلف الاوزان حسب حجم السلع من انفاق الفرد عليها في سنة الأساس، ويتم التقدير من طرف الديوان الوطني للاحصائيات حسب نتائج التخقيقات الميدانية ، وتتكون سلة مؤشر الأسعار الاستهلاكية من 261 صنف و 791 مادة، تم تحديدهم على عدة معايير تخص نفقات الاسر الجزائرية

يحسب مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر كل شهر، ويعبر المتوسط السنوي للمؤشرات الشهرية عن المؤشر العام لمستوى أسعار الاستهلاك في السنة، ويعتمد في حساب IPC على صيغة لاسبير التي تعتمد في قياس التغير في الأسعار في الشهر، باعتبار ان الكميات المستهلكة من طرف الاسر الجزائرية هي نفسها المستهلكة في سنة الأساس (2001)ن بحيث يتم ترجيح كل سلعة حسب وزنها من مجموع النفقات الاستهلاكية في تلك السنة.

ويرصد هذا المؤشر أساسا مؤشرات التغير في أسعار التجزئة في جميع انحاء العالم، ويتم حساب المؤشر الوطني بنفس الطريقة المستخدمة في مراقبة الأسعار في 17 مدينة تمثل

التراب الوطني، حيث يتم مراقبة الأسعار دوريا على عينة من نقاط البيع حسب برنامج ثابت حسب طبيعة المنتجات، حيث تخضع المنتجات الموسمية لمعالجة خاصة من خلال سلة موسمية.

المطلب الثاني: تقدير معدل التضخم في الجزائر

يحسب معدل التضخم في الجزائر من طرف الديوان الوطني للاحصائيات في كل شهر، من خلال نسبة التغير في مستوى مؤشر أسعار الاستهلاك في الشهر، مقارنة مع مستوى المؤشر في الشهر السابق.

يحضر الديوان الوطني للاحصائيات دورية شهرية لتطور أسعار الاستهلاك على المستوى الوطني وعلى مستوى العاصمة ، تحتوي على تفصيل لنمو الأسعار في كل مجموعة او فئة من من المجموعات المذكورة سابقا.

تطور المؤشر الوطني لاسعار الاستهلاك ومعدل التضخم في الفترة1980-2020:.

1-تطور المؤشر السنوي لاسعار الاستهلاك في الجزائر

يستخدم الديوان الوطني للاحصائيات الصيغ السابقة قي تقييم تغيرات المستوى العام للأسعار في الجزائر، وذلك عبر نشر دوريات شهرية لتطور المؤشر الوطني لاسعار الاستهلاك ومعدل التضخم وفيمايلي الشكل الذي يوضح تغيراته خلال الفترة 1980-2002

الشكل رقم (02) : التطور السنوي للمؤشر الوطني لاسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة ما بين 1980-2020

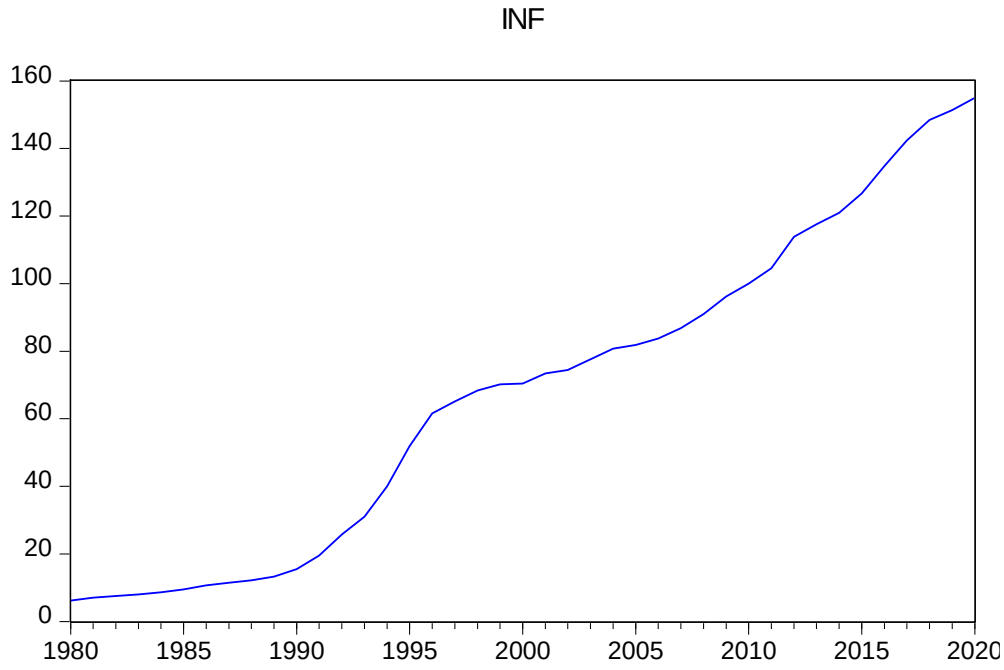

المصدر: اعداد الباحث استنادا الى معطيات البنك العالمي ومستخرجات Eviews 09

من خلال الشكل أعلاه يمكن قراءة تطور الأسعار الاستهلاكية في الفترة المحددة حيث نلاحظ ان الأسعار الاستهلاكية في الجزائر في تزايد متواصل من سنة الى أخرى في كامل الفترة ما عدا سنة 2000 وهي سنة الأساس

الفترة 1990-1996: عرفت هذه الفترة ارتفاع سنوي من سنة الى أخرى بمعدل تغير سنوي يفوق 20% ويصل الى حدود 32% وهي نسب تعبر على فترة تضخمية من النوع الراكض،حيث ترجع هذه الارتفاعات الى الاضطرابات السياسية التي عرفتها الجزائر منذ بداية التسعينات والتي أدت الى تدهور الأوضاع الاقتصادية وتدهور المؤشرات الكلية وقد وصلت حدة التضخم الى ذروتها في سنة 1995، بنسبة 31.7% مقارنة مع السنة السابقة

حيث تضاعف الى 4 مرات في النصف الأول من العشرية الأخيرة من القرن الماضي وهي النسبة الأعلى في فتلرة الدراسة.

ام في سنة 1992 فقد انخفض الرقم القياسي للأسعار مقارنة بسنة الأساس 1989 أي بمعدل تضخم 30% ، بينما تذبذبت معدلات التضخم بداية التسعينات بين معدلات مرتفعة نسبيا اقتربت من درجة الجموح والافراط، وهواشد اشكال التضخم اضرارا بالاقتصاد والفرد ادت الى زيادة سرعة تداول النقود وفقدت فيها النقود قوتها الشرائية وتدهورت الحالة المعيشية للطبقة العاملة وأصحاب الأجور الثابتة.

الفترة 1997-1998:عرفت هذه الفترة تراجع نمو الأسعار الاستهلاكية مقارنة مع بداية التسعينات في حدود 6% وهي الفترة التي شهدت ضغوط تضخمية من الشكل الماشي.

الفترة 1999-2000: خلال هاتين السنتين عرفت الجزائر استقرارا واضحا في الأسعار، بعد سلسلة الارتفاعات التي شهدتها العشرية، حيث انخفض معدل التضخم الى تحت الصفر للمرة الوحيدة في الثلاث عقود الأخيرة، حيث شهد المؤشر الوطني لاسعار الاستهلاك سنة 2000 انخفاظا بنسبة -0.6% مقارنة بسنة 1999، واختيرت سنة 2000 لتجديد الأساس في قياس الكميات المستهلكة من المنتجات الداخلة في سلة المؤشر، باعتبار السنة المرجعية (100للحسابات) هي 2001.

الفترة 2002-2019:

بعد اعتماد الأساس الجديد في قياس المؤشر الوطني للأسعار الاستهلاكية، سجل IPC استقرار في معدلات نمو الأسعار مقارنة مع السنوات السابقة حيث:

اخذت الأسعار ترتفع بشكل دوري على شكل دالة جيبية، تتكرر كل حوالي اربع او خمس سنوات في الشكال (2002-2006)،(2007-2010)،(2011-2014)، (2015-2019)، حيث تتميز كل مرحلة بانخفاض معدل التضخم في أطرافها وارتفاع في السنة الوسطى(ذروة)، وتتزايد من ذروة الى أخرى في سنوات 2004 بمعدل تضخم 4.2%، 2009 بمعدل 6.5%، و2012 بمعدل 9.7% وهو اعلى معدل لارتفاع المستوى للأسعار في الجزائر منذ بداية القرن الواحد والعشرين، حيث سجل المؤشر الوطني زيادة مقارنة بسنة الأساس.

هذه التغيرات منذ مطلع الالفية الثالثة أعطت للمنحنى اتجاه عام متزايد .

ما يمكن قوله ان مؤشر ICP يحتوي بعض العيوب كاغفاله للنمو الذي يحدث في المبيعات ذات الأسعار المنخفضة بواسطة تجار التجزئة وحيث ان طريقة حسابه للمؤشر لا تأخذ بعين الاعتبار إمكانية وقدرة انتقال مستهلك ما الى السلع التعويضية، وان التكلفة المعيسية لا ترتفع بنفس سرعة ارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك، كما يعتبر بعض الاقتصاديين الى ان المؤشر ليس بالمقياس الجيد والمثالي للتضخم في الاجل الطويل.

3- مكمش الناتج الداخلي الخام

يستخدم هذا المؤشر في قياس التضخم في الجزائر خاصة من التقارير الدولية من صندوق النقد الدولي والبنك العالم، ومنظمة دول التعاون والتنمية الاقتصادية،(OECD)، وحسب هذه الأخيرة فانه نسبة الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية للعملة المحلية، الى هذا الناتج بالأسعار الثابتة[1] ويسمى أيضا الرقم القياسي الضمني.

[1] La banque mondiale,deflateurdu PIB(année de reference varie selon les pays)-Algeria, 19/6/2020 https://donnees banquemondiale.org/indicator

المطلب الثالث: أنواع التضخم في الاقتصاد الجزائري

من خلال تحليل مؤشرات التضخم في الجزائر، يمكن تحديد عدة أنواع للتضخم حسب الهيكل الاقتصادي للبلد اذ يمكن تمييز أربعة أنواع من التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة:

1- التضخم الناتج عن وضعية التخلف:

إنّ معظم اقتصاديات دول العالم الثالث تعاني من عدة مشاكل لاسيما ظاهرة التضخم وهذا راجع إلى الأزمات والاختلالات البنيوية في اقتصادها.

والجزائر من ضمن هذه الدول تحاول جاهدة الخروج من دائرة التخلف هذه فحاولت خلال التسعينات إعادة برنامج النظام الاقتصادي، فقد تبنت نظام اقتصاد السوق لتدع بذلك كل شيء أمام الأمر الواقع أي مواجهة قوى السوق من طلب وعرض.

ومع هشاشة البنية التحتية للاقتصاد، فإن تحقيق التطور أو التقدم يتطلب الأخذ بعين الاعتبار بمختلف الجوانب،فتغيير النظام الاقتصادي غير كافي ما دامت عوامل التخلف موجودة في هيكل الدولة ذاتها ولذلك يجب النظر في العوامل التي تؤثر على الاقتصاد إيجابيا، ومن أهم هذه العوامل:

النمو الديمغرافي الذي عرف تطورا هاما خلال هذه السنوات حيث وصل عدد السكان خلال 2002 إلى حوالي 30 مليون نسمة، الذي يدل على زيادة الطلب مقابل وجود عرض محدود من الإنتاج السلعي مما يزيد في حدة التضخم.

وأيضا الجانب الطبيعي الذي له دور هام حيث أن بعض المناطق تتوفر على مختلف الموارد الطبيعية على عكس المناطق الأخرى التي تفتقر إلى ذلك، وعلى هذا الأساس يضطر السكان إلى الهجرة حيث مكان العمل ومن ثم توفر المرافق الضرورية وهذا ما يخلق التضخم الجهوي، وتجنبا لذلك لا بد من وجود مبادلات بين مختلف المناطق[1]. لكن هذا سيواجه مشكل هام ألا وهو نقص الهياكل القاعدية، خاصة النقل سواء للأشخاص أو البضائع، إذ أن عملية النقل تتطلب تكاليف كبيرة تحمل في سعر البيع، وهذا ما يترتب عنه ارتفاع في الأسعار، كما تجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد الجزائري يعاني من ضعف الإنتاجية التي تدل على ضعف سوء التسيير في المؤسسات والمتمثل في عدم استغلال الطاقات والموارد المتاحة بشكل عقلاني ونقص كفاءة القائمين على الجهاز الإنتاجي[2].

تضخم التنمية:

[1]- Hamid Bali , « Inflation et développement en Algérie », OPU, Ben Aknoun,1993, p153.
[2]- Hamid Bali, op.cit, p153.

تعرف التنمية على أنها العملية الحيوية التي تقوم بها الدولة للنهوض باقتصادها بغية تفكيك قيود التخلف، حيث قامت الجزائر بإنماء اقتصادها من خلال المخططات التي تبرمجها لسياستها الاقتصادية، حيث مست مختلف القطاعات الاقتصادية، ولكنها خيبت الآمال وذلك راجع إلى مشاكل هيكلية بالدرجة الأولى، ولمواجهة هذا المشكل كان لابد من تبني نظام اقتصادي جديد يتلاءم مع الوضع، وذلك بجعل الاقتصاد حرا وإطلاق العنان لحقيقة قوى السوق وفتح المجال أمام المستثمرين الخواص حيث أصبحت المؤسسات العمومية غالبيتها ملك للخواص باستثناء مؤسسات الدولة.

ونتيجة لهذه التصفية ظهرت آفة اجتماعية مست اغلب العائلات الجزائرية المتمثلة في البطالة .

التضخم الانتقالي:

يعرف التضخم الانتقالي على انه يحدث في إطار ميكانيزم إعادة تسوية الاختلال الموجود بين العرض والطلب الذي يظهر على المستوى الوطني [1]، لقد مرت الجزائر بمرحلة انتقالية مع بداية التسعينات بانتهاجها نظام اقتصاد السوق بالطبع الذي له إيجابيات وسلبيات، حيث في الوقت الحاضر ارتفعت الأسعار بشكل مخيف لغالبية أفراد المجتمع، بحيث أنّ السعر يعبّر عن القيمة الحقيقية للسلع والخدمات ومس هذا الارتفاع السلع الضرورية بسبب رفع الدعم عنه، وهذا ما أدى إلى ظهور قوى تضخمية يقابلها نقص كبير في السلع والخدمات مع زيادة الطلب عليها.

الهدف من هذه السياسة هي محاولة إدارة الطلب بغية الحد من الضغط التضخمي بضبط الاستهلاك عن طريق رفع الأسعار بالإضافة إلى رفع الضرائب غير المباشرة فحالة الدينار أثرت سلبا على الاقتصاد الوطني خاصة في مجال التضخم الذي يكون وليد فقدان القدرة الشرائية، إذ أنّ هذه الأهداف لم تتحقق كلية

التضخم المستورد:

هذا النوع من التضخم ينسب إلى مصدر التضخم، وعليه فانه في الجزائر إما أن يكون تضخما بالطلب ناتجا عن ضغوط تضخمية داخلية للبلاد، مغذا عن طريق الدخول الموزعة بعد عملية التصدير، أو أن يكون ناتجا عن ضغوط تضخمية خارجية مكونة تضخما بالتكاليف محملا في سعر السلع المستوردة المستعملة في الإنتاج، ويتجلى ذلك من خلال صادرات وواردات الاقتصاد الجزائري

[1]- بكوش لامية، عثماني أنيسة، بوحصان لامية، المرجع السابق، ص08.

الصادرات:

يظهر الأثر التضخمي للصادرات من خلال استعمال مداخيلها وعوائدها في خلق كتلة نقدية زائدة في الاقتصاد، أو من خلال ما تحدثه هذه الأخيرة من ارتفاع على مستوى المداخيل الفردية خصوصا دون وجود مقابل مادي متاح لها في السوق الداخلية، أي عدم وجود توافق بين السوق العيني و النقدي في الاقتصاد، خاصة وان صادرات الجزائر تعتمد على حوالي 98 بالمائة من المحروقات والتي تخضع أسعارها لتقلبات السوق العالمية، في حين لا تمثل الصادرات خارج قطاع المحروقات سوى نسبة ضئيلة من إجمالي الصادرات.

- **الواردات:**

تتغير حدّة التضخم المستورد حسب التركيب الهيكلي للواردات، ومدى تبعية الجهاز الإنتاجي والاستهلاكي في الجزائر للخارج ومدى حساسية الاقتصاد الوطني لاستيراد التضخم العالمي، حيث تحتل التجهيزات الصناعية اكبرالحصص من إجمالي الواردات اذ تشكل حوالي 42 بالمائة من قيمة الواردات، وقد بلغت قيمتها 2.428 مليار دولار سنة 1994، وارتفعت إلى 3.022 مليار دولار سنة 1996[1]، ووصلت إلى 7.872 مليار دولار سنة 2005، ويدل هذا على مدى تبعية الجهاز الإنتاجي إلى الخارج، حيث يكون تأثير ارتفاع أسعار هذه الواردات على الأسعار المحلية بطريقة غير مباشرة في شكل ارتفاع التكاليف الإنتاجية.

أما واردات المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع فقد بلغت قيمتها 2.816 مليار دولار سنة 1994 بسبب ضعف القطاع الزراعي ونقص مردوديته، ووصلت إلى 3.357 مليار دولار سنة 2005[2]، وبالتالي فإنّ عدم مرونة الإحلال المحلي لهذه السلع فقد يؤدي بالضرورة إلى حدوث ضغوطات تضخمية داخلية، وبالتالي ما على الدولة سوى التدّخل مباشرة من خلال الضغط على حجمها بسبب مرونتها المنخفضة، ومنه يمكن أن نشير إلى أنّ طبيعة التركيب الهيكلي للواردات، من حيث كونها استهلاكية غذائية أو وسيطية واستثمارية، تلعب دورا مهما في تحديد درجة وكيفية التأثر بالتضخم المستورد، فإذا كان الجزء الأكبر من هذه الواردات موجه للعملية الإنتاجية في شكل سلع وسيطية ورأسمالية لازمة للدفع بعملية التنمية الاقتصادية للأمام، يكون ذلك ضرورة لابد منها.

إنّ خضوع الاقتصاد الجزائري لأسعار النفط وإدماجه في الاقتصاد العالمي من خلال وارداته وصادراته كلاهما يثيران حساسيات وتوترات تنعكس سلبا على سائر الاقتصاد

---

[1]- على الموقع: www.bank-of-algeria.dz

[2]- الديوان الوطني للإحصاء,"الجزائر بالأرقام، نتائج 2003"، 2005، نشرة رقم 34، ص53.

الوطني بالإضافة إلى العولمة التي تنادي بفتح الأسواق وإلغاء القيود الإدارية والجمركية على السلع المستوردة حاملة معها أخطار مهددة لاقتصاديات الدول الضعيفة مثل الجزائر.

وما يمكن قوله عن التضخم المستورد هو انه موجود ما دام هناك تبادل تجاري دولي من جهة ووجود قطبي عالم متقدم وعالم متخلف من جهة أخرى.

المطلب الرابع: أسباب التضخم في الجزائر:

إنّ التطور الذي شهدته معدلات التضخم في الجزائر بصفة عامة لا يمكن حصر أسبابه في نمط واحد فقط بل تشترك وتتداخل فيه عدة أسباب، تستلزم التعمق في تحليل الميكانيزمات التي تحرك الاقتصاد الوطني، وعلاقة ذلك بالتشكيلة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع حيث يمكن حصر التضخم في الجزائر في أسباب نقدية وأسباب مؤسساتية وأخرى هيكلية وذلك من خلال تقسيم فترة الدراسة الى ثلاث مراحل أساسية كما يلي:

المرحلة الأولى 1980-1988: (التضخم المكبوت)

ففي أعقاب الاستقلال، اعتمدت السلطات الجزائرية النموذج الاشتراكي القائم على التخطيط المركزي حيث كان يتم تحديد الأسعار ومراقبة تطورها من قبل الدولة (المعهد الوطني للأسعار) وذلك عن طريق نظام تنظيم وتخصيص الموارد، الذي حافظ بشكل مصطنع على التضخم عند مستوى معقول وبالتالي السماح باستقرار القوة الشرائية للسكان آنذاك حيث عرف مستوى الأسعار خلال هذه الفترة ارتفاعا نوعا ما خاصة سنة 1986، ثم تراجع نسبيا بعد ذلك وهو ما يعبر عن التضخم المكبوت الناجم عن النظام السعري المنتهج.

وفي أوائل الثمانينات كان القطاع المالي صغيرا ومتجزئا حيث كان يعمل كأداة مالية لتمويل الاستثمارات للقطاع العام بينما الأسواق المالية لم تكن موجودة على الإطلاق، حيث كانت تحتكر معظم المدخرات الوطنية من خلال حسابات التوفير البريدية وإصدار السندات الاستثمارية[1]، حيث كانت المؤسسات العمومية تعاني من قصور الرسملة معتمدة على الاقتراض لتمويل استثمارها وكان الهدف خلال هذا الوقت هدف الإنتاج أكثر أهمية من الأرباح، فكان دور المؤسسات العمومية سلبيا حيث كانت تعبئة مستلزمات الاستثمار لا تتم على أساس التنافس ولم تكن الائتمانات تقدم وفقا لمعايير مدروسة لتجنب المخاطر ففي ظل هذه الظروف ومع غياب نشاط ملموس من طرف البنك المركزي الذي لم تكن وظيفته في إعادة الخصم سوى أداة لتزويد البنوك بالسيولة اللازمة، ممل أدى إلى ظهور اختلالات رئيسية في توزيع الموارد، وكذا السيولة المفرطة التي كانت توجه الى تمويل الاستثمارات آنذاك لم تكن لها مقابل مادي السبب الذي زاد في ارتفاع معدل التضخم.

[1]- كريم النشاشبي، الترو جامو وآخرون،"تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق"، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص53.

والملاحظ أن الاقتصاد الجزائري عرف تحسنا نوعيا خلال النصف الأول من الثمانينات، ما لبث أن تدهور ابتداءا من سنة 1986، إثر الأزمة الاقتصادية العالمية وانهيار أسعار النفط، مما أدى بالسلطات الجزائرية الى اختيار مسار الإصلاحات الاقتصادية ابتداءا من سنة 1988، كما وقعت الجزائر كغيرها من من الدول النامية في مصيدة المديونية الخارجية، خاصة وان نموذج التنمية المتبع كان قائما على الصناعات المصنعة التي تتطلب رصد أموال ضخمة، الأمر الذي دفع بالسلطات الجزائرية للجوء إلى المصادر الخارجية والحصول على موارد مالية إضافية لتمويل تلك البرامج الاستثمارية المخططة[1]. وما زاد في تراكم حجم المديونية الخارجية للجزائر هو استيرادها المتزايد للمواد الغذائية التي عرفت نموا سريعا في أسعارها في الأسواق الدولية وبسبب شبه الهجرة التي حدثت من القطاع الزراعي إلى الصناعي، بالإضافة إلى السقوط الحر لأسعار البترول في السداسي الأول لسنة 1986، بحيث خسرت الجزائر آنذاك ما يفوق 45% من حصيلة إيراداتها السنوية من صادرات البترول خلال الفترة 1986-1988[2]، فتدهور الميزان التجاري بسبب عدم إمكانية الضغط على بنود الواردات الضرورية كالمواد ذات الاستهلاك الغذائي المباشر ومدخلات الإنتاج الفلاحي، ومن ثم اختلال ميزان المدفوعات حيث سجل عجزا بمقدار 0.81 و0.64 مليار دولار خلال سنتي 1988 و1989 على التوالي. مما أدى بالسلطات الجزائرية إلى اختيار مسار الإصلاحات الاقتصادية ابتداءا من سنة 1988، غير أن هذه الأخيرة انطلقت في ظروف تميزت بتشدد الضغوط المالية الخارجية، وتدهور ميزان المدفوعات بالإضافة إلى تخفيض سعر صرف الدينار، الذي كان نتيجة لإبرام الاتفاق الاستعدادي الأول 1989 مع صندوق النقد الدولي وتحرير نظام الصرف الأجنبي تدريجيا وذلك بغية توحيد سعر الصرف الرسمي والموازي حتى يصبح سعره يتم وفقا لقانون العرض والطلب، حيث ارتفع من 5.9 دينار مقابل دولار أمريكي في منتصف سنة 1988 إلى 9 دنانير في منتصف 1990.

المرحلة الثانية 1989-2000: (التضخم الجامح)

في نهاية الثمانينات، دخلت الجزائر مرحلة انتقالية وأعلنت تبنيها لاقتصاد السوق كمنهج جديد، فقامت بتحرير تجارتها الخارجية وبالانفتاح على العالم الخارجي وبفتح عرض الاستثمار للأجانب وذلك من خلال تمويل برامج الاستثمارات التنموية بالقروض المصرفية وذلك عن طريق المزيد من الإصدار النقدي، حيث أصبح معدل التضخم في ارتفاع مطرد

[1]- بلعزوز بن عليوكنوش عاشور، "دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر، الواقع والآفاق، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان، الجزائر، 25-30 ديسمبر، ص3.

[2]-Bouzidi Abdel Madjid, « Les années 90 de l'économie Algérienne », édition ENAG, Alger, 1999, p32.

من 16.6% سنة 1990 إلى 25.9% سنة 1991 ليصل أقصاه إلى 31.7% سنة 1992[1]، إذ ترجع أسبابه إلى:

- تسارع تحرير الأسعار، الذي بدا في عام 1989، والذي نص على تحرير الأسعار بشكل كبير خلال سنوات التسوية الاقتصادية، وعليه ومع تحرير نظام الأسعار قامت هذه المؤسسات بتحميل نتائج تخفيض الدينار على السعر النهائي لمنتجاتها، ومنه ارتفاع الأسعار[2].
- انخفاض حاد في قيمة الدينار الجزائري لمواجهة تدهور معدلات التبادل التجاري، والذي أدى إلى ارتفاع تكلفة المنتجات المستوردة.

ثم انخفض معدل التضخم نوعا ما ليصل إلى 20.5% سنة 1993، ثم عاود الارتفاع في سنتي 1994 و1995 ليصل إلى 29.8% وذلك بسبب تدهور الحالة الاقتصادية في الجزائر في عام 1994 واستمرار الاختلالات في الاقتصاد الكلي بسبب الانخفاض الكبير في أسعار النفط وانخفضت قيمة الدينار الثاني، مما أدى بالسلطات الجزائرية إلى تنفيذ برنامج التكيف الهيكلي من قبل صندوق النقد الدولي، من اجل تحسين وضعها الاقتصادي من خلال إسقاط نظام تنظيم الأسعار 1994 وتحرير الأسعار، وإلغاء الضوابط على هوامش بعض المنتوجات.

وانخفض مرة أخرى سنة 1996 ليبلغ 18.7% ثم عرف تراجع مهم بلغ 7% سنة 1997، ليستمر في الانخفاض إلى 5% سنة 1998 ثم إلى 2.6% سنة 1999، ليصل إلى 0.34% عام 2000 كأدنى حد لمعدل التضخم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال، إذ يعود تفسير هذا الانخفاض إلى:

- الإجراءات المتخذة من طرف الحكومات المتعاقبة في إطار برنامج التعديل الهيكلي كتحرير الأسعار وتعديل أسعار الفائدة برفعها إلى مستويات معقولة والصرامة في تسيير الكتلة النقدية بإتباع الجزائر خلال هذه الفترة سياسة تقشف صارمة، تمثلت في تخفيض عجز الميزانية، تجميد أجور العمال، تخفيض العملة، وتقليص حجم الإنفاق العام بالحد من تمويل الاستثمارات العمومية المنتجة، والبحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإصدار النقدي المفرط.

المرحلة الثالثة 2001-2020:

[1]- Kons, «Indicateurs économiques de la période 1990-1999 », Collections Statistiques, N°118, 2004, p42-46.

[2]- بلعزوز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية "، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2004، ص191.

منذ سنة 2001 ظهر جليا الهدف الأساسي للسياسة النقدية والمتمثل في الحفاظ على استقرار الأسعار والذي اقره التقرير السنوي لبنك الجزائر [1]، في ظل اقتصاد كلي يتميز بتضخم خفيف ومعتدل، غير أنه مع الانطلاقة في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أقره رئيس الجمهورية في أفريل 2001، عاودت بوادر التضخم في الظهور.

- سجل معدل التضخم سنة 2001 ارتفاعا ملحوظا مقارنة بسنة 2000، ومرد ذلك نمو الكتلة النقدية بنسبة 22.3% جراء نمو احتياطات الصرف، والتي تزامنت مع برنامج الإنعاش الاقتصادي، لينخفض معدل التضخم إلى 1.4% سنة 2002 نتيجة انخفاض معدل نمو M2 إلى 17.30%[2].
- شهدت سنة 2003 و2004 ارتفاعا في معدل التضخم حيث بلغ 2.6% و3.5% على التوالي، وهذا يمكن إرجاعه إلى نمو فائض السيولة المصرفية بمعدل 36.29% مقابل 25.13% مسجل سنة 2002.
- في حين شهدت سنة 2005 و 2006 انخفاضا وصل إلى 1.6% و2.3%، إذ يمكن غزو هذا الانخفاض إلى تراجع نسبة النفقات الجارية إلى إجمالي الناتج المحلي ب 4.3%.
- عاود التضخم الارتفاع من جديد سنة 2007 فسجل معدل 3.68% بفعل التوسع في السياسة المالية، وانطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي. كما يعود هذا الارتفاع إلى ثلاث عناصر أساسية[3]، هي ارتفاع الرواتب والأجور دون ان تقابلها زيادة الإنتاجية، ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية إلى 24.16% مقارنة ب 18.16% سجلت سنة 2006، بالإضافة إلى ارتفاع فائض السيولة المصرفية.
- إن معدل التضخم المسجل ابتداءا من سنة 2008 إلى غاية 2011 يرجع الى ارتفاع معدلات التضخم المستورد منذ 2008، إذ أدت الأزمة المالية العالمية إلى ارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار ما تسبب في ارتفاع أسعار الواردات خاصة وأن 60% من واردات الجزائر تتم مع الشريك التجاري الوحيد وهو الاتحاد الأوروبي.
- وبحسب بنك الجزائر، فإن أسباب التضخم خلال العشرية 2000-2010، كانت بسبب ارتفاع أسعار المواد الزراعية المستوردة، والتوسع الكبير في الكتلة النقدية، وارتفاع أسعار الخضر والفواكه الطازجة، حيث ساهمت في إحداث التضخم .

[1]-Bank d'Algérie (2001), « Evolution économique et monétaire en Algérie », p111.
[2]-Bank d'Algérie (2001), op.cit, p98.
[3]- النشرة الإحصائية لبنك الجزائر، سبتمبر 2008، ص19.

المبحث الثاني: المحددات الداخلية خلال الفترة 1980-2020

مقدمة:

بناءا على ما املته علينا النظرية الاقتصادية من جهة ، وبالاستعانة باراء المحللين الاقتصاديين والتقارير الوطنية والدولية والدراسات السابقة السالفة الذكر من جهة أخرى، فانه يمكن حصر اهم العوامل التي تعمل على تغذية الضغوط التضخمية في الجزائر خلال فترة الدراسة فيما يلي:

التوسع في مكونات الانفاق الحكومي: من خلال

الارتفاع المتزايد للاستهلاك الخاص والعام والانفاق الاستثماري

توجيه هذا الانفاق نحو المشاريع الغير انتاجية

التوسع النقدي الغير مراقب والذي يعود أساسا الى:

عجز الميزانية المعالج عن طريق الإصدار النقدي

العجز المالي للمؤسسات العمومية الممول من طرف البنوك التجارية بفضل إعادة التمويل لدى بنك الجزائر

ضعف القطاع المصرفي وتاثيره في النشاط الاقتصادي بتعميم الفائض في السيولة منذ بداية التسعينات في القرن الماضي

الدور الهام للمديونية وما خلفته من اضرار

المطلب الأول : مؤشر الانفاق الحكومي خلال الفترة 1980-2020

يعرف الانفاق الحكومي على انه مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بانفاقها في شكل كمية معينة من المال خلال فترة زمنية معينة بهدف اشباع حاجات عامة للمجتمع[1] .

نظريا التوسع في الانفاق العام ، يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، مما يولد زيادة أخرى في الطلب الكلي، موزعا بين نمو الناتج المحلي الإجمالي و تضخم الأسعار، ويتوقف هذا التوزيع على قيود الطاقة الإنتاجية في جانب العرض، ومحددات مضاعف المالية العامة في جانب الطلب [2].

[1] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص173.

[2] محمد كريم قروف، اثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي بالجزائر للفترة 2001-2014، حوليات جامعة قالمة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 8 ماي 1945 بقالمة الجزائر، العدد 20، جوان 2017،ص352.

كما تؤثر مستويات الانفاق الحكومي تاثيرا مباشرا على السيولة النقدية المحلية من خلال ارتفاع الاستهلاك الخاص والعام والاستثماري والذي يعتبر من بين اهم دوافع التضخم.

يعتبر الانفاق العام من بين اهم أدوات السياسات المالية في تحقيق النمو الاقتصادي، الا انه محفز للطلب الكلي، ومصدر من مصادر الضغوط التضخمية، حيث يتوقف على حجم التوسع مقارنة مع الإيرادات من جهة وطبيعة القطاعات الموجه اليها من جهة أخرى.

عرف الانفاق العام في الجزائر تطورا كبيرا خلال فترة الدراسة، حيث أعطت الحكومات المتوالية اهتماما كبيرا لتحفيز حركية الاقتصاد الوطني، وضخ نفقات معتبرة، سواء نحو التدعيم المباشر للسلع الاستهلاكية والمؤسسات الاقتصادية الوطنية، او بدعم مختلف سياسات التشغيل، بالإضافة الى النفقات نحو انشاء نحو انشاء المنشات القاعدية الكبرى: مثل الطرقات ،المستشفيات، والجامعات . . .الخ.[1]

الشكل رقم : التطور السنوي للانفاق الحكومي في الجزائر

خلال الفترة 1980-2020

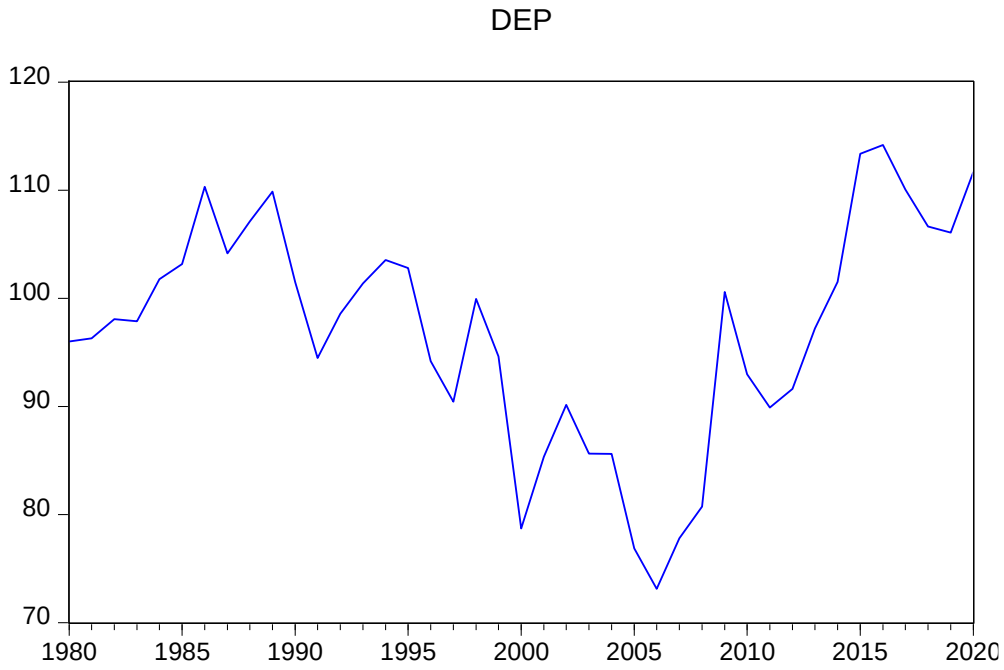

المصدر: من عداد الباحثة استنادا لمعطيات البنك العالمي ومستخرجات Eviews09

[1] علي حبيطة، اثر الانفاق العام على معدل التضخم، دراسة قياسية لاثر نفقات التجهيز على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2013، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة-الجزائر، المجلد 6، العدد17، 2012، ص130.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ تذبذب للنفقات العامة في الجزائر حيث حاولت الدولة الجزائرية اصلاح القطاعين الصناعي والزراعي خلال فترة الثمانينات من خلال تبني برامج اقتصادية ثلاثية ورباعية، كما سعت بعد ذلك الى احداث إصلاحات هيكلية خاصة بعد الازمة النفطية عام 1986 التي أظهرت الهشاشة الكبيرة بالاقتصاد الجزائري وارتباطه بقطاع المحروقات، وعليه فان تغير دور الدولة الجزائرية من دورها المنتج والموزع الى دور المنظم والمراقب أدى الى تزايد حجم النفقات العامة ، كما نلاحظ تطور بطيء في مستوى الانفاق العام حيث كانت 124.500 مليار دج عام 1989 لتصل الى مستوى 961.682 مليار دج سنة 1999، حيث لعبت الاضطرابات الأمنية والاجتماعية في الجزائر في فترة التسعينات دور رئيسي في تزايد الانفاق العام، من خلال الظروف التي فرضتها هذه الفترة من خلال النفقات الإضافية للاحتراز الأمني، وانشاء الاقامات الخاصة، بالإضافة للدور الكبير الذي لعبه تراجع قيمة الدينار في تضخيم قيم النفقات العامة من خلال الشكل أعلاه الذي يوضح الاتجاه الموجب لتطور النفقات العامة في تلك العشرية.

بالعودة الى معطيات الانفاق العام في الجزائر خلال العشريات الأخيرة نلاحظ التزايد المستمر لهذه الأخيرة حيث ارتفعت قيم النفقات من 136.5 مليار دج سنة 1990 الى 7726.3 مليار دج سنة 2018 [1]، أي 56 ضعف.حيث شهدت الفترة 1990-1993 النمو السنوي الأعلى لحجم النفقات العامة في فترة الدراسة ، خاصة في السنتين 1991-1992 اين ارتفع الانفاق العام بنسب 55% و 98% على التوالي وهي فترة تزامنت بعدم الاستقرار السياسي ، وعدم توفر الظروف لتطبيق السياسات الاقتصادية المناسبة، بالإضافة لضعف القدرة التمويلية وعدم كفاية برامج التثبيت الاقتصادي الأول، الثاني والثالث المقترحة سنوات 1991،1989، و1994 على التوالي، حيث لم تسمح المدة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

اما سنة 1994 فقد شهدت وضعية اقتصادية صعبة نتيجة انخفاض أسعار البترول نتيجة حرب الخليج، وهو ما دفع بالسلطات الى ابرام اتفاقية التمويل الموسع مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للفترة 1995-1999، فانخفضت النفقات العامة في هذه الفترة، حيث سجل النمو السنوي لهذا المؤشر قيمة سالبة ب -4.6%، سنة 1996، بتراجع من 759.6مليار دج الى 724.6 مليار دج ، لتعود النفقات الى النمو ببطئ، بشكل تدريجي خلال نهاية التسعينات مقارنة مع بداياتها بمعدل نمو 14% سنويا في الفترة 1994-2000.

[1] علي حبيطة، اثر الانفلق العام على معدل التضخم، دراسة قياسية لاثر نفقات التجهيز على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2013، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية، جامع زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، المجلد 6، العدد 17، 2012، ص130.

اما في سنوات 2000 فقد عرف الانفاق العام تطورا كبيرا مقارنة بالسنوات السابقة حيث انتقل معدل الانفاق العام من 1178.12 سنة 2000 الى 7746 سنة 2015، فقد سمح تحسن الوضعية المالية للجزائر بداية الالفية الثالثة كنتيجة لارتفاع أسعار المحروقات بتحويل السياسة الاقتصادية المتبعة الى السياسة التوسعية في الانفاق العام للخروج من التبعات والازمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد، ومن اجل ذلك تم إقرار برامج خماسية ضخمة جاء الأول باسم برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 ثم البرنامج الخماسي الثاني باسم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009، وأخيرا البرنامج الخماسي الثالث برنامج تعزيز النمو الاقتصادي 2010-2014 ، حيث سطرت اهداف معينة لكل برنامج من البرامج الثلاثة[1].

ما يلاحظ خلال هذه الحقبة انتعاش إيرادات الدولة نتيجة التزايد المستمر لسعر النفط 29.2 دولار سنة 2000 الى 105 دولار سنة 2013[2].ومع تحسن الوضعية المالية للدولة اتجهت السياسة الاقتصادية للجزائر سياسة توسعية واضحة في الانفاق العام ، من اجل الخروج من الازمات التي عرفتها البلاد خلال تلك العشرية لذلك تعتبر هذه المرحلة ورحلة انتعاش ودعم النمو.

ومن ثم فان حجم الانفاق العام خلال مدة البرامج الخماسية الثلاثة تطور بشكل رهيب حيث انتقل من 1321 مليار دج سنة 2001 الى حوالي 5853.6 مليار دج، أي اكتر من خمسة اضعاف، وقد عرف البرنامج الثاني التكميلي لدعم النمو الاقتصادي النسبة الأعلى في نمو الانفاق من بين البرامج الثلاثة، حيث ارتفع الانفاق العام خلال مدة تطبيقه بمتوسط 18.2% سنويا، مقارنة ب 12.6% نظيرتها في برنامج الإنعاش الاقتصادي مع مطلع القرن، و11.7% كمعدل نمو سنوي لمجمل النفقات لبرنامج تعزيز النمو الاقتصادي

انفقت الحكومة في مجموع فترة الإصلاحات ما يقارب 52.9 بليون دج ، اين كان لبرنامج تعزيز النمو الاقتصادي الثالث الحصة الأعلى ثم برنامج التكميلي الثاني ليليه برنامج الإنعاش الأول، هذا التباين راجع الى ارتفاع نفقات التجهيز، حيث ارتفع الانفاق الاستثماري من قيمة 806.9مليار دج سنة 2005 الى 1946.3 مليار دج سنة 2009، اي بمعدل سنوي 25% وقد عرفت سنوات تطبيق هذا البرنامج الإصلاحي اعلى نسبة لنمو النفقات الاستثمارية حيث وصلت الة 41.3% و

[1] بوالكور نور الدين، مقال بعنوان تحليل وقياس العلاقة بين الانفاق الحكومي والتضخم في الجزائر في اطار السببية والتكامل المشترك، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد7، جامعة سكيكدة، افريل 2017، ص208.

[2] Bp,statistical review of world energy, 67° edition, june 2018,29/07/2020
https:// www.bp.com/

37.5% سنتي 2007 و2008على التوالي. كما ارتفعت نفقات التسيير من 1245.1 مليار دج سنة 2005 الى 2300 مليار دج نهاية تطبيق البرنامج وهذا بسبب مراجعة شبكة الأجور في سنة 2007وتطبيقها سنة 2008، بارتفاع قيمة المرتبات ةنفقات الموظفين في سنة 2008 الى 838.7 مليار دج بعد ما كانت 616.3 مليار دج [1]وهو ما أدى الى الى الارتفاع الجزئي لمعدل التضخم سنة 2008و 2009 ، ما يشير الى تضخم الأجور مقارنة بالسنوات الفارطة ولكن ما خفض من حدة الضغوط التضخمية هو ارتفاع النفقات الاستثمارية مقارنة بالنفقات الجارية .

اما سنوات 2010-2014 فيلاحظ انخفاض في متوسط نمو الانفاق العام ب11.7% وهذا راجع الى تباين نسب نمو النمو خلال سنوات تطبيق البرنامج ، لتنخفض بعد ذلك النفقات العامة وتسجل تراجع سنة 2013 ب -14.7% مقارنة بالسنة السابقة وهو اكبر تراجع سنوي للانفاق العام خلال الثلاث عقود السابقة، ويعود هذا التراجع الى السياسة الانكماشية نتيجة ارتفاع معدل التضخم الى حدود 9.7% سنة 2012 كاعلى مستوى منذ مطلع القرن، وقد مس هذ الانخفاض جانب الاستثمار العمومي ، كما تميز برنامج تعزيز النمو الاقتصادي بصرف ما يقارب 30400 مليار دج، وجهت أساسا لانهاء البرامج الكبرى السابقة ومشاريع البنى التحتية للطرقات والشروع في مشاريع أخرى تنموية بغلاف مالي قدر ب 156 مليار دولار[2].

في حين تعد مرحلة 2015-2020 الأقل من حيث النفقات العامة بتراجع سنوي من 9.4% لسنة 2015 الى 4.7% سنة 2016، ثم -0.2% سنة 2017، استقر خلالهما الانفاق العام في حدود 7.3 الف مليار دج ، وهذا راجع للتراجع المستمر لاسعار النفط العالمي، بانخفاض من 100 دولار سنة 2014 الى اقل من 45 دولار سنة 2016، ما أدى الى تراجع نفقات التسيير في هذه السنة ب -0.7% مقارن بما سبقتها ونفقات التجهيز ب -10.8% .

اما فترة 1018-2019 فقد شهد الانفاق العام في الجزائر انتعاشا مقارتة بالسنوات الثلاثة السابقة حيث ارتفع بمعدل 6.1% سنة 2018 ثم 10.8% سنة 2019 كما اخذ الانفاق الاستثماري العمومي حصة الأسد بمعدل 18.1%سنة 2018 و17% سنة 2019 بعد تراجعه سنة 2017 ب -3.9% ، بتخصيص 42.1% من اجمالي التفقات العامة نحو الاستثمار العمومي، وقد سجل معدل التضخم خلال سنتي 2018-2019 اقل مستوياته خلال العشرية ب 3.5%و 2.4% على التوالي.

من خلال ما تقدم نلاحظ دور الانفاق العام في تحديد الطلب الكلي في الجزائر خلال التسعينات والتي شهدت ارتفاعات كبرى في الأسعار مقارنة بالسنوات التي تلتها ،

[1] الديوان الوطني للاحصائيات، 2007-2009، ثيهفهخى 2010، ص54، 2020/07/30.

[2] عبد القادرفار، فاتح جاري، سياسة الانفاق العام في الجزائر ةاثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)، مجلة ابعاد اقتصادية، جامعة امحمد لوقرة بومرداس-الجزائر، المجلد 08، العدد01، 2018، ص07.

حيث تؤثر النفقات الحكومية حسب حجمها وحسب طبيعة توجهها، خاصة النفقات التسييرية التي تعمل على تغذية الطلب ما تولد عنه ارتفاع حدة التضخم.

يلاحظ ان جزء كبير من الأموال خاصة ما تعلق منها في برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 قد بدد وتعرض للسرقة والنهب من خلال ظهور المال السياي الفاسد والمؤسسات الوهمية حيث تم الكشف عنها من خلال الحلراك الشعبي في فيفري 2019 بعد تفاقم وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

نلاحظ ان سياسة التقشف المطبقة من طرف الحكومة في ظل تراجع أسعار النفط خلال النصف الثاني من العشرية عطريق ترشيد النفقات الجارية خاصة فيما تعلق بالاعانات التسييرية والتكفل الاجتماعي ونفقات الموظفين، الا ان حصة الانفاق الاستهلاكي تبقى كبيرة من اجمالي النفقات العامة حيث وصل متوسط نسبة الانفاق التجهيزي خلال الفترة 2000-2019 حوالي 37% وذلك راجع الى ضعف القطاع الصناعي ما اثر في جانب العرض الكلي من السلع و تنوعها.

المطلب الثاني : مؤشر تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1980-2020

الشكل رقم (04) : تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

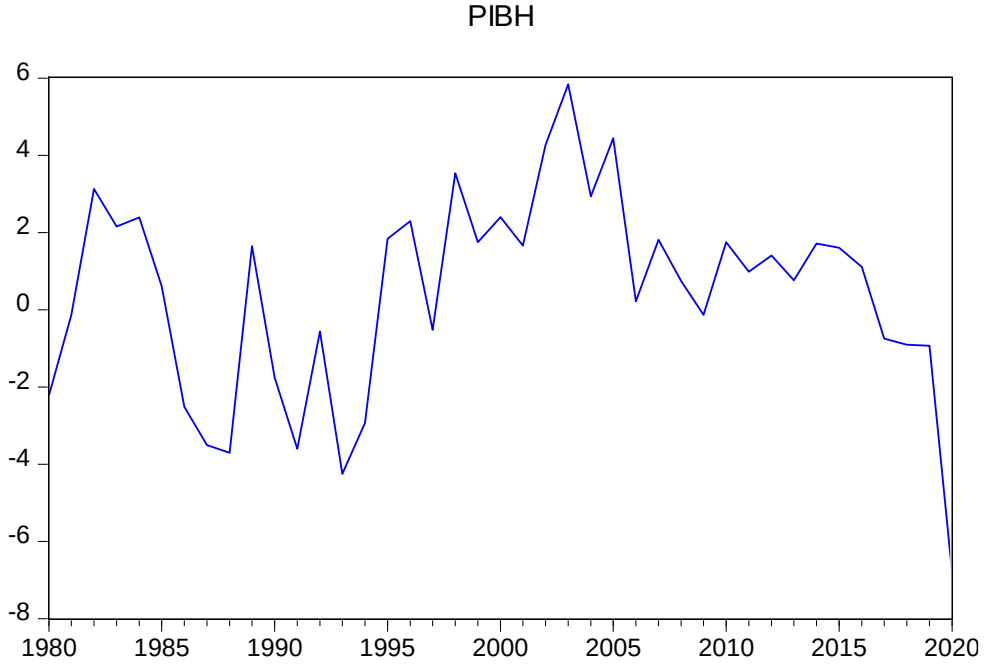

المصدر: من عداد الباحثة استنادا لمعطيات البنك العالمي ومستخرجات Eviews09

شهد معدل النمو الحقيقي للناتج الداخلي الخام تدهورا ملحوظا، مجسدا حالة الركود الاقتصادي العميق الذي عانى منه الاقتصاد الجزائري في النصف الثاني من فترة الثمانينات ، حيث بلغ هذا المعدل نحو -0.2 بالمائة، -0.7 بالمائة، -1.9 بالمائة في الأعوام 1986، 1987، 1988 على التوالي[1]، وهذا التدهور يعد امرا صادما لبلد كان يحقق واحدا من اعلى معدلات النمو الاقتصادي في العالم لمدة 15 سنة خلال الفترة 1965 حتى عام 1980، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي لنفس الفترة نحو 6.8 بالمائة سنويا [2]قبل ان يتراجع الى نحو 5 بالمائة سنويا في المتوسط خلا النصف الأول من الثمانينات قبل ان يدخل الاقتصاد في نفق مظلم من الركود العميق سنة 1986 حتى انفجار موجة الإرهاب الرهيبة التي ضربت الجزائر في العشرية السوداء وانهيار أسعار البترول.

كما بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج الداخلي الخام نحو -1.9 بالمائة ،-2.2 بالمائة، -1.1بالمائة في الأعوام 1992،1993،1994 على التوالي[3].

على الرغم من التقدم الملموس الذي حققته الجزائر في اتجاه تحقيق الاستقرار المالي والنقدي، فان النمو الاقتصادي المسجل كان وما يزال اقل من الإمكانات المتاحة، حيث سجل متوسط نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي في بداية سنوات الإصلاح الاقتصادي نسبة -0.6 بالمائة، واستمر على هذا الحال الى غاية سنة 1995، حيث ارتفعت هذه النسبة الى 3.2 بالمائة خلال الفترة 1995-2000، بينما وفي نفس الفترة، سجل مؤشر النموالسنوي للناتج الداخلي الخام خارج المحروقات نسبة 2.1 بالمائة لنفس الفترة، وذلك بفضل قطاع الفلاحة، الا ان باقي القطاعات الاقتصادية المتمثلة في القطاع الصناعي، والبناء والاشغال العمومية والخدمات عرفت نموا ضعيفا في قيمتها المضافة، لا سيما قطاع الصناعات المصنعة الذي يشكل هيكل الإنتاج العصري، وقد أدى النمو الاقتصادي المحدود الى تزايد معدلات البطالة مع تدهور القدرة الشرائية للسكان بشكل ملفت للانتباه الذي نتج عن انتشار واسع للفقر خلال التسعينات.

المطلب الثالث : مؤشر تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 1980-2020

من منطلق النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية المفسرة للتضخم والتي ترجع أسبابه الى زيادة الكتلة النقدية والافراط النقدي وبالاستعانة بالمؤشرات النقدية التي تقيس

[1] عبدوس عبد العزيز، " الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول دراسة حالة الجزائر"،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، ص292.

[2] البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لسنة 1990، ص213.

[3] عبدوس عبد العزيز، نفس المرجع السابق، ص292.

التضخم من خلال هذا المصدر سنتطرق لنمو الكتلة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة 1980-2020 من خلال مايلي:

تعريف الكتلة النقدية:

يقصد بالكتلة النقدية مجموع وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة، وقد عرف عدة تعديلات بسبب الاختلاف في النظم الاقتصادية والتغيرات في الوسائل النقدية والمالية.

ويتكون المعروض النقدي في الجزائر من المجاميع التالية:[1]

المتاحات النقدية (M1) تشمل: الأوراق النقدية والقطع النقدية، بالإضافة الى الودائع تحت الطلب والودائع الجارية في الحسابات البريدية سواء بالدينار او العملات الأجنبية.

الكتلة النقدية(M2): وتشمل على المتاحات النقدية (M1) مضافا اليها شبه النقود المتمثلة في الودائع لاجل وودائع التوفير في البنوك التجارية بما فيها الودائع بالعملات الأجنبية.

سيولة الاقتصاد (M3):وتشمل الكتلة النقدية (M2) والودائع او التوظيفات الادخارية في الصندوق

تطور الكتلة النقدية (M2) في الجزائر خلال فترة الدراسة 1980-2020:

الشكل رقم (05) :تطور الكتلة النقدية (M2)خلال الفترة 1980-2020

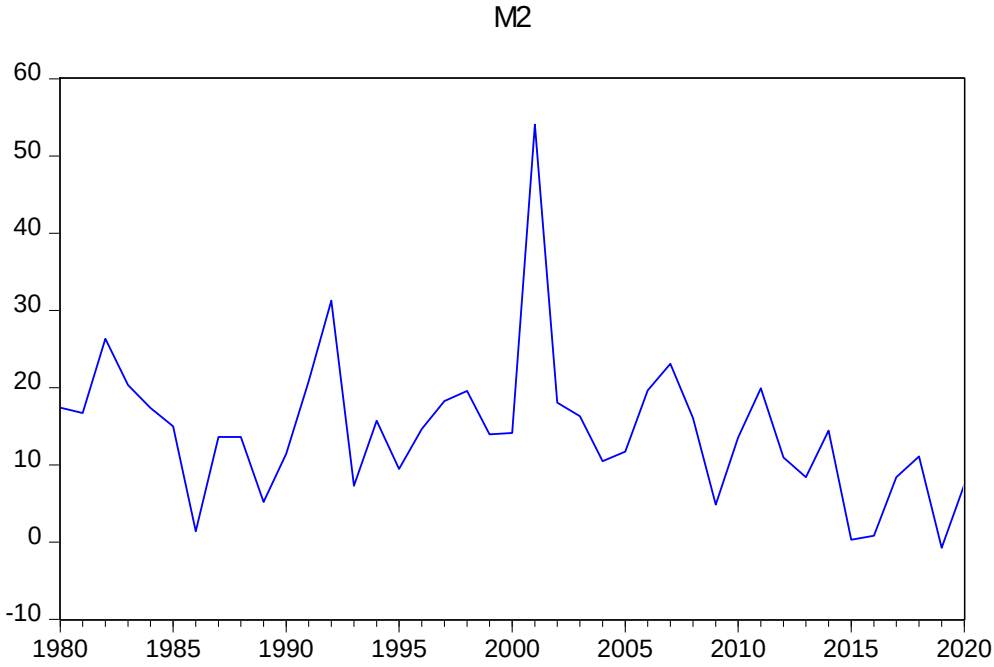

المصدر: من عداد الباحثة استنادا لمعطيات البنك العالمي ومستخرجات Eviews09

[1] بطاهر علي،" إصلاحات النظام المصرفي الجزائري واثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية"، أطروحة مقدمة ضمن نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006 ن ص79.

عرفت الكتلة النقدية في الجزائر تطورا واسعا منذ الاستقلال الى الان حيث شهدت الموجودات النقدية ارتفاعا منذ 1990 نتيجة ارتفاع الاحتفاظ بالنقود المتداولة (الأوراق النقدية) والودائع الجارية لدى المؤسسات المصرفية وغير المصرفية، ففي كل سنة نسجل ارتفاعا في الموجودات النقدية في الاقتصاد، مما ينعكس على زيادة الكتلة النقدية، اذ نلاحظ :

الفترة 1980-1990: اتبعت السلطات النقدية في الجزائر لمدة طويلة سياسة اقتصادية عامة بنيت على التخطيط المركزي، فلم تظهر السياسة النقدية بمعناها الحقيقي والمستقل، حيث كان خلق النقود يتم بصورة موسعة لتغطية العجز عند توزيع الموارد، مما أدى إلى عدم القدرة على التحكيم في التوازنات الاقتصادية كالتضخم والمديونية، وفي نهاية الثمانينات من القرن الماضي يمكن أن نميز ثلاثة مؤشرات أساسية للاقتصاد الجزائري هي:

- وجود فائض مهم في السيولة النقدية؛
- فائض في الطلب الداخلي؛
- جمود في العرض الداخلي من السلع.

أما الفائض في السيولة النقدية فيعود أساسا إلى عجز الخزينة المعوض عن طريق الإصدار النقدي، إذ قدر هذا العجز في نهاية عام 1990 بحوالي 190 مليار دينار (وهو ما يعادل 9.5 مليار دولار في تلك الفترة)، والى العجز المالي للمؤسسات العمومية والمغطى من طرف البنوك التجارية بفضل إعادة التمويل لدى بنك الجزائر، إذ قدر هذا العجز في حدود 126 مليار دولار[1].كما لضعف القطاع المصرفي والدور الضعيف الذي يلعبه في النشاط الاقتصادي أثرا بالغا في تعميم ذلك الفائض في السيولة النقدية، بحيث أن 50% من الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد الوطني كانت خارج النظام المصرفي في سنة 1990 وهو ما يعادل 153 مليار دينار والتي انخفضت بعد عشر سنوات من ذلك إلى أقل من 40%. ومع هذا ما تزال هذه النسبة بعيدة عن المعايير الصحيحة المتعارف عليها في الاقتصاديات المتطورة والتي يجب ألا تتعدى 20% في أسوأ الأحوال.

أما عن جانب الطلب الكلي، فان التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري هي التي زادت من حجم أهميته لدى كل المؤسسات والعائلات. ولقد ساهمت عدة عوامل في توسع الطلب، منها كمية النقود المتداولة في الاقتصاد الوطني

[1]- سعيد هتهات، مرجع سبق ذكره، ص237.

بالنسبة للنشاطات الرسمية وغير الرسمية، وجود عدد مهم من الدخول الأجرية وغير الأجرية موجهة للاستهلاك وعلى الخصوص تلك الأرباح المهمة والمحققة من المضاربة في الريوع من طرف القطاع الاقتصادي الخاص.

بيد أن جانب العرض كان صلبا، جامدا وغير متجاوب مع التوسع المتتالي في النشاطات الاقتصادية الرسمية وغير المعلنة في تلك الفترة، فالتزايد في عرض السلع والخدمات كان ضعيفا بسبب مستوى الإنتاجية المنخفض

الفترة 1990-2000: شهدت هذه الفترة تزايد مستمر في عرض النقود في الجزائر، حيث انتقلت الكتلة النقدية من حجم 343 مليار دينار، الى حدود 2000 مليار دج أي ما يقارب 5 اضعاف، ويرجع ذلك الى الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر خاصة برنامج إعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية، وإصدار قانون النقد والقرض (10-90)، حيث ارتبطت سياسة عرض النقود بالظروف العالمية والأوضاع الاقتصادية، كما عرفت العشرية اعلى معدلات نمو المعروض النقدي خلال فترة الدراسة بمعدل 47% سنة 1998 مقارنة مع سنة 1997، حيث تجاوزت حينها النقود وشبه النقودمجكوع1592مليار دج، ساهم في ذلك الزيادة السنوية المعتبرة في النقود الورقية الجارية بحوالي 130 مليار دج.

الفترة 2001-2010: بالرجوع الى المنحنى أعلاه نلاحظ ان معدل الكتلة النقدية عرف تزايدا مستمرا لتكون هذه العشرية الاكثر ارتفاعا بأربعة اضعاف حيث وصلت اجمالي النقود واشباه النقود سنة 2010 الى حدود 8280 مليار دج، وقد رافق هذا فيما بعد تراجع في المعروض النقدي ما ادي الى تراجع مصاحب في المستوى العام للأسعار مقارنة مع سنوات التسعينات، ويمكن ارجاع هذه التغيرات في بداية الفترة الى الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية، وتنفيذ برنامج الانعاش الاقتصادي الذي تقرر من السلطات في افريل 2001 اذ خصص له غلاف مالي يقدر ب 7ملايير دولار لمدة متوسطة تمتد الى ثلاث سنوات، وسعي الحكومة الى استكمال تطبيق برامج التصحيح الاقتصادي ةالهيكلي، لاسسترجاع التوازنات الاقتصادية العامة الداخلية والخارجية، والاستقرار الاقتصادي، وقد هدفت السياسة النقدية الى الحفاظ على مستويات السيولة النقدية المحلية بما يتماشى مع حركة النشاط الاقتصادي ودعم القطاع الخاص وتوفير التمويل اللازم للانشطة وهذا ما نراه في ارتفاع صافي الائتمان للقطاع الخاص .

اما في نهاية الفترة محل الدراسة فقد تراجع معدل نمو الكتلة النقدية تدريجيا في السنولت 2007-2008-2009 بمعدلات 21.5% 16% 3.1% على التوالي لينخفض بعد

ذلك الى مستوياته منذ اكثر من 20 سنة، بسبب تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية وانخفاض معدل زيادة الأصول الخارجية الى 6.23% سنة 2009 مقارنة ب 23.18% و انخفاض الودائع تحت الطلب من حوالي 3424 مليار دج سنة 2008 الى 3114مليار دج سنة 2009، ما اثر بالسلب على القدرة الائتمانية للبنوك [1] .

الفترة 2011-2020:

نلاحظ في هذه الفترة ان المنحنى واصل ارتفاعه في العشرية الأخيرة دليل على ارتفاع عرض النقود في الجائر ولكن بوتيرة اقل من العقود السابقة بزيادة سنوية تتراوح بين 4-20% وهو اقل مقارنة بالسابق.

في حين شهدت سنة 2011 اعلى توسع نقدي خلال السنوات الأخيرة بمعدل زيادة سنوي حوالي 20% بحوالي 9929.2 مليار دج من اجمالي النقود وشبه النقود ، بسبب زيادة حجم الودائع لدى البنوك ، ما خلق قدرة للائتمان إضافة الى ارتفاع أسعار المحروقات خلال تلك الفترة ، وما ترتب عنه من زيادة صافي الأصول الخارجية و نمو النقود الائتمانية والودائغ لاجل.

اما في سنوات 2012 فنلاحظ تراجع نمو المعروض النقدي، بسبب تقلص ودائع المحروقات، وتراجع نمو صافي الموجودات الخارجية بشكل ملفت، اين وصل معدل نمو الكتلة النقدية ال الثبات في منتصف العشرية الأخيرة المتعلقة بالدراسة، كما شهدت سنوات 2015-2016 زيادة قدرت ب 0.3% 0.8% على التوالي ، بسبب انخفاض احتياطي الجزائر من العملات الأجنبية بأكثر من النصف، وع تراجع أسعار البترول عام 2014 وهي مستويات متدنية منذ اكثر من 30 سنة ، كما صاحبه تراجع في النسب السنوية للتضخم.

المطلب الرابع : مؤشر البطالة خلال الفترة 1980-2020

تتعدد أسباب البطالة في الجزائر سنحاول في هذا المطلب سرد اهم أسباب البطالة في الجزائر الى جانب تحليل تطور معدلات البطالة خلا فترة الدراسة

أسباب البطالة:

تعود أسباب البطالة في الجزائر الى:

1- **انخفاض أسعار المحروقات:** تعد الجزائر بلد طاقوي اين يحتل قطاع المحروقات أهمية كبيرة، فان انخفاض أسعار البترول خاصة خلال فترة الثمانينات حيث وصل

[1] امينة دبات، اثر عرض النقود على معدلات التضخم في الجزائر، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، العدد 01، 2017، ص 142.

سعر البرميل من 35 دولار سنة 1980 الى 15 دولار سنة 1986 ما أدى الى انكماش اقتصادي نتيجة تقلص حجم الاستثمارات المحلية وبالتالي تقلص مناصب العمل الجديدة وارتفاع معدلات البطالة.

2- **النمو السكاني**: يعد سببا رئيسي لانه يعمل على تحديد حجم المعروض من القوى العاملة، في ظل ثبات العوامل تالاخرى ما ينتج عنه انخفاض المستوى المعيشي

3- **عدم ملائمة الهيكل التعليمي لمتطلبا السوق**:تعرف الجزائر زيادة في عرض العمل المتمثل في خريجي المدارس والمراكز التكوينية والمعاهد والجامعات دون ان يقابلها طلب على هذه الفئة، وبالتالي خلق عدم الملائمة بين العرض والطلب وقد سعت الجزائر خلال السنوات الأخيرة الى اصلاح الجامعةحيث توجهت الى نظام LMD بجانبيه الاكاديمي والتطبيقي، لاحداث تكامل اكبر بين المؤسسات التعليمية والاقتصادية للوصول اللا أداء افضل.[1].

4- **قوانين العمل وتشريعاته**: رغم الإصلاحات في تشريعات العمل فانه لاتزال بعض التشريعات تمارس دورا سلبيا على الطلب على العمل، بالإضافة الى ميل سياسة التشغيل الى الصيغة التعاقدية ما يعني انخفاض مناصي العمل الدائمة.

5- **تدهور شروط التبادل التجاري الدولي**: ان انخفاض أسعار الصرف لعملية التبادل الدولي أدى الى اضعاف الجزائر لقوتها الشرائية لانها تتعامل في بيع المحروقات بالدولار الأمريكي مما يؤثر في حجم المبادلات التجارية و الذي ينجم عنه تاثر مستوى الدخل الوطني وقدرة الجزائر على خلق فرص عمل جديدة

6- **قدرات وموارد الشباب المحدود لانشاء شركات صغرى والحفاظ على استمراريتها**[2] اثبتت اليات تشجيع المبادرات والمؤسسات الصغيرة في أوساط الشباب انها ذات فعالية محدودية في احتواء البطالة نتيجة مايلي:

ضعف قدرة ورغبة الشباب العاطلين عن العمل على المبادرة وانشاء المشاريع بيئة اعمال غير مناسبة

توفر برامج تدريب عامة لا تركز على الاحتياجات الفردية للفئات المختلفة

عدم استمرارية البرامج في توفير الدعم الفني المكثف المطلوب

7- **الاختلات الهيكلية:**[3] تشعب الاختلالات الهيكلية خاصة التشابك غير المتوازن بين القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، ما يؤدي الى تراجع معدلات نمو الناتج مقارنة بالزيادة السكانية الشيء الذي حال دون توفير مناصب عمل

8- **سوء تخطيط القوى العاملة:** يعتبر الهدف من التخطيط للقوى العاملة هو خلق الوظائف والاعمال التي تحقق الاستخدام الأمثل للموارد البشري، وربما تحقق فائضا وتراكما راسماليا يعاد استثماره فيما بعد ما سؤدي الى خلق فرص عمل جديدة

9- **النزوح الريفي او الهجرة الداخلية:** ان التركز السكاني في المناطق الشمالية يؤدي الى ارتفاع الكثافة السكانية على المساحات الماهولة بسبب النزوح من الريف الى

---

[1] جمال بن السعدي، زاوش رضا،البطالة في الجزائر: التغريف، الأسباب،الاثارالاقتصادية، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة،ص12.

[2] علي سنوسي، دراسة تحليلية لظاهرة البطالةفي الجزائر(الأسباب، الحلول،من خلال التطرق لتجارب دولية، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية امستدامة، ص07.

[3] جمال بن السعدي،رضا زواش، مرجع سبق ذكره، ص12.

المدينة وذلك بسبب غياب سياسات توزيعية واضحة للانفاق العام وتمركز المؤسسات الإنتاجية في المدن الشمالية.

تحليل تطور معدل البطالة خلال الفترة 1980-2020 في الجزائر

الشكل رقم (06) : تطور معدل البطالة

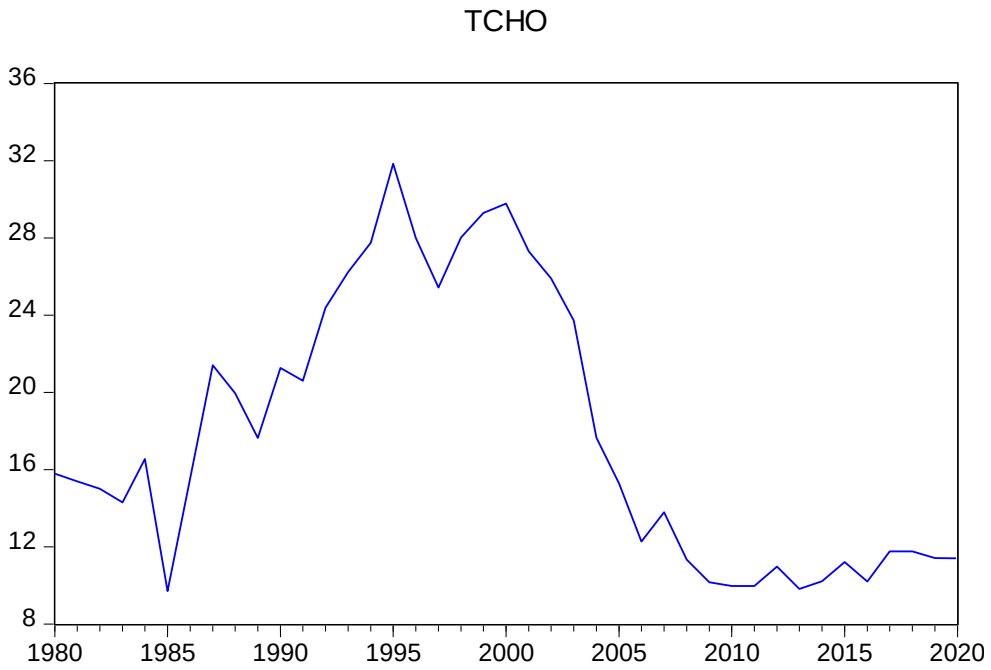

المصدر: من عداد الباحثة استنادا لمعطيات البنك العالمي ومستخرجات Eviews09

من خلال الشكل رقم يمكن تقسيم تطورات البطالة في الجزائرخلال فترة الدراسة الى مرحلتين أساسيتين:

المرحلى الأولى (1980-1999): حيث تميزت هذه الفترة في بدايتها بكثافة حجم الاستثمارات العمومية نتيجة ارتفاع أسعار البترول، حيث تم خلق اكثر من 561000 منصب شغل سنويا[1] وهذا ما أدى الى الانخفاض الملحوظ في معدل البطالة في بداية الثمانينات، لكن ابتداءا من سنة 1986 عرفت معدلات البطالة ارتفاعا بشكل مستمر كما هو موضح في الشكل أعلاه نتيجة لعدة أسباب لعل أهمها يرجع الى الضائقة المالية التي مرت بها الجزائر نتيجة لازمة النفط 1986، انخفاض النشاط التنموي بسبب الظروف الأمنية التي شهدتها الجزائر، إضافة الى سياسة تسريح العمال التي اعتمدتها الدولة تحت مشروطية صندوق النقد الدولي، حيث تم تسريح اكثر من 500 الف عامل واغلاق ما يزيد عن 1000 مؤسسة بين 1994-1998[2].

[1] جليط طاهر، دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة 1980-2014، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، العدد السادس، ص208.
[2] جليط طاهر، نفس المرجع السابق، ص208.

المرحلة الثانية (2000-2020): عرفت الجزائر خلال هذه المرحلة انخفاظا مستمرا في معدلات البطالة اذ انتقلت من 29.5% سنة 2000 الى 10.5% سنة 2016 ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها تحسن الوضعية الأمنية والاقتصادية للبلادن ارتفاع مداخيل الجزائر من عائدات صادرات المحروقات بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية[1].
الا ان معدلات البطالة تبقى مرتفعة بين فئة الجامعيين وحاملي الشهادات الجامعية كما هو موضح في الجدول ، لكنها عرفت انخفاضا من 20.3% سنة 2010 الى 14.1% سنة 2015 بالنسبة للجامعيين، اما بانسبة لحاملي الشهادات الجامعية فقد انخفضت من 21.4% سنة 2010 الى 14.1% سنة 2015 [2]، لكن تبقى هذه المعدلات مرتفعة مقارنة بالمعدل العام للبطالة، وهو ما يعني ان فرص العمل التي تم خلقها كانت موجهة لفئات ذوي مستوى اقل من جامعي، أي ان الاقتصاد الجزائري يقف امام توفير زظائف لحملة الشهادات الجامعية.

المبحث الثالث:المحددات الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1980-2020

في هذا المبحث سوف نتعرض للمحدد الخارجي المستعمل في الدراسة وهو سعر الصرف، حيث تعتبر سياسة الصرف احد اهم السياسات الاقتصادية، ذلك لكونها تشكل الى جانب السياسات الأخرى الية فعالة لحماية الاقتصاد الوطني لاي دولة، لما تمارسه من تاثير على التوازنات الداخلية والخارجية، حيث اتجهت الدول في تطبيقها لسياسة الصرف المناسبة لها وفق مميزاتها الاقتصادية، فتراوحت مابين الرقابة على الصرف والتحكم في الكمية المعروضة من العملات الأجنبية، وبين سياسة تخفيض ورفع قيمة العملة اواستعمال احتياطاتها.

المطلب الأول : مؤشر سعر الصرف خلال الفترة 1980-2020

تعريف سعر الصرف:
يعرف سعر الصرف على انه:" عدد وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية، كما يمكن تعريفه بطريقة عكسية :عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية[3]
يعبر سعر الصرف الحقيقي عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة وهو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم [4].
ما يمكن استنتاجه من مفهوم سعر الصرف انه يشتمل أربعة عناصر هامة هي :
العملية: وهي تحويل عملة بلد الى عملة أخرى

[1] دحماني محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل ، رسالة دكتوراه في اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، 2012-2013، ص209.
[2] وفاء سبكي، مصطفى بلمقدم، دراسة العلاقة بين التعليم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1980-2016) باستخدام منهجية الانحدار ARDL، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، ص336.
[3] سيداعمر زهرة،"انعكاسات سياسات صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 1986-2016 ،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية،2017-2018، جامعة احمد دراية ادرار الجزائر،ص03.
[4] دقيس جمال، بن باير حبيب، اثر الكتلة النقدية على التضخم في الجزائر، دراسة قياسية خلال الفترة 1980-2017 باستخدام نموذج ARDL مقال في مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد الخامس، العدد3،ديسمبر 2019،ص59.

المكان: يقصد به سوق الصرف
الهدف: هو تسوية المدفوعات الدولية
السعر: هو علاقة التحويل الذي من خلاله يمكن الحصول على العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية.
لا يمكن ان تتحدد العلاقة بين عملة دولة معينة وعملات أخرى من خلال التسعيرات اليومية المعلن عنها في فترة معينة، وانما تدخل اعتبارات أخرى، حيث نجد أنواع عديدة وهي:
سعر الصرف الاسمي: هو مقياس عملة احدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد اخر، حيث يتم تبادل العملات او عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار العملات بين بعضها البعض [1].
سعر الصرف الحقيقي: هو سعر الصرف الاسمي بين دولتين مع الاخذ بعين الاعتبار مستوى الأسعار في البلدين المعنيين [2].
سعر الصرف الفعلي: يعبر عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما[3].
سعر الصرف الفعلي الحقيقي: هو عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، ومن اجل ان يكون هذا المؤشر ذات دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج، لا بد ان يخضع هذا المعدل الاسمي الى التصحيح بإزالة اثر تغيرات الأسعار النسبية [4].
سعر الصرف التوازني : هوالسعر الذي تحدده قوى العرض والطلب عندما يحدث التساوي التام بين الكمية المعروضة والكمية المطلوبة من احدى العملات بصرف النظر عن اثار المضاربة وحركات رؤوس الأموال غير العادية [5].
ويعتبر سعر الصرف والتضخم من اهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، فهو مهم لرسم سياسة نقدية تستهدفه مباشرة ، الا ان عدم مرونة الجهاز الإنتاجي و عدم استقرار أسعار النفط خلال فترة الدراسة اثر كثيرا على استقرار هذين المؤشرين.

تطور مؤشر سعر الصرف في الجزائر:

نلاحظ من خلال الشكل رقم ادناه ان سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري عرف عدة تغيرات خلال فترة الدراسة حيث كان مرتفع في بداية التسعينات قدر ب 218.4 لتنخفض هذه القيمة الى 130.32دج سنة 1991 بسبب قرار التخفيض بنسبة 22% الذي تم خلال نفس السنة وفقا لاتفاق الاستعداد الائتماني المبرم مع FMI
بعد هذا التخفيض ارتفع سعر الصرف سنة 1993 الى 160.55 ما يلاحظ في هذه السنة انها تميزت بالانهيار التام للتوازنات الاقتصادية والنقدية والمالية بفعل انخفاض إيرادات الدولة الراجع الى تدهور أسعار المحروقات من جهة، وارتفاع المديونية الخارجية وخدمات الدين، وانسداد تام للأسواق المالية والنقدية الدولية امام الجزائر من جهة أخرى

[1] عبد المجيد قدي، "مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية وتقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص103.
[2] محفوظ جبار،اثر تقلبات أسعار الصرف على الأسواق المالية دراسة إحصائية لبعض الأسواق المتقدمة والنامية خلال السداسي الأول من سنة 2015، مجلة الباحث، العدد 16، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016، ص20.
[3] عبد المجيد قدي، نفس المرجع السابق، ص105.
[4] محمد الأمين بربري،الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي، دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود بنوك ومالية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011، ص27.
[5] صالح اويابة، اثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2009)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة غرداية، ص19 .

اما في مارس 1994 تم تخفيض قيمة الدينار ب 7.3% وفقا لمبدأ البحث عن التوازن الخارجي تطلبفا لنظرية أسلوب المرونات، طلبا من السلطات العمومية، وب 40.17% في افريل من نفس السنة أي نسبة 47.47% بعدها يلاحظ تذبذب في قيم سعر الصرف الى غاية 2006 شهد سعر الصرف تحسن قدرب 97.72 وهي ادنى قيمة خلال فترة الدراسة كان ذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط وارتفاع احتياطي الصرف الذي ساهم في تقوية المركزالمالي وتعزيز استقرار سعر صرف الدينار.

لكن عند ازمة انهيار أسعار النفط سنة سنة 2015 وهبوط مداخيل البلاد بأكثر من النصف، قامت السلطات باجراء تخفيض كبير في سعرالصرف بتاريخ 17 اوت 2105، فمنذ سنة 2014 شهد سعر صرف الدينار ارتفاع طفيف قدر ب 100.96 سنة 2015 بنسبة زيادة 25% مقارنة بسنة 2014 ما ساهم في تعزيز قيمة الدولار في سوق الصرف العالمية ، وضعف المنافسة لعوامل الإنتاج وتواصل هذا التدهور في أسعار الصرف ليصل الى 101.38 سنة 2017 و 126.8 دج/الدولار سنة 2020[1] .

الشكل رقم (07) : تطور سعر الصرف خلال الفترة 1980-2020

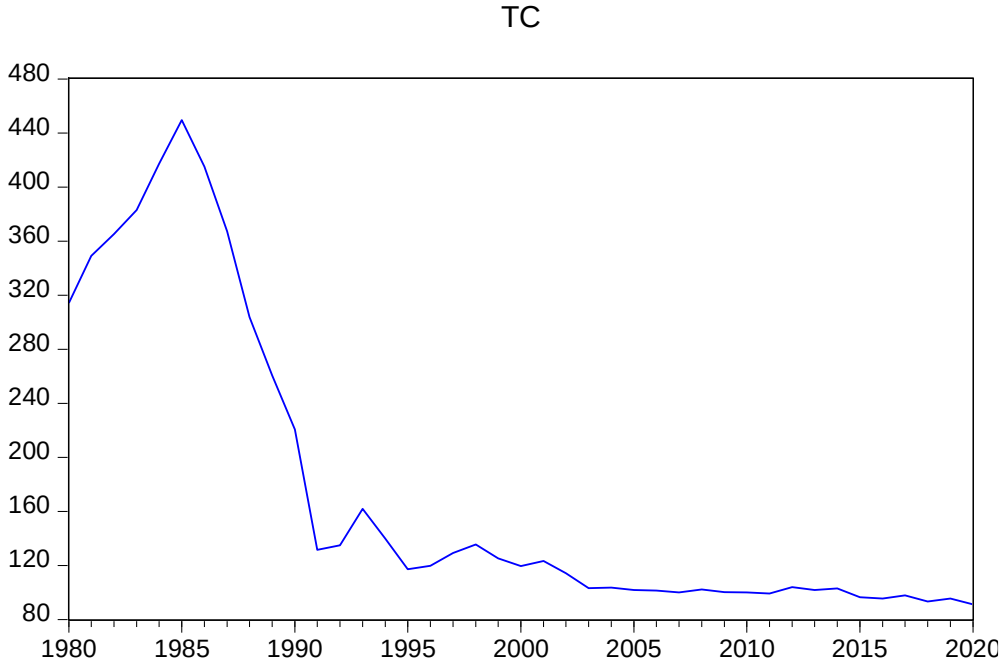

المصدر: من اعداد الباحثة استنادا لمعطيات البنك العالمي ومستخرجات Eviews09

تطورات سياسة سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1964-2015

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تطبيق اشكال مختلفة من أنظمة الصرف، ارتبطت ارتباطا وثيقا بكل مرحلة من مراحل التنمية فبعد الاستقلال كان من الصعب إقرار عملة

[1] السعيد هتهات، النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذج ARCH في الفترة 1990-2020، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، 2020-2021 ص154.

جديدة بالكامل لعدم توفر مقابلات الإصدار النقدي وعدم وجود الهيئات القادرة على اصدار العملة ومراقبتها.
وبالرغم من انشاء البنك المركزي الجزائري في 13 ديسمبر 1962 بقي لبلقتصلد الوطني يتعامل بعملة المستعمر الى غاية افريل 1964 اين أصدرت العملة الوطنية للجزائر المستقلة المسماة بالدينار الجزائري والمغطاة كليا بالذهب بمقدار 0.18 غرام لكل دينار واحد أي ما يسمى في ذلك الحين 01 فرنك فرنسي، وبعد اصدار الدينار الجزائري اصبح من مهام البنك الجزائري مراقبته وتحديد السياسات المناسبة لكل مرحلة من مراحل تطور الاقتصاد الوطني .وقد اتبعت الجزائر سياسات لسعر الصرف التالية :

1) سياسة سعر الصرف الثابت 1964-1987

اعتمد البنك المركزي في سنة 1963 مجموعة من الإجراءات تحضيرا لاطلاق الدينار الجزائري وتفاديا لهروب رؤوس الأموال للخارج أهمها :

- التقليل من إمكانية تحويل الدينار ومراقبة صرف الدينار على كل العمليات
- الخروج من منطقة الفرنك الفرنسي وتسيير السياسة النقدية وسعر الصرف بصفة مستقلة.

وباعتبار ان الجزائر في تلك الفترة كانت قد انضمت الى صندوق النقد الدولي حديثا ما الزمها ذلك تبني ما جاء في اتفاقية بريتن وودز، واجبرها على تغطية عملتها بالذهب الشيء الذي نتج عنه تكافؤ الدينار الجزائري بالفرنك الفرنسي واصبح الدينار الجزائري يساوي الفرنك الفرنسي، وقد اتبعت الجزائر خلال هذه الفترة 1964-1973 نظامين في صرف الدينار كانا:[1]

ا) نظام تكافؤ الصرف الثابت 1964-1973

بقي سعر صرف الدينار ثابتا مقابل الفرنك الفرنسي وذلك الى غاية 1969 تاريخ تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 11.10%، واستمرار ارتباط الدينار الجزائري بالفرنك الفرنسي، رغم ان الدينار لم يتبع الفرنك عند تخفيظه.

عرف الدينار في هذه الفترة ثباتا تاما في قيمته مقابل اهم العملات الأجنبية الأخرى وعلى راسها الدولار الأمريكي، ورغم الضعف المتواصل للفرنك الفرنسي الا ان الدينار الجزائري بقي سعر صرفه ثابتا بالنسبة للدولار الأمريكي الشي الذي يكون مرده لعدم الارتباط المباشر بالدولار، بالإضافة الى ضعف المعاملات التجارية مع الولايات المتحدة الامريكية .

ومع انهيار نظام بروتن وودز المبني على أساس ثبات أسعار الصرف وإقرار مبدأ تعويم أسعار صرف العملات وعدم ربطها بالذهب اخذت الجزائر بنظام جديد لتسعيرة الدينار وهو نظام الترجيح.

ب) نظام الترجيح 1974-1987:

[1] بن قدور علي، دراسة قياسية سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)، أطروحة دكتوراه في العلوم تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية، جامعة ابي بكر بلقايد، 2012-2013 ،ص127.

بعد انهيار نظام بروتن وودز، وتعميم تعويم العملات لجأت السلطات النقدية الجزائرية منذ سنة 1974 الى استعمال نظام صرف يربط الدينار الجزائري بسلة مكونة من 14 عملة، وذلك قصد الحفاظ على استقراره، وكذا استقلاليته عن اية عملة من العملات القوية او منطقة من المناطق النقدية، هذا بالإضافة الى سعي السلطات النقدية آنذاك لايجاد نظام تسعيرة يتفادى السلبيات التي عرفها نظام الصرف في المرحلة السابقة والمتمثلة أساسا في :

- عدم الخضوع لتسعيرة الدينار الجزائري لتطور معدلات التبادل،
- عدم تاثر التسعيرة بتطور رصيد الميزان التجاري.

تم تحديد قيمة الدينار الجزائري خلال هذه المرحلة على أساس سلة عملات من ضمنها الدولار الأمريكي، والذي يعتبر عملة المرور ، منحت لكل عملة ترجيحا محددا على أساس وزنها في التسديدات الخارجية كما تظهر في ميزان المدفوعات.
وفي نهاية هذه المرحلة من حياة الدينار الجزائري، وتحديدا سنة 1986 شهدت الدول البترولية (ومنها الجزائر) انخفاظا حادا في مواردها المالية
جراء انخفاض أسعار البترول ما افرز محاولة اصلاح النظام الاقتصادي بصفة عامة والنظام المالي بصفة خاصة الشيء الذي انعكس على العملة الوطنية من خلال محاولة جعل الدينار الجزائري يتميز بمرونة اكبر وبقيمة حقيقية تعكس أداء الاقتصاد الوطني الشيء الذي حدث فعلا خلال الفترة اللاحقة 1988-1994 فكما هو موضح في الجدول ادناه والذي يوضح أسعار الصرف حيث نلاحظ ان خلال هذه الفترة وبعد اعتماد نظام الترجيح شهد الدينار تذبذبات بسيطة جدا صعودا ونزولا لم تكن بالحدة والحجم المتوقع، حيث بقي الدينار الجزائري محافظا على متوسط سعر صرف مقبول جدا، والذي قد يعود لممارسة الجزائر لسياسات حمائية على التجارة الخارجية والعملة، الى جانب سيطرة الخزينة العمومية على المشهد المالي والمصرفي وتحديد دور البنك المركزي في تسيير الكتلة النقدية وحجم الائتمان اللذان لهما دور كبير في تحديد القدرة الشرائية للدينار داخليا ومن ثم قيمته خارجيا.

2-سياسة الرقابة على الصرف 1988-1994:

عرفت هذه المرحلة من تاريخ الجزائر الاقتصادي بمرحلة التحضير للانتقال من المنهج الاشتراكي الى اقتصاد السوق، حيث شهدت هذه الفترة اكبر واعمق الإصلاحات على كل المستويات، ولعل اهم هذه الإصلاحات الاقتصادية التي مست النظام المالي و النقدي للدولة والتي جاءت ف يالقانون 88-01 الصادر في 1988/01/12 المتعلق باستقلالية المؤسسات الاقتصادية والذي حدد ونظم مهام النظتم المصرفي، والقانون 90-10 المتعلق بقانون النقد والقرض الذي نص على إجراءات الرقابة على الصرف.
كان لهذه الإصلاحات اثار مباشرة على العملة الوطنية حيث انخفض الدينار ويعود هذا الانخفاض الى أخطاء في تقدير قيمته سابقا، ما دفع بالسلطات النقدية الى جعله قابلا للتحويل في المعاملات الجارية الدولية، حيث ان التعديلات التي مست الدينار الجزائري في هذه المرحلة كانت بغرض ايصاله الى مستوى توازني بين الطلب على السلع والخدمات المستوردة

وحجم الاحتياطات من العملة الأجنبية الموجودة لدى البنك المركزي وقد عرف ادينار الجزائري شكلين من التخفيض خلال هذه المرحلة هما :

ا- الانزلاق التدريجي (نظام الربط الزاحف) (1988-1991)

سمح هذا النظام بالتعديل التدريجي والمراقبة لسعر الصرف منذ نهاية سنة 1987 الى غاية سبتمبر 1991، اين انخفضت قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار بين 1987 1991 بنحو 210% ثم استقر بعدها ، ليتم تخفيضه بعد ذلك في اطار اتفاقية ستاند باي stand-bay الرابط بين الجزائر وصندوق النقد الدولي .

وقد شهدت هذه المرحلة انخفاضات تاريخية للدينار الجزائري خاصة وانها كانت فترة انتقالية للدخول في اقتصاد السوق والانفتاح العالمي من خلال علاقاته التجارية الجديدة وارتباط الوافد من السلع والخدمات والصادر من عملات تسوية تلك الصفقات والذي سيحدد بشكل جديد قيمة الدينار.

كما عرف سعر الصرف الموازي انخفاظا لا يمكن تجاهله فبعد ان كان مساويا لسعر الصرف الرسمي بداية السبعينات اصبح يفوقه بعدة اضعاف بداية من سنة 1988 ويعود ذلك الى انعدام ثقة المتعاملين المحليين في أداء الاقتصاد الجزائري او تخوفهم من المستقبل في ظل تبني الجزائر منهجا جديدا كليا .

ب- التخفيض الصريح (1992-1994)

ابتداءا من سنة 1991 عرفت قيمة الدينار الجزائري انهيارا كبيرا لم يعرفها من قبل بسبب ضعف الانتاج الوطني وتراجع الناتج الداخلي الخام بالإضافة الى العجز المزمن في ميزان المدفوعات .

اتخد مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر 1991 قرار بتخفيض الدينار بنسبة 22% بالنسبة للدولار، ليصل الى 22.5 دينار للدولار الواحد، حيث استقر سعر الصرف الى غاية مارس 1994، وقد اجري تعديل طفيف قبل ابرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي لم يتعد 10% وهذا تهيئة لقرار التخفيض الذي اتخذه مجلس النقد والقرض بتاريخ 1994/04/10 بنسبة تفوق 40.17% حيث اصبح سعر الصرف للدينار يقارب 36 دج/ دولار.

3)سياسة التحرير الجزئي للدينار بعد 1994

ابتداءا من سنة 1994 هدفت الجزائر الى إضفاء مرونة اكبر في تحديد قيمة الدينار الجزائري من خلال إزالة القيود المتعلقة بالصرف ليصبح عرض الدينار والطلب عليه اثر في تحديد قيمته، كما قام بنك الجزائر بتثبيت سعر صرف الدينار أسبوعيا من خلال جلسات التثبيت التي تقوم بتحديد صرف الدينار مقابل العملات الصعبة مع مراعاة حجم عرض الدينار والطلب عليه[1].

[1] ليندة بلحارث، نظام الرقابة على الصرف في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مومود معمري، ص252.

ان هذه العملية اثبتت ان سعر صرف الدينار لا يزال مدار رغم محاولة تحريره التي جاءت في اطار سياسات التعديل الهيكلي، التي تسعى لاعطاء القيمة الحقيقية للدينار وفق قوى السوق والتي أعطت ديناميكية لسعر صرف الدينار واخراجه من الصرف الإداري الجاف.
وقد شهدت هذه الفترة تراجع كبير في قيمة الدينار الجزائري على الصعيد الدولي وهذا لارتباط الاقتصاد الوطني بالخارج والعجز المزمن في ميزان المدفوعات، حيث انخفض الدينار الجزائري ب 43% ابتداءا من سنة 1994 الى غاية 2002 .
في حين شهد الدينار الجزائري سنة 2002 تذبذبا بسيطا في سعر صرفه مقابل الدولار الأمريكي، في حين تميزت الفترة بين 2002-2011 تحسنا في سعر صرفه ابتداءا من سنة 2004 اين اصبح الدولار يساوي 72.06 دينار بعد ان كان يساوى 77.39 سنة 2003 بتحسن قدره 5 دينار تقريبا، وتواصل التحسن الى غاية سنة 2008 حيث سجل الدينار احسن مستوى له مقابل الدولار بسعر صرف قدره 64.58 لينخفض بعد ذلك ابتداءا من سنة 2009 دون ان يعود للمعدلات السابقة، بسبب السياسات الحكومية الرامية الى الحد من الاستراد والذي تفاقم في سنوات البرامج التنموية الممتدة بين سنتي 2001-2014 في اطار حماية الاقتصاد الوطني من التبعية المطلقة للخارج خاصة بعد بداية ظهور بوادر ازمة في الموارد المالية جراء تراجع معدلات النمو العالمي نتيجة انخفاض أسعار البترول ما أدى الى انخفاض الميزانية العامة للدولة .
رغم هذا الانخفاض الذي اثر على القدرة الشرائية للدينار داخليا، الا ان انه كان أساس التقييم الحقيقي للدينار الجزائري بالإضافة الى انها تعطي تقييم للعلاقات التجارية للجزائر مع الشركاء التجاريون .
كما كان للتجارة الخارجية دور في تخفيض أسعار صرف الدينار من خلال ارتفاع فاتورة الاستراد ، وارتفاع حجم العملة الأجنبية التي تغطي هذه المعاملات الخارجية وعرض اكبر للدينار الجزائري ومن ثم انخفاض أسعار صرفه في الأسواق العالمية ، ما ينتج عنه انخفاض القدرة الشرائية له داخليا.

1- أثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على معدل التضخم:

المرحلة الأولى: سياسة التخفيضات المتتالية للدينار الجزائري في إطار برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي خلال الفترة 1990-1998.

المرحلة الثانية: مرحلة استقرار سعر الصرف والتراكم المتواصل والكبير لاحتياطي سعر الصرف الرسمي خلال الفترة 1999-2009.

يوضح الشكلين التاليين تطور كل من سعر الصرف الاسمي (دينار مقابل دولار أمريكي)، واحتياطي سعر الصرف الاسمي، ومعدل التضخم خلال الفترة 1990-2009، وذلك حسب ما يلي:

الشكل رقم (08) : تطور سعر الصرف الاسمي ومعدل التضخم في الفترة 1990-2009

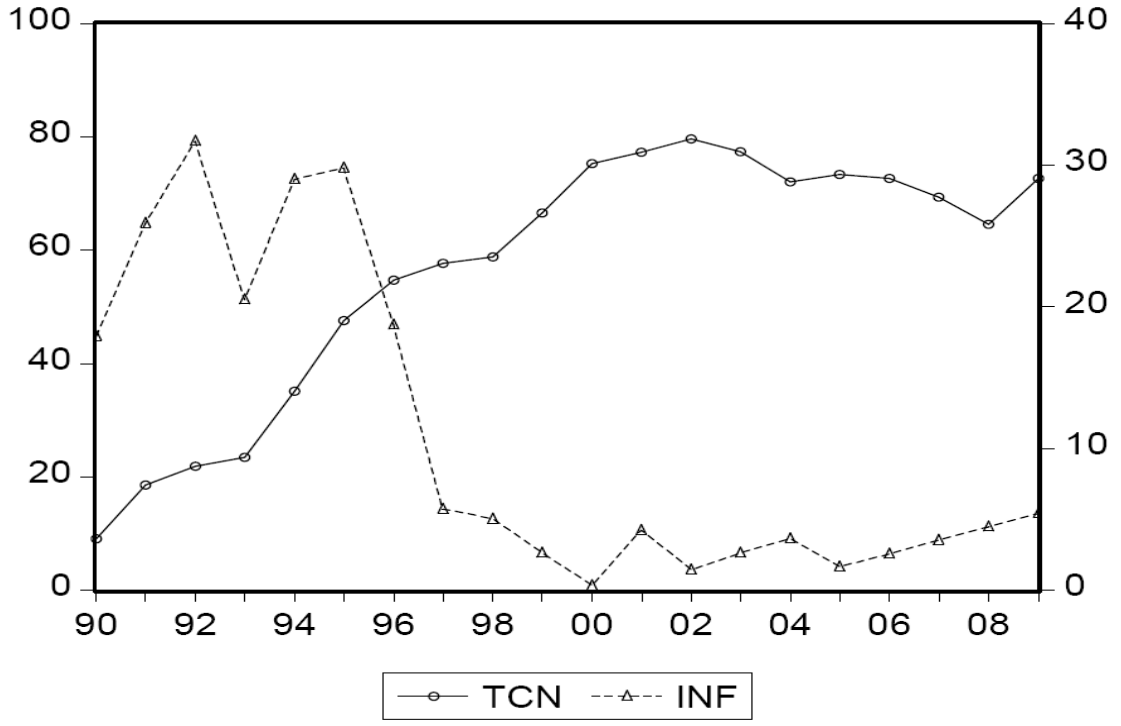

المصدر: من إعداد الباحثة

الشكل رقم (09) : تطور احتياطي سعر الصرف الاسمي ومعدل التضخم في الفترة 1990-2009

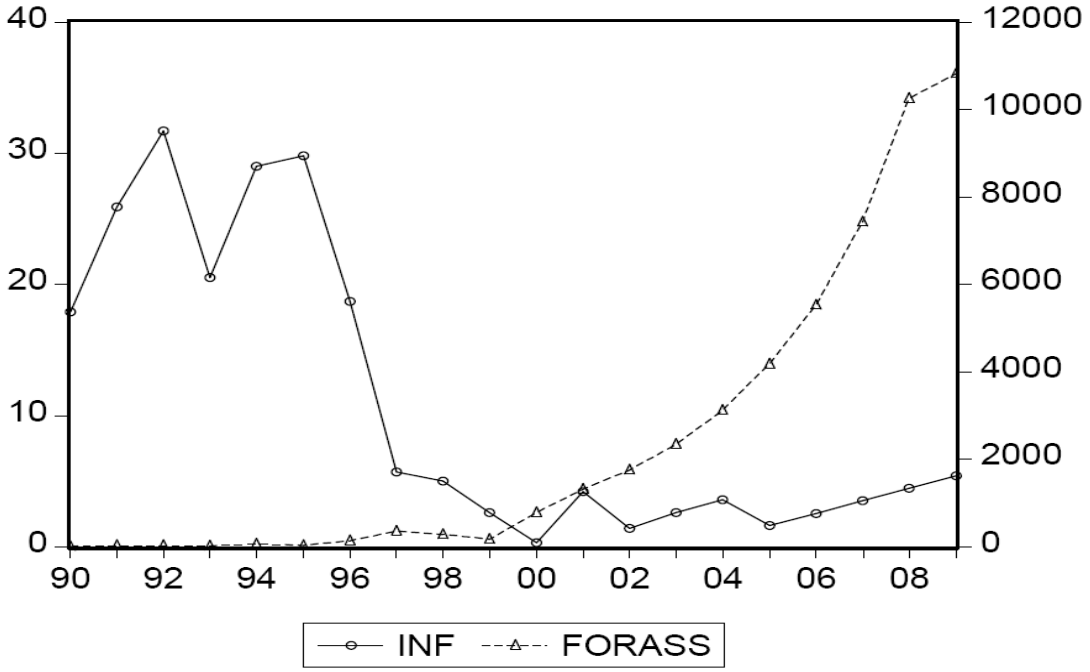

المصدر: من إعداد الباحثة.

من خلال الشكلين السابقين، نلاحظ انه في المرحلة الأولى الممتدة من سنة 1990-1998، أي خلال فترة التثبيت والتعديل الهيكلي، أن سعر الصرف الدينار انتقل من 9دج للدولار سنة 1990 إلى 21.8د.ج سنة 1992، انعكس ذلك الارتفاع على معدل التضخم من 17.9% سنة 1990 إلى 31.7د.ج سنة 1992، وفي سنة 1994 قام مجلس النقد والقرض بتخفيض آخر بنسبة 40.17 % ارتفع سعر الصرف خلالها من 23.4د.ج للدولار إلى 35.1د.ج للدولار، انعكس ذلك على معدل التضخم من 20.5% سنة 1993 إلى 29 % سنة 1994.

أدت سياسة التعديل المعتمدة على التخفيض المستمر لسعر الصرف إلى ارتفاع معدلات التضخم بشكل كبير جدا استمرت أثارها إلى غاية سنة 1997 كما هو موضح في الشكل.

عرفت المرحلة الممتدة من 1999-2009 استقرار سعر الصرف ونمو الاحتياطات الرسمية بشكل سريع، فقد أدى استقرار سعر الصرف ونمو الاحتياطات الرسمية إلى ضبط التضخم في حدود دنيا كما يوضحه الشكل.

من جهة أخرى يتضح من خلال الشكل، أثر احتياطات الصرف على معدل التضخم من خلال تحقيق الاستقرار النقدي، والتحكم في السيولة النقدية، وذلك بالاعتماد على احتياطات

الصرف كمقابل للتوسع النقدي، وعدم اللجوء إلى التمويل بالعجز من خلال تراجع القروض للدولة.

الشكل رقم (10): تطور سعر الصرف الاسمي ومؤشر أسعار الاستهلاك في الفترة 1990-2008

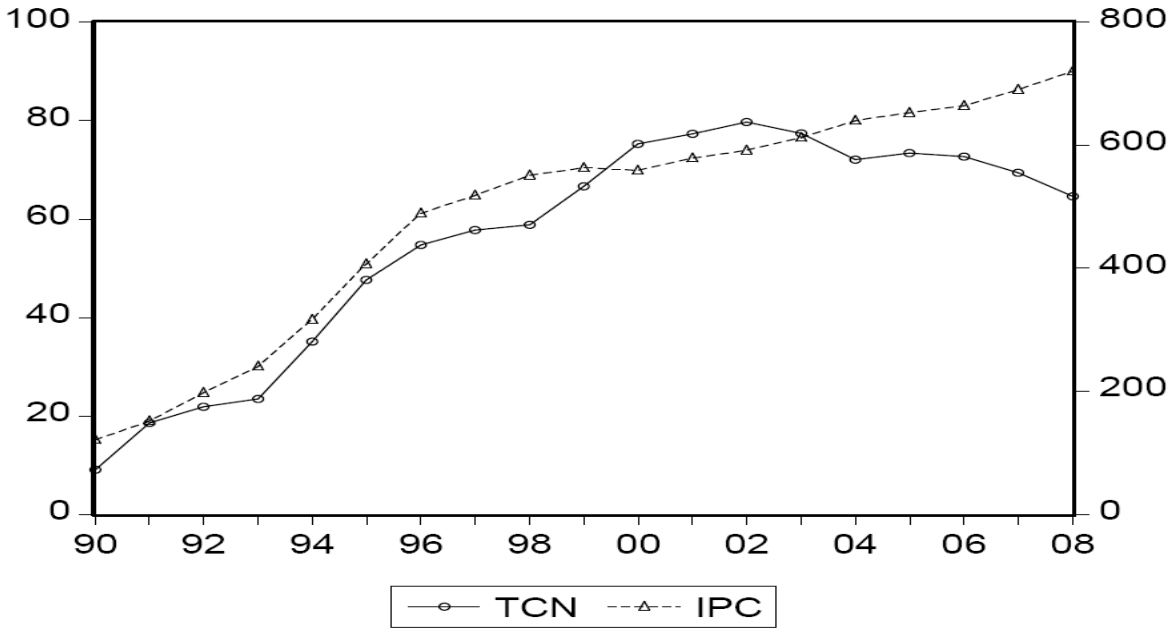

المصدر: من إعداد الباحثة

من خلال الشكل، نلاحظ أن هناك توافقا كبيرا في الاتجاه العام لكل من مؤشر أسعار الاستهلاك وسعر الصرف، مما يعكس العلاقة القوية بينهما، فمؤشر أسعار الاستهلاك يمثل تطور قيمة العملة على الصعيد الداخلي، وهو ما يتضح من خلال الارتفاع المستمر للأسعار عبر الزمن، وسيعكس سعر الصرف تطور قيمة العملة على الصعيد الخارجين ويظهر أنها في تدهور مستمر عبر الزمن، مما يمكننا من القول أن مؤشر أسعار الاستهلاك وسعر الصرف وجهان لعملة واحدة، وان سعر الصرف يؤثر في مؤشر أسعار الاستهلاك[1].

[1]- بوخاري لحلو موسى، "سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية-دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي"، مكتبة حسن العصرية، بيروت، ط1، 2010، ص 325-326.

الخلاصة:

تعد الجزائر من الدول النامية التي تسعى دوما الى اصلاح نظامها المالي والنقدي، لانه ركيزة أساسية للنظام الاقتصادي الكلي رغم المشاكل والعراقيل التي لحقت باقتصادها، فالعملة الوطنية اهم عناصر النظام النقدي في الدولة ، فهي تعبر عن العلاقة القائمة بين الأصول المالية والنقدية الأجنبية الموجودة في الدولة والطلب على السلع والخدمات الأجنبية ، كما تحدد قدرتها الشرائية داخليا وتبين علاقة الاقتصاد الوطني بشركائه الأجانب.

فمنذ منتصف الثمانينات وبعد الازمة البترولية 1986 وجدت الجزائر نفسها امام تحدي التخلي عن النظام الاشتراكي والتوجه لاقتصاد السوق الذي فرض عليها إرساء إصلاحات على العديد من الأصعدة كان نظام سعر الصرف احد أهمها ما استدعى احداث إصلاحات على النظام المالي و النقدي والذي افرز بعد فترة من المخاض تدهور شديد في سعر صرف الدينار لم يعرفه من قبل فبين ديسمير 1988 واكتوبر 1991 فقد الدينار 29.3% من قيمته امام الدولار وواصل الانخفاض الى ان وصل سنة 2013 حوالي 78.15 دينار جزائري مقابل دولار واحد بعد ان كان سنة 1988 يساوي 6.63 للدولار الواحد، وبقي الدينار يسجل انخفاضات كبيرة الى غاية بداية سنة 2016 حيث بلغ سعر الصرف نهاية شهر أكتوبر 2016 حوالي 110.75 دينار للدولار الواحد في السوق الرسمية .

الفصل الثالث:

نمذجة ظاهرة التضخم في الجزائر في الفترة 1980-2020باستخدام نموذج ARDL

الفصل الثالث: نمذجة ظاهرة التضخم في الجزائر في الفترة 1980-2020 باستخدام نموذج ARDL

المبحث الأول: التحليل النظري للاقتصاد القياسي

المبحث الثاني : المنهجية المستخدمة في نمذجة التضخم في الجزائر باستخدام متغيرات الدراسة خلال الفترة 1980-2020

المبحث الثالث : المخرجات وتحليل النتائج

الفصل الثالث:

مقدمة الفصل:

بعد الدراسة النظرية التي جاءت في الفصلين السابقين حول التضخم واهم المتغيرات الاقتصادية الكلية المستخدمة في النموذج المتبع، سنحاول من خلال هذا الفصل الذي يمثل الجانب التطبيقي للبحث تطبيق الدراسة القياسية على متغيرات النموذج باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع حيث يشتمل الفصل على الطريقة والمنهجية والأسلوب القياسي والنتائج التي تم التوصل اليها من خلال تطبيق الأساليب القياسية على بيانات الدراسة ومن ثم تحليلها احصائيا وإيجاد التفسيرات والتعديلات الاقتصادية التي تتناسب مع نتائج التحليل القياسي.

حيث تم تقسيم الفصل الى ثلاثة مباحث المبحث الأول يتضمن توصيف النموذج المستعمل في الدراسة، المبحث الثاني فحص وتقدير النموذج، والمبحث الثالث يتضمن عرض النتائج المتوصل اليها.

حيث جاء في المبحث الأول توصيف وعرض نموذج الدراسة من خلال عرض المنهجية القياسية والاحصائية المتبعة في التحليل وذلك من خلال استخدام المناهج والأساليب القياسية الحديثة التي تدرس العلاقات والتاثيرات طويلة الاجل بين المتغيرات الاقتصادية والتي تتمثل في أساليب تحليل نماذج انحدار السلاسل الزمنية المتكاملة وذلك من خلال دراسة جذور الوحدة للسلاسل الزمنية لتحديد درجة سكونها (تكاملها) ومن ثم تحليل التكامل المشترك للتحقق من وجود علاقة تكاملية طويلة الاجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.اما المبحث الثاني فقد خصص لتقدير هذه العلاقة باستخدام منهجية (ا ردل)وعرض الدراسة لاهم نتائج التحليل الاحصائي والقياسي ومن ثم تقدير نموذج الدراسة، في حين يتضمن المبحث الثالث النتائج المتوصل اليها من خلال الدراسة بغرض معرفة اهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في التضخم في الاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول: التحليل النظري للاقتصاد القياسي

مقدمة:

منذ منتصف القرن الماضي بدأ القياس الاقتصادي يحظى باهتمام المزيد من الدارسين للعلاقات الاقتصادية وصار استخدامه أداة مهمة في تحليل تلك العلاقات والوصول إلى نتائج وقياسات دقيقة.

1- تعريف الاقتصاد القياسي:

إن مصطلح اقتصاد قياسي économétrie يحتوي على كلمة اقتصاد وهي جدر هذا المصطلح وذلك لان ميدان استعماله الأساسي هو معالجة الظواهر الاقتصادية الجزء الآخر لهذا المصطلح وهو كلمة القياسي وتعني الحساب،القياس، أي التقدير الكمي للأشياء[1] إذن موضوع الاقتصاد القياسي هو التعبير الكمي عن ظاهرة اقتصادية ما والعوامل التي تتحكم فيها وتقديمها في شكل علاقات رياضية (معادلات،دوال،... الخ) تكون متغيراتها عبارة عن مقادير اقتصادية، بمعنى تحويل المشكلة الاقتصادية من شكلها النظري العام إلى شكل كمي تحكمه علاقات كمية رياضية يمكن أن تعالج باستعمال الطرق والتقنيات الرياضية الإحصائية، فموضوع الاقتصاد القياسي إذن هو النمذجة الاقتصادية أي بناء النماذج الرياضية الاقتصادية.

ويعد "باول كيومبا" Baul Kumba أول من استخدم هذا الاصطلاح عام 1910[2] وكان الاقتصادي "هنري ل.مور" Henry L. More أحد أوائل الاقتصاديين الذين استخدموا الإحصاءات بانتظام لكي يختبروا عن طريق التجربة والخطأ العلاقات الاقتصادية ومنها مثلا النظرية التي تربط بين الأجر وإنتاجية العمل الحدية[3] بعد ذلك لعب "رينجر فريش" Ragner Anton Kittil Frish (1895-1973) دورا حاسما في إنشاء وتنظيم الفرع العلمي الجديد الذي استقرت تسميته على القياس الاقتصادي وشهدت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية نشأة وتطور النماذج الاقتصادية الكلية الكبرى التي كان "لورنس كلاين" أول مهندسيها[4].

عرف ثلاثة من كبار الفكر القياسي: "ساموبلسن" Samuelson و"كوبمانس" Koopmans و"ستون" Stone الاقتصاد السياسي كما يلي: «الاقتصاد القياسي فرع من فروع علم الاقتصاد يستخدم التحليل الكمي للظواهر الاقتصادية المبني على أساس التماسك بين النظرية والمشاهدة متخذا في ذلك أساليب استدلال ملائمة»[5].

النموذج هو تقديم أو عرض مبسط وعام للوضعية المعقدة التي عادة ما تكون عليها الظاهرة في الطبيعة، وهو يعكس العناصر الأساسية التي تتحكم في هذه الظاهرة المدروسة

---

[1]- مكيد علي،"الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة"، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص09

[2]- كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف الزبيدي،"القياس الاقتصادي النظرية والتحليل"، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، ط1، 2011، ص19.

[3]- كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف الزبيدي، المرجع السابق، ص19.

[4]- كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف الزبيدي، المرجع نفسه، ص21.

[5]- محمد عبد السميع عناني، "التحليل القياسي والإحصائي للعلاقات الاقتصادية"، مدخل حديث باستخدام اس بي اس اس، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص05.

وعلاقات التأثير المتبادل بينها. فالنموذج هو الأداة التي يستعملها الباحث من اجل محاولة فهم وتفسير الظواهر أولا، ثم التمكن من تقديرها والحصول على توقعات بتطورها في المستقبل. تكمن صعوبة النمذجة في ضرورة إبراز العناصر الأساسية للظاهرة من وجهة نظر المشكلة المراد تفسيرها من طرف الباحث.

فالظاهرة الوحيدة يمكن أن تكون لها عدة نماذج مختلفة على حسب الهدف الذي يريد الباحث أن يصل إليه وعلى حسب المشكلة التي يريد معالجتها.

يستند النموذج في تكوينه على نظرية ما والنظرية تستند إلى فرضيات وملاحظات لتفسير الظاهرة المدروسة، فالنظرية الاقتصادية تعطينا الأساس النظري العام لطبيعة الظاهرة ونمط عملها، ما هي العناصر الأساسية التي تتحكم فيها وطبيعة العلاقات الموجودة بينها أي شكل التأثير المتبادل بينها بالاعتماد على هذا الأساس النظري يقوم باحث الاقتصاد القياسي بتشكيل النموذج المفترض ثم تقديره أي حساب معاملاته وفي الأخير تقييمه ومنها يعتمد أو يرفض.

2- علاقة الاقتصاد القياسي بالعلوم الأخرى:

يرتبط الاقتصاد القياسي ارتباطا وثيقا بالنظرية الاقتصادية والاقتصاد الرياضي والإحصاء. فالنظرية الاقتصادية تقوم بوجه عام بدراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية وما ينبغي أن تكون عليه هذه العلاقات. والاقتصاد الرياضي يهتم بالتعبير عن النظرية الاقتصادية في شكل رياضي أي في صورة معادلات يعبر فيها عن العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في صورة رمزية غير أن الاقتصاد الرياضي في صياغته الرياضية للنظرية الاقتصادية لا يهتم بالحصول على القيم العددية لمعالم العلاقات الاقتصادية، وهذا هو الدور الذي يقوم به الاقتصاد القياسي والذي يمكننا من الحصول على مثل هذه التقديرات العددية بالإضافة إلى اختبار النظريات الاقتصادية والتحقق العملي من صحتها.

ويتخذ الاقتصاد القياسي طرقا في التحليل هي طرق الإحصاء الرياضي وذلك لملاءمتها لطبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية. وإضافة إلى ذلك يلعب الإحصاء الاقتصادي دورا في الاقتصاد القياسي فهو يهتم أساسا بتجميع البيانات الاقتصادية وتسجيلها وتبويبها ثم عرضها في صورة جداول أو خرائط وتلك البيانات التي يقوم الإحصاء الاقتصادي بتجميعها تمثل البيانات الأولية التي يعتمد عليها الاقتصاد القياسي.ومعنى ذلك بعبارة أخرى أن الإحصاء الاقتصادي يغذي الاقتصاد القياسي بالمادة اللازمة للتحليل في صورة بيانات مجمعة ومبوبة وبدون هذه البيانات تصبح عملية القياس غير ممكنة إن لم تكن مستحيلة.

غالبا ما تشير النظرية الاقتصادية إلى وجود علاقة في المدى الطويل بين متغيرين أو عدد من المتغيرات. وحتى لو ابتعدت هذه المتغيرات عن قيمتها التوازنية فإنها توجد قوى تعيدها إلى التوازن وتضمن بذلك تحقيق العلاقة في المدى الطويل. إلا أن دراسة العلاقة في المدى الطويل تضعنا أمام مشكلة تتمثل في أن معظم السلاسل الزمنية (خاصة التي تمثل

متغيرات اقتصادية كلية) غير مستقرة، وفي حالة غياب صفة الاستقرار فإن الانحدار الذي نحصل عليه بين متغيرات السلاسل الزمنية يكون غالبا انحدارا زائفا وهذا ما بينته دراسة كل من Granger. C. W. J و Newbold. P (1974).

صحيح أن المفاضلة تسمح بإعادة الاستقرار لهذه السلاسل الزمنية، ولكنها في هذه الحالة قد تفقد كل المعلومات المرتبطة بسلوك هذه المتغيرات في المدى الطويل، الأمر الذي يشكل إزعاجا إذا كان اهتمامنا محصورا بالعلاقة في المدى الطويل. في هذه الحالة يستعمل اختبار التكامل المتزامن (Cointégration test) الذي أدخل من طرف C.W.J.Granger (1981)، والذي يسمح بدراسة العلاقة في المدى الطويل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة و المتكاملة من نفس الدرجة، كما يسمح بالتغلب على مشكلة الانحدار الزائف الذي يمكن أن يظهر بين السلاسل الزمنية غير المستقرة.

اقترح كل من Engle. R. F و C.W.J.Granger (1987) طريقة لاختبار علاقة التكامل المتزامن على مرحلتين. تقوم المرحلة الأولى على تقدير علاقة الانحدار التالية باستخدام طريقة المربعات الصغرى:

$$X_t = \alpha + \beta Y_t + e_t \ldots\ldots\ldots(1)$$

في حين تقوم المرحلة الثانية على اختبار استقرارية حد الخطأ العشوائي U_t لمعادلة الانحدار السابقة. فإذا كانت هذه الأخيرة مستقرة عند المستوى I(0)، فهذا يعني وجود علاقة تكامل متزامن ما بين المتغيرين X و Y.

لدراسة العلاقة في المدى الطويل بين مجموعة متغيرات متكاملة من نفس الدرجة، هناك أيضا اختبار التكامل المتزامن لـ Johansen (1988)، الذي يسمح بحساب عدد علاقات التكامل المتزامن من خلال حساب عدد أشعة التكامل المتزامن، والمسماة برتبة مصفوفة التكامل المتزامن. ويقوم هذا الاختبار على تقدير النموذج التالي:

$$\Delta Y_t = A_0 + A_1 \Delta Y_{t-1} + A_2 \Delta Y_{t-2} + \ldots\ldots\ldots\ldots + A_p \Delta Y_{t-p+1} + \pi Y_{t-1} + \varepsilon \quad \ldots(2)$$

حيث أن:

المصفوفة π تكتب على الشكل التالي: $\pi = \sum_{i=1}^{p} A_{i-1}$

p: عدد التأخرات في النموذج.

$R_g(\pi_p) = r$ رتبة المصفوفة π، والتي تمثل عدد علاقات التكامل المتزامن.

وفي هذا الصدد، أثبت كلٌ من Engle. R. F و C.W.J.Granger (1987) أنه يمكن تقدير العلاقة الحقيقية بين السلاسل الزمنية التي تربط بينها علاقة تكامل متزامن من خلال

تمثيلها بنموذج لتصحيح الأخطاء *ECM*. و يمكن تمثيل نموذج لتصحيح الأخطاء ما بين متغيرين مثلا بالمعادلة التالية:

$$\Delta X_t = \alpha_0 + \alpha_1 e_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} \alpha_i \Delta X_{t-i} + \sum_{j=1}^{n} \alpha_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots(3)$$

حيث يمثل e_{t-1} حد تصحيح الخطأ المقدر في المعادلة (2)، و الذي يشير ضمنيا إلى سرعة التكيف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، أي أنه يقيس مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحرافات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير عن قيمها التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة.

حيث أن:

j: عدد التأخرات في النماذج و التي تحدد باستعمال معامل Schworz و Akaike.

وكما هو معروف يمكن تطبيق هذا الاختبار لمستويات المتغيرات، أو للفرق بين القيم المتتالية لكل متغير.

يتطلب إجراء اختبارات التكامل المشترك أن تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة وبالتالي لا يمكن إجراؤها بوجود متغيرات متكاملة بدرجات مختلفة ، أي I(0) أو I(1). لذلك ظهر نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL Autoregressive distributed lag) (model كأفضل بديل لكونه لا يتطلب أن تكون المتغيرات المقدرة لها نفس رتبة التكامل .

يتم اختبار التكامل المشترك باستخدام ARDL من خلال أسلوب "اختبار الحدود Bound Test" المطور من قبل Pesaran et al (2001) حيث تم دمج نماذج الانحدار الذاتي (Autoregressive Model AR) ونماذج فترات الإبطاء الموزعة Distributed lag Model. في هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وإبطائها بفترة واحدة أو أكثر.[1]

وتتميز طريقة ARDL عن الطرق التقليدية المستخدمة لاختبار التكامل المشترك بمزايا عديدة:

1- يمكن تطبيقها بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات محل الدراسة متكاملة الرتبة صفر I(0)أو متكاملة من الرتبة واحد صحيح I(1) أو متكاملة من درجات مختلفة، أي يمكن تطبيقها عندما تكون رتبة التكامل غير معروفة أو ليست موحدة لكل المتغيرات محل الدراسة.

[1]Pesaran, M., Shin, Y. and Smith, R.(2001). Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships. *Journal of Applied Econometrics*, Vol.16, pp. 289-326.

2- أن نتائج تطبيقها تكون جيدة في حالة ما إذا كان حجم العينة (عدد المشاهدات) صغيرا وهذا على عكس معظم اختبارات التكامل المشترك التقليدية التي تتطلب أن يكون حجم العينة كبيرا حتى تكون النتائج أكثر كفاءة .

3- أن استخدامه يساعد على تقدير مكونات (علاقات) الأجلين الطويل والقصير معا في الوقت نفسه في معادلة واحدة بدلا من معادلتين منفصلتين.[1]

شهدت نظرية النمذجة في الاقتصاد القياسي تطورا كبيرا خلال العقد الماضي تمثلت في تحولها من التحليل الاقتصادي الساكن إلى التحليل الديناميكي للعلاقات الاقتصادية، مما أهلتها للعب دور أكثر أهمية في تقييم وتحليل السياسات واتخاذ القرارات.في هذا المبحث سنتناول منهجية الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزعة Autoregressive distributed lag (ARDL) كأحد المنهجيات الحديثة في سياق الاقتصاد القياسي الديناميكي.

المطلب الثالث: منهجية الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزعة (ARDL):

تأتي فكرة منهجية الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزعة Auto regressive distributed lag model (ARDL) في سياق تطور نظرية النمذجة في الاقتصاد القياسي من نماذج التحليل الاقتصادي الساكن إلى نماذج التحليل الديناميكي وذلك باستصحاب تأثير عنصر الزمن التي يتسم بها طبيعة معظم متغيرات الاقتصاد الكلي من جهة، ومعالجة أوجه القصور الذي صاحبت اختبارات التكامل المشترك التقليدية في استيعاب متغيرات متباينة درجة تكاملها من جهة أخرى.

حيث قدم منهجية ARDL من قبل بيساران وطوره بيساران وآخرون

(pesaran & shin,1995,1999 ;pesaran et al .2001) كمنهج جديد من خلال دمج نماذج الانحدار الذاتي Auto regressivemodel ونماذج فترات الإبطاء الموزعة Distributed lag model في نموذج واحد عرف بمنهجية الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزعة Auto regressive distributed lag model (ARDL).

تعريف نموذج ARDL:

يعتبر نموذج الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزعة ذلك النموذج الذي يحتوي انحداره على القيم المتباطئة للمتغير التابع وقيم المتغيرات المستقلة الحالية وإبطائها بفترة واحدة أو أكثر.

[1] - Narayan, P. (2005).The saving and investment nexus for China: Evidence from cointegration tests. *Applied Economics*, Vol. 37, pp.1979–1990.

ودائما يرمز له بـ ARDL (p ,q1,.,.,.,.,., qk) حيث أن (p) عدد فترات الإبطاء للمتغير التابع، q1 عدد فترات الإبطاء للمتغيرات المستقلة[1].

الصيغة العامة لنموذج ARDL:

بافتراض وجود علاقة بين المتغير التابع (Y) ومتجه المتغيرات المستقلة (X)، فان الصيغة الرياضية للنموذج ARDL في صيغته العامة يمكن كتابته على النحو التالي:

حيث أن:

:متجه الحد الثابت للمعادلات المقدرة.

:متجه عمودي يضم المتغيرات الداخلة في النموذج .

:معامل التأثيرات المباشرة .

: مصفوفة المعاملات المقدرة.

: عدد مدد التباطؤ الزمني للمتغير التابع.

: عدد مدد التباطؤ الزمني للمتغيرات المستقلة.

: المتغيرات المفسرة التي ليست لها مدد تباطؤ زمني (q_j) ويسمى بالمتغيرات الساكنة.

: المتغيرات المفسرة التي لها مدد تباطؤ ويسمى بالمتغيرات الديناميكية.

: متجه الأخطاء العشوائية الذي له وسط حسابي يساوي صفر وتباينا ثابتا وليس لها ارتباطات ذاتية متسلسلة فيما بينها خلال المدد الزمنية المختلفة.

خصائص منهجية ARDL:

تمتاز منهجية ARDL بالعديد من الخصائص يمكن تلخيصها فيما يلي[2]:

1) تمتاز بإمكانية جمع متغيرات ذات أكثر من مستوى من الاستقرار مثل I(0) وI(1)، ولا يشترط أن تكون جميعها مستقرة عند نفس المستوى مثل I(0)، والشرط الوحيد هو أن لا تكون المتغيرات المستقلة متكاملة من الدرجة الثانية I(2) أو رتبة أعلى.
2) من خلال منهجية ARDL يمكن تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع مع المتغيرات المستقلة في المدى القصير والطويل (Short run and long run)، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

[1] عادل عبد الله ادم محمد،"استخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة في قياس محددات الإنفاق الاستثماري في السودان 1980-2015، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد القياسي،كلية الدراسات العليا جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ص72.

[2] عادل عبد الله ادم محمد، مرجع سبق ذكره، ص72.

3) تعتمد منهجية ARDL على خاصية schwarz Bayesian criteria (SBC) والتي تستخدم لتحديد الحد الأمثل من الابطاءات الزمنية (Optimal lag Length).

4) يعطي منهجية ARDL نتيجة تصحيح الخطأ Error Correction Model (ECM) والتي تقيس قدرة النموذج في العودة إلى التوازن بعد حدوث خلل أو اضطراب نتيجة لأمر طارئ.

5) تعمل منهجية ARDL على إزالة المشاكل المتعلقة بالارتباط الذاتي (Auto correlation)، وبالتالي النتائج التي تحصل من تقدير نموذج ARDL تعد نتائج كفؤة وغير متحيزة.

6) تمتاز منهجية ARDL بأنها يمكن تطبيقها على عينات صغيرة الحجم.

خطوات تطبيق منهجية الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزعة ARDL:

هنالك عدد من الخطوات يجب إتباعها عند تطبيق منهجية ARDL يمكن تلخيصها في:

الخطوة الأولى: اختبار وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل)، وذلك باستخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد Unrestricted Error Correction Model (UECM) المشتق من الصيغة العامة للنموذج ARDL والذي يأخذ الصيغة التالية:

$$\Delta Y_t = \alpha + \sum \lambda ipi = 1\Delta Y_{t-i} + \sum \delta iqi$$
$$= 0\Delta X_{t-i} + \propto 1Y_{t-1} + \propto 2X_{t-1} + et$$

حيث أن :

: الفروق الأولى للمتغيرات.

:حد الخطأ العشوائي

: معاملات العلاقة قصيرة الأجل .

: معاملات العلاقة طويلة الأجل.

ويتم التحقق من وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) بين المتغيرات باستخدام اختبار الحدود Bounds test حسب اجراء Pesaran et al (2001) الذي يستند على اختبار Wald Test(F) لاختبار الفروض التالية :

فرض العدم: عدم وجود تكامل مشترك $H_0 : a_1 = a_2 = 0$

مقابل فرض البديل : وجود تكامل مشترك $H_1 : a_1 \neq a_2 = \neq 0$

وعليه رفض فرضية العدم تعتمد على مقارنة قيمة (F) المحسوبة بالقيم الجدولية ضمن الحدود الحرجة Critical bounds المقترحة من قبل Pesaran et al (2001) حيث يتكون الجدول من حدين، قيمة الحد الأدنى Lower critical bound, LCB تفترض ان المتغيرات متكاملة من صفر I(0)، وقيمة الحد الأعلى Upper critical bounds, UCB وتفترض ان المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى I(1). لذلك اذا كانت قيمة F المحسوبة اكبر من UCB ففي هذه الحالة يتم رفض فرضية العدم وقبول فرضية البديلة (وجود تكتمل مشترك)، على نقيض ذلك، اذا كانت قيم F المحسوبة اقل من LCB وUCB ففي هذه الحالة تكون النتيجة غير محسومة[1].

الخطوة الثانية: في حال وجود تكامل مشترك بين المتغيرات يتم تقدير معادلة الاجل الطويل باستخدام معادلة الصيغة العامة لنموذج ARDL وفيه يتم اختبار رتبة فترة الابطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) المشتق من الصيغة العامة لنموذج ARDL والتي من خلالها يمكن التخلص من مشكلة الارتباط التسلسلي في الأخطاء العشوائية، وذلك باستخدام المعايير الإحصائية المعدة لذات الغرض والمتمثلة في معيار خطأ التنبؤ النهائي final prediction error (Fpe :1969)، اختبار اكايك Akaike information criterion(AIC :1973) ، اختبار –كيونن Hannan-Quinn (HQ :1978)، اختبار شوارتز schwarz information criterion(SIC :1979) ، وتكون فترة الابطاء المثلى هي الفترة التي تملك اقل قيمة من المعايير الإحصائية المقدرة أعلاه، وأوصى Pesaran.M & Pesaran.B, (2009) باختبار فترتي ابطاء كحد اقصى بالنسبة للبيانات السنوية[2].

الخطوة الثالثة:لالتقاط ديناميكية الاجل القصير (علاقة قصيرة الاجل) بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع، سيتم بناء نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model (ECM) و يمثل معامل تصحيح الخطأ مقياس سرعة التكيف التي يتم بها تعديل الاختلال في التوازن في الاجل القصير باتجاه التوازن في الاجل الطويل[3].

الخطوة الرابعة:اجراء الاختبارات التشخيصية وهي خطوة مهمة للتأكد من جودة النموذج المستخدم في التحليل وخلوه من المشاكل القياسية، وذلك من خلال اجراء مايلي:

اختبار الارتباط التسلسلي Serial Correlation بين الأخطاء العشوائية لكشف مدى وجود مشكلة ارتباط ذاتي لبواقي معادلة الانحدار من عدمه. وذلك من خلال استخدام اختبار Lagrange Multiplier (LM).

[1] عادل عبد الله ادم محمد، مرجع سبق ذكره ،ص74

[2]Pesaran.M & Pesaran.B,Time series econometrics :using microfit 5.0 oxford :oxford University Press,(2009).

[3] عادل عبد الله ادم محمد، مرجع سبق ذكره، ص75.

اختبار ملائمة الشكل الدالي للنموذج وذلك من خلال Ramsey Resetالخاص بالتعرف على مدى ملائمة تحديد او تصميم النموذج من حيث نوع الشكل الدالي أي خلوه من مشكلة عدم التحديد.

اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي معادلة الانحدار للتحقق من مشكلة التوزيع غير الطبيعي لبواقي معادلة الانحدار وذلك باستخدام اختبار Normality ل Jarque-Bera.

اختبار فرضية عدم ثبات حد الخطأ باستخدام اختبار ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي من خلال استخدام اختبار Auto regressive Conditional Hetero scedasticity (ARCH) لاختبار ثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر.

الخطوة الخامسة: اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج ARDL المقدر في الاجل القصير والطويل للتاكد من وجود أي تغيرات هيكلية فيها عبلر الزمن، وذلك من خلال استخدام اختبارين هما:

1-اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابعة Cumulative sum of Recursive Residual (CUSUM).

2-اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة Cumulative Sum of Recursive Squares Residual (CUSUMSQ)

ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات النموذج المقدرة بصيغة UECM لنموذج ARDL اذا وقع الشكل البياني لاحصائية كل من CUSUM وCUSUMSQ داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، ومن ثم تكون هذه المعاملات غير مستقرة اذا انتقل الشكل البياني لاحصاء الاختبارين خارج الحدود عند المستوى المعنوية المعنية[1].

المبحث الثاني: المنهجية المستخدمة في نمذجة التضخم في الجزائر باستخدام متغيرات الدراسة خلال الفترة 1980-2020

يتضمن النموذج القياسي المقترح لقياس اثر المتغيرات الاقتصادية على التضخم في الاقتصاد الجزائري مجموعة من المتغيرات يعبر عنها بدالة رياضية يتم تحديدها من خلال الادبيات متمثلة في النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، حيث تعتبر الخطوة الأولى

[1]Pesaran.m & Pesaran.B , working with microsoft 4.0 :interactive Econometric Analysis, Oxford :oxford university press, 1997.

والاساسية التي يقوم بها الباحث في الاقتصاد القياسي والذي يهدف للتعرض لظاهرة اقتصادية معينة، وذلك بالتعبير عن الظاهرة في صياغ رياضي يشمل الخطوات التالية:

تحديد متغيرات النموذج

تحديد الشكل الرياضي للنموذج

تحديد القيم والاشارات المسبقة للمعالم.

المطلب الأول: تحديد المتغيرات

اعتمدت الدراسة في تحديد متغيرات النموذج القياسي على عدة مصادر وهي :

1/ مصادر النظرية الاقتصادية

2/ المعلومات المتاحة عن دراسات قياسية سابقة

3/ أبحاث مختلفة متعلقة بالظاهرة قيد الدراسة

وبما ان الدراسة تسعى الى التعرف على مختلف محددات التضخم في الجزائر ولذلك فان المتغيرات تشمل مايلي:

***المتغير التابع:** معدل التضخم المعبر عنه بمؤشر أسعار الاستهلاك

حيث يعتبر هذا المقياس اكثر المقاييس المستخدمة كمؤشر على وجود التضخم اذ انه يعكس مقدار التغير في المكتسبات التي يستطيع المستهلك العادي الحصول عليها سواء كانت مكتسبات سلعية او خدمية. ويتفق المحللون على أهمية الرقم القياسي لاسعار المستهلك، كونه يعكس التدهور الذي يطرا على القوة الشرائية للنقود، كما يعد التطور الذي يطرا على على الرقم القياسي لاسعار المستهلك، وذلك بسبب الأهمية الخاصة التي يحتلها الانفاق على الطعام و الشراب في نمط الانفاق الستهلاكي لغالبية السكان في الريف والحضر، ولهذا كان للتغير الذي يطرا على أسعار هذه السلع دلالة خاصة لانه يتصل لاهم مقومات الحياة، وهي اشباع الحاجات الأساسية للفرد[1].

المتغيرات المستقلة:

وقد تم تحديدها بالمتغيرات التالية:

1/ المعروض النقدي

[1] يوسف فالح الحنيطي،اثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجالرة الخارجية في الأردن، رسالة ماجستير،1996 ،ص17.

2/الانفاق الحكومي

3/نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

4/معدل البطالة

5/معدل سعر الصرف الحقيقي الفعلي

صيغة النموذج:

لقد تم الاعتماد على المنهج الاقتصادي القياسي لتحديد وتقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع معبرا عنها في شكل دالة رياضية كما يلي:

$$Inf = f(dep,pibh,m2,tc,tcho)$$

الإشارات المسبقة للمعالم:

استنادا للنظرية الاقتصادية وبالرجوع الى الدراسات السابقة في هذا المجال نتوقع ان تكون إشارات المعالم كما يلي:

إشارة الثابت من المتوقع ان تكون موجبة حيث يمثل معدل التضخم عندما تكون جميع المتغيرات المستقلة تساوى الصفر.

يتوقع ان تكون إشارة معامل المعروض النقدي موجبة وذلك لوجود علاقة طردية بين معدل التضخم والمعروض النقدي.

يتوقع ان تكون إشارة معامل الانفاق الحكومي سالبة وذلك لوجود علاقة عكسية بين معدل التضخم والانفاق الحكومي.

يتوقع ان تكون إشارة معامل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سالبة وذلك لوجود علاقة عكسية بين معدل التضخم ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

يتوقع ان تكون إشارة معامل البطالة سالبة وذلك لوجود علاقة عكسية بين معدل التضخم والبطالة.

يتوقع ان تكون إشارة معامل سعر الصرف الفعلي موجبة وذلك لوجود علاقة طردية بين معدل التضخم وسعر الصرف الفعلي.

بيانات الدراسة:

تستدعي دراسة النماذج القياسية الاعتماد على بيانات دقيقة وواضحة للمتغيرات المستخدمة في النموذج قصد توصيف النموذج القياسي الذي اعتمد على سلسلة زمنية طويلة نسبيا 1980-2020 حتى تعكس نتائج واقعية وتعطى دقة واستقرار العلاقات التي يعكسها نموذج الدراسة، تم الاعتماد على معطيات البنك العالمي المتعلقة بالاقتصاد الجزائري.

طرق اختبار بيانات النموذج:

اختبار استقرار بيانات السلاسل الزمنية (اختبارات جذر الوحدة)**.**

تستخدم اختبارت جذر الوحدة بهدف التحقق من سكون السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكامل كل سلسلة (درجة سكونها) حيث يعد شرط السكون شرطا أساسيا من شروط تحليل السلاسل الزمنية للوصول الى نتائج سليمة ومنطقية وتعتبر السلاسل الزمنية ساكنة اذا تحققت الشروط التالية:

1/ ثبات المتوسط الحسابي للقيم عبر الزمن.

2/ ثبات التباين عبر الزمن.

3/ التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة المطلقة للزمن الذي يجب عنده التغاير.

يوجد على المستوى التطبيقي عدة اختبارات يمكن استخدامها لاختبار صفة السكون في السلسلة منها:

-دالة الارتباط الذاتي.

-اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فوللر البسيط 1979

-اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فوللر الموسع 1981

-اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار فيليبس-بيرون 1988

وسوف تعتمد الدراسة على تطبيق اختبار ديكي فوللر الموسع للتاكد من سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة حيث ان هذا الاختبار يعتبر الأكثر استخداما في مجال الدراسات الاقتصادية القياسية، وتتلخص عملية اختبار جذر الوحدة للسلسلة الزمنية بواسطة اختبار ديكي فوللر الموسع من خلال اجراء نموذج الانحدار الذاتي الموسع الذي يحتوي على عدد مناسب من حدود الابطاء للسلسلة الزمنية.

ومضمون هذا الاختبار اذا كان معامل الانحدار للصيغة القياسية المقترحة يساوى الواحد فان هذا يؤدي الى وجود مشكلة جذر الوحدة الذي يعني عدم استقرار بيانات السلسلة الزمنية.

2/ اختبارات التكامل المشترك

تستخدم منهجية التكامل المشترك لمعرفة العلاقة التوازنية بين المتغيرات في المدى الطويل والذي يتطلب ان تكون المتغيرات الخاضعة لهذا الاختبار غير مستقرة في مستواها ولكنها تتمتع بنفس درجة الاستقرار أي انها تصبح ساكنة بعد اخذ الفروق الأولى او الثانية.حيث يعرف التكامل المشترك بانه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين او اكثر بحيث تؤدي التقلبات في احداهما لالغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيهما ثابتة عبر الزمن [1]ويتطلب حدوث التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية ان تكون هذه السلاسل متكاملة من الدرجة نفسها كل على حدة، بمعنى ان تكون هذه السلاسل ساكنة من نفس الدرجة.

وحسب ادبيات التحليل الكمي للمؤشرات الاقتصادية بعد التأكد من سكون كل سلسلة زمنية على حدا وتحديد درجة تكامل كل سلسلة زمنية، والتاكد من وجود تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية معا ويقال ان هناك تكامل مشترك بين متغيرين او اكثر اذا اشتركا بالاتجاه نفسه أي اذا كانت لهما علاقة توازنية طويلة الاجل.

وحسب منهج القياس الاقتصادي هناك العديد من طرق اختبار التكامل المشترك ومن اشهر هذه الطرق:

-طريقة انجل- جرانجر (Engel-grange

- طريقة Johanson

- اختبار الحدود

ويعتبر اختبار كل من جوهانسن واختبار الحدود من اهم الاختبارات المستخدمة في اختبارات التكامل المشترك بين المتغيرات ويمكن استخدامها والاعتماد على نتائجها في كل من النماذج البسيطة والمتعددة.

المطلب الثاني: طرق تقدير النموذج

تم الاعتماد في تقدير النموذج على منهجية ARDL والتي تعتبر من احدث الطرق

[1] عبد القادرمحمد عبد القادر عطية،الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، دار المريخ للنشر، الرياض، 2005، ص670.

القياسية مقارنة باختبارات التكامل المشترك التي تتطلب ان تكون المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة نفسها، كما ان هذه الاختبارات تعطي نتائج غير دقيقة في حالة كون حجم العينة صغيرا، وهذا يضع شرطا على استخدام هاتين الطريقتين في تحليل العلاقات طويلة الاجل بين المتغيرات.

ونتيجة لهاتين المشكلتين أصبحت منهجية ARDL للتكامل المشترك شائعة الاستخدام في السنوات الأخيرة، والذي قدم من قبل Pesaran سنة 2001، اذ دمج فيها نماذج الانحدار الذاتي مع نماذج فترات الابطاء الموزعة في نموذج واحد، وفي هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في ابطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية وابطاءها بمدة واحدة او اكثر[1].

خطوات النمذجة القياسية لمنهجية ARDL:[2]

1 التاكد من ان المتغيرات ليست متكاملة من الرتبة الثانية، وذلك باستخدام جذر الوحدة.

2 صياغة نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد.

3 تحديد فترة التباطؤ المناسب للنموذج .

4 التأكد من أن أخطاء النموذج مستقلة ذاتيا.

5 التأكد من أن النموذج مستقر ديناميكيا.

6 تنفيذ اختبار الحدود لرؤية ما اذا كان هنالك دليل على علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات.

7 واذا كانت النتيجة إيجابية في الخطوة 6، يتم تقدير العلاقة في الاجل القصير والطويل، فضلا عن فصل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد.

8 استعمال نتائج النموذج المقدر في الخطوة 7 لقياس حركية تاثيرات العلاقة قصيرة الاجل، والعلاقة التوازنية الطويلة الاجل بين المتغيرات.

وتمتاز منهجية ARDL بالعديد من المزايا:

1 حيث يمكن ان تجمع متغيرات ذات اكثر من مستوى من الاستقرار مثل عند المستوى والفروق الأولى، ولا يشترط ان تكون جميعها مستقرة عند نفس المستوى ، وليس أي من المتغيرات المستقلة متكاملة من الدرجة الثانية او رتبة اعلى.

[1] بن عمرة عبد الرزاق،خطوات تطبيق تقنية ARDL باستخدام برنامج Eviews 10، 31 ديسمبر 2018، ص01.

[2] محمد صلاح حمد الله، استخدام نموذج ARDL لقياس اثر السياسات الاقتصادية في النمو الاقتصادي في السودان 1990-2015، رسالة ماجستير، سنة 2018، ص85-87.

2 نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع مع المتغيرات المستقلة في المدى القصير والطويل ، بالإضافة الى تحديد حجم تاثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

البرامج المستخدمة في تحليل بيانات النموذج:

اعتمدنا في الدراسة بشكل أساسي على برنامج التحليل الاحصائي والقياسي (Eviews 09)، ويعتبر هذا البرنامج من بين البرامج الحديثة الجاهزة في مجال التحليل الاقتصادي وهو عبارة عن اصدارة جديدة لمجموعة من الأدوات تتعامل مع بيانات السلاسل الزمنية، والأجهزة الحالية جاءت من معالجة السلاسل الزمنية الجزئية وقد ظهرت اول نسخة من هذا البرنامج عام 1981 وعلى الرغم من ان برنامج Eviews تم تطويره بواسطة الاقتصاديين وان معظم تطبيقاته في الاقتصاد حيث يقدم إمكانيات غير عادية لتحليل البيانات وعلاقات الانحدار، والتنبؤ بالقيم المستقبلية للبيانات وكذلك يعتبر من البرامج المفيدة في التحليل المالي وتحليل التكلفة .

الطرق المستعملة في تقييم نموذج الدراسة:

بعد اختيار الأسلوب الأمثل في في تقدير معالم النموذج ينبغي على الباحث تقييم النتائج بناءا على ثلاثة معاييروهي:

طبقا لمصادر النظرية الاقتصادية:

تعتبر النظرية الاقتصادية هي أولى المعايير التي يجب ان تستخدم لتقييم نتائج التقدير، وتشير النظرية الاقتصادية الى افتراضات محددة عن إشارات المعلمات المراد تقديرها وهذه الافتراضات تستخدم للحكم على مدى سلامة التقديرات من الناحية الاقتصادية حيث تعطي النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة وطبيعة الظاهرة محل الدراسة فكرة مبدئية عن إشارات المعلمات المقدرة وحجمها.

طبقا لمصادر النظرية الإحصائية:

يأتي دور الاختبارات الإحصائية بعد تقييم النتائج طبقا لما تقرره النظرية الاقتصادية وتعمل الدراسة من خلال الاختبارات الإحصائية على تحديد مايلي:

-التأكد من سكون المتغيرات المدرج في النموذج لانها تساعد في الوصول الى نتائج اكثر دقة.

-استخدام اختبار معامل التحديد لقياس جودة توفيق النموذج وذلك لتحديد مقدرة النموذج على تفسير الظاهرة محل الدراسة حيث انه يحدد النسبة المئوية للتغيرات الكلية في المتغير التابع التي تفسرها المتغيرات المستقلة (المفسرة).

-مدى معنوية تقديرات معالم النموذج ويتم ذلك بالتحقيق من درجة الثقة في تقديرات معلمات النموذج والتي تعبر عن مدى معنوية العوامل المؤثرة في المتغير التابع حيث تستخدم كل من اختبار(F , T).

طبقا للمعايير القياسية :

وتعمل الدراسة على تطبيق عدد من الاختبارات القياسية للتأكد من صحة الافتراضات الخاصة بالأسلوب القياسي المستخدم في التقدير كما انها توضح الخصائص التي تتصف بها المعلمات المرغوب فيها، ووفقا لهذا المعيار القياسي ينبغي على الدارس التأكد من سلامة النماذج من مشاكل القياس التي تحد من تطبيق احد فروض طريقة المربعات الصغرى العادية وتتمثل اهم مشاكل القياس في كل من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد والارتباط الذاتي للبواقي ومشكلة عدم ثبات التباين .

فحص وتقدير النموذج القياسي :

يحتوي هذا المبحث على نتائج الأساليب الإحصائية المستخدمة في تقدير النماذج القياسية للدراسة حيث تضم نتائج اختبارات جذور الوحدة (ديكي فولر الموسع، وفيليبس بيرون) لاختبار صفة السكون لبيانات متغيرات الدراسة،وكذلك اختبارات التكامل المشترك للسلاسل الزمنية بالإضافة الى نتائج تقدير النموذج وذلك على الشكل التالي:

أولا:نتائج اختبار جذور الوحدة لمتغيرات الدراسة

من بين الاختبارات التي سيتم الاعتماد عليها قصد تحديد تكامل كل سلسلة من السلاسل الزمنية تم استخدام اختبار ديكي-فوللرالموسع واختبار فيليبس بيرون

الجدول رقم 01 : يوضح نتائج اختبار كل من ADF لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	القرار	في المستوى		الفرق الأول	
	(الرتبة)	احصائيات t	القيم الحرجة	احصائيات t	القيم الحرجة
Inf	I(1)	0.207262	-2.938987	-2.717233	-2.609066 -
Dep	I(1)	-1.747578	-2.936942	-6.104760	-2.938987
Pibh	I(1) I(0)	-2.794467	-2.606857	-7.654760	-2.938932
M2	I(1) I(0)	-4.896717	-2.936942	-5.986175	-2.943427
Tc	I(1) I(0)	-5.047820	-2.951125	-3.751385	-2.951125
Tcho	I(1)	-1.049638	-2.936942	-6.140527	-2.938987

يتضح من خلال الجدول واعتمادا على اختبار ديكي –فولر الموسع وبوجود التابت ان المتغير التابع غير مستقر عند المستوى مع كل من المتغيرات(الانفاق الحكومي،ومعدل البطالة) بينما نجد كل من معدل نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام والمعروض النقدي ومعدل سعر الصرف مستقر عند المستوى لذلك تم إعادة اجراء اختبارات جدر الوحدة مرة أخرى لهذه المتغيرات فكانت النتائج تشير الى وجود سكون لهذه المتغيرات بعد الفروق الأولى عند مستوى معنوية 5بالمائة وهذا يعني ان السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى وهو ما يعتبر ممؤشر جيد لاستخدام التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية .

الجدول رقم 02: نتائج اختبار pp لمتغيرات الدراسة :

المتغيرات	القرار	في المستوى		الفرق الأول	
	(الرتبة)	احصائيات t	القيم الحرجة	احصائيات t	القيم الحرجة
Inf	I(1)	1.195800	-2.936942	-2.640436	-2.607932

Dep	I(1)	-1.715141	-2.936942	-6.189499	-2.938987
Pibh	I(1)) I(0	-2.932680	-2.606857	-7.654760	-2.938987
M2	I(1)) I(0	4.896717-	-2.936942	-23.00190	-2.938987
Tc	I(1)	-1.249462	-2.936942	-3.607131	-2.938987
Tcho	I(1)	-1.129681	-2.936942	-6.143532	-2.938987

يتضح من خلال الجدول واعتمادا على اختبار فيليبس بيرون ان السلاسل الزمنية لمعدل التضخم ،الانفاق الحكومي، معدل سعر الصرف ومعدل البطالة لم تستقر عند المستوى وعند مستوى 5 بالمائة، الا بعد تطبيق الفروقات من الدرجة الأولى لكن معدل نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام المعروض النقدي استقر عند المستوى وعند الفروقات الأولى .

وقد تم الحكم على استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات من خلال مقارنة T student المحسوبة مع قيمة student T المجدولة، وعليه بما ان السلاسل الزمنية مختلفة من حيث درجة التكامل ينبغي القيام باختبار التكامل المشترك وفق منهجية نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL وذلك لكون المتغيرات تستقر في مستويات مختلفة.

نتائج التكامل المشترك بين المتغيرات:

اختبار الحدود

الجدول يوضح نتائج الاختبار لنموذج الدراسة:

الجدول رقم 03: نتائج اختبار التكامل المشترك لمتغيرات النموذج

Value	K	F-statistic
	5	25.64
significance	11 Bound	10 Bound
10%	**3**	**2.08**
5%	**3.38**	**2.39**
2.5%	**3.73**	**2.7**
1%	**4.15**	**3.06**

المصدر: اعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews 09

يتضح من نتائج التقدير وبالنظر الى القيمة الإحصائية F نجدها 25.64 وبمقارنتها بالقيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5 بالمائة نجدها اكبر من الحد الأعلى من الجدول والبالغة 3.38 وبالرجوع الى قاعدة اتخاذ القرار يتم رفض فرض العدم القائل بعدم وجود تكامل مشترك وقبول الفرض البديل القائل بوجود تكامل مشترك وان هناك علاقة توازنية طويلة الاجل تتجه من المتغيرات المستقلة (محددات التضخم) الى المتغير التابع (معدل التضخم) .

المطلب الثالث: نتائج تقدير نموذج الدراسة

بناءا على طريقة ARDL وهي احدى الطرق الحديثة والتي تم تطويرها بواسطة باسران 2001، والتي تقيس الأثر في كل من الاجل القصير والطويل باستخدام البرنامج الاحصائي Eviews09 حيث كانت النتائج كما يلي:

جدول رقم 04:نتائج تقدير النموذج في الاجل القصير

Prob.	t-statistic	Std.Error	coefficient	Variable
0.0010	3.935425	0.033747	0.132807	D(DEP)
0.1558	-1.481225	0.110388	-0.163510	D(PIBH)
0.6485	0.463526	0.025227	0.011693	D(M2)
0.0028	-3.464211	0.012026	-0.041662	D(TC)
0.0031	-3.418441	0.082243	-0.281144	D(TCHO)
0.0000	-19.198449	0.008435	-0.161942	cointEq(-1)

المصدر: اعداد الباحثة من مستخرجات Eviews 09

نتائج تقدير النموذج في الاجل الطويل

الجدول رقم 05 :نتائج تقدير النموذج في الاجل الطويل

Prob.	t-statistic	Std.Error	coefficient	Variable
0.0000	7.305382	0.297266	2.171639	DEP
0.0755	-1.886401	1.652453	-3.11718	PIBH
0.0983	1.743648	0.515405	0.898686	M2
0.0000	-17.727858	0.028888	-0.51212	TC
0.0000	-6.378112	0.346405	-2.209408	TCHO
0.9303	0.088762	31.328871	2.780806	C

المصدر: اعداد الباحثة من نتائج برنامج Eviews 09

التفسير الاقتصادي للنتائج:

في الاجل القصير:

يتضح من الجدول أعلاه رقم مايلي:

*قيمة معامل متغير الانفاق الحكومي بلغت (0.132) وهي قيمة موجبة وتدل على وجود علاقة طرية بين الانفاق الحكومي ومعدل التضخم وهذه القيم تمثل مرونة التضخم في المدى القصير للتغير الذي يحدث في معدل التضخم بمعنى الزيادة في الانفاق الحكومي بنسبة 1 بالمئة تؤدي الى زيادة معدل التضخم في المدى القصير بنسبة 1.32 % .

قيمة معامل متغير نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بلغت (0.163-) وهي قيمة سالبة وتدل وجود علاقة عكسية بين نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام ومعدل التضخم

*قيمة معامل متغيرالمعروض النقدي بلغت (0.011) وهي قيمة موجبة تدل على ان المعروض النقدي يؤثر ايجابا على معدل التضخم وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية

*قيمة معامل متغير سعر الصرف بلغت (-0.041) وهي قيمة سالبة تدل على ان سعر الصرف يؤثر على معدل التضخم تاثيرا سلبيا

*قيمة معامل متغير البطالة بلغت (-0.281) وهي قيمة سالبة تدل على وجود علاقة عكسية بين بين البطالة ومعدل التضخم وهو ما يوافق النظرية الاقتصادية من خلال منحنى فيليبس.

من خلا ل نتائج التقدير نجد ان قيمة حد تصحيح الخطأ بلغت (-0.1619)، وهو يشير الى سرعة التكيف من الاجل القصير الى الاجل الطويل، أي ان سلوك معدلات التضخم قد تستغرق عند حدوث أي صدمة حوالي 6.17 سنة (1/0.1619)حتى يصل الى وضع التوازن في الاجل الطويل .

التقييم الاقتصادي لمعالم الاجل الطويل:

يتضح من الجدول أعلاه رقم ان بعض القيم تاخد إشارات موجبة وبعض القيم تأخذ إشارات سالبة وذلك على النحو التالي:

*قيمة معامل الانفاق الحكومي بلغت (2.17) وهي قيمة موجبة دليل على وجود علاقة طرية بين الانفاق الحكومي ومعدل التضخم في المدى الطويل .

*قيمة معامل نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بلغت (-3.11) وهي قيمة سالبة دليل على وجود علاقة عكسية بين نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام ومعدل التضخم.

*قيمة معامل المعروض النقدي بلغت (0.898) وهي قيمة موجبة تدل على وجود علاقة طردية بين المعروض النقدي ومعدل التضخم وهو ما يتوافق مع ما نصت عليه النظرية الاقتصادية

*قيمة معامل سعر الصرف بلغت (-0.51) وهي قيمة سالبة تدل على وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف ومعدل التضخم والتي تتلائم والنظرية الاقتصادية، حيث ان الزيادة في التكاليف وفي أسعار المواد الاستهلاكية الناتجة عن تخفيض قيمة الدينار الجزائري مقابل العملات الأخرى يؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار المحلية أي اذا تم تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري ب 1% سيؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار ب 0.51%.

*قيمة معامل معدل البطالة بلغت (-2.20) وهي قيمة سالبة تدل على وجود علاقة عكسية بين البطالة ومعدل التضخم وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية من خلال منحنى فيليبس .

تقييم النموذج وفقا للمعيار الاحصائي:

تقييم النموذج في الاجل القصير

معنوية المعالم المقدرة:

يتضح من الجدول أعلاه رقم ان كل من المتغيرات المستقلة التالية (الانفاق الحكومي، سعر الصرف، معدل البطالة) ذات دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5% حيث بلغت قيم مستوى المعنوية لهذه المتغيرات اقل من 5% في حين المتغيرات المتبقية كل من (نصيب الفرد من الناتج المحلي، المعروض النقدي) ليس لها دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5% حيث بلغت قيم مستوى المعنوية لهذه المتغيرات اكثر من 5% .

وهذه النتيجة تدل على وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية في الاجل القصير بين كل من المتغيرات المستقلة (الانفاق الحكومي، سعر الصرف، ومعدل البطالة) والمتغير التابع (معدل التضخم) بينما لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين (نصيب الفرد من الناتج المحلي، المعروض النقدي) في المدى القصير.

تقييم النموذج في الاجل الطويل:

معنوية المعالم المقدرة:

يتبين من الجدول أعلاه رقم ان المتغيرات المستقلة (الانفاق الحكومي، سعر الصرف، معدل البطالة) ذات دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5% حيث بلغت قيم مستوى المعنوية لهذه المتغيرات اقل من 5% وهذه دلالة على وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة (الانفاق الحكومي، سعر الصرف و معدل البطالة) والمتغير التابع (معدل التضخم) في الاجل الطويل. بينما نجد عدم معنوية المتغيرات المستقلة (نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، المعروض النقدي) حيث بلغت قيم مستوى المعنوية لهذه المتغيرات اكبر من مستوى الدلالة 5% وعليه يمكننا القول بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من (نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام،المعروض النقدي) والمتغير التابع (معدل التضخم) في المدى الطويل.

اختبار كفاءة النموذج

اختبار التوزيع الطبيعي للاخطاء

من خلال الشكل ادناه نلاحظ ان القيمة الاحتمالية (0.67) اكبر من مستوى معنوية 5% وهذا مايدل ان القيمة المحسوبة اصغر من القيمة الجدولية ومنه البواقي تتبع توزيع طبيعي في هذا النموذج من الناحية الإحصائية

وبالتالي تم التحقق من شرط التوزيع الطبيعي باستخدام اختبار(Jarque-Bera)

وكانت النتائج تشير الى ان قيمة الاختبار بلغت (0.788) بقيمة احتمالية (0.674) وهي اكبر من مستوى الدلالة 5% وتشير هذه القيمة على ان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 5%.

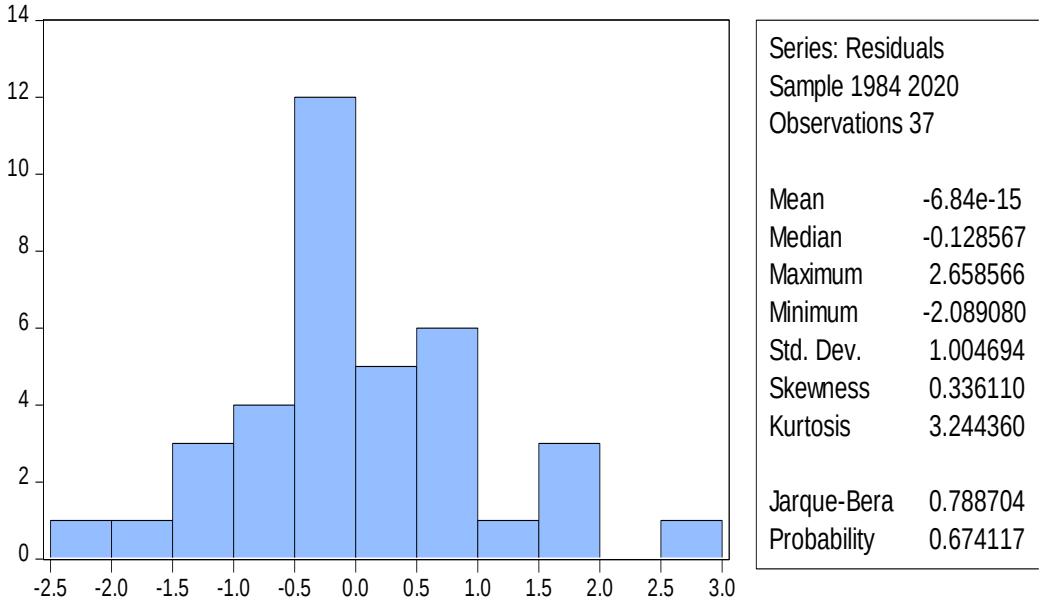

الشكل رقم : التوزيع الطبيعي للاخطاء

الجدول رقم 06: اختبار ثبات تباين الاخطاء

F-statistic	0.004235	Prob.F(1.36)	0.9485
OBS*R-squared	0.004484	Prob.Chi-Square(1)	94660.

المصدر: اعداد الباحثة من نتائج برنامج Eviews 09

القيمة الاحتمالية (0.948) اكبر من مستوى معنوية5% ومنه ثبات تباين الأخطاء وبالتالي يمكننا القول بان النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين .

الجدول رقم 07: اختبار الارتباط الذاتي للاخطاء

F-statistic	2.050152	Prob.F(6.12	0.1366
Obs*R-squared	18.72908	Prob.Chi-Squared(6)	0.0046

المصدر: اعداد الباحثة من نتائج برنامج Eviews 09

القيمة الاحتمالية (0.136) اكبر من مستوى معنوية 5%ومنه لا يوجد الارتباط الذاتي للاخطاء.

اختبار استقرارية النموذج

للتاكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية ومدى استقرار وانسجام معلمات طويلة الاجل مع معلمات قصيرة الاجل لا بد من استخدام احد الاختبارات المناسبة كالمجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUMSQ) فمن خلال الشكليين التاليين 14 رقم ورقم :15

الشكل رقم 14: المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM

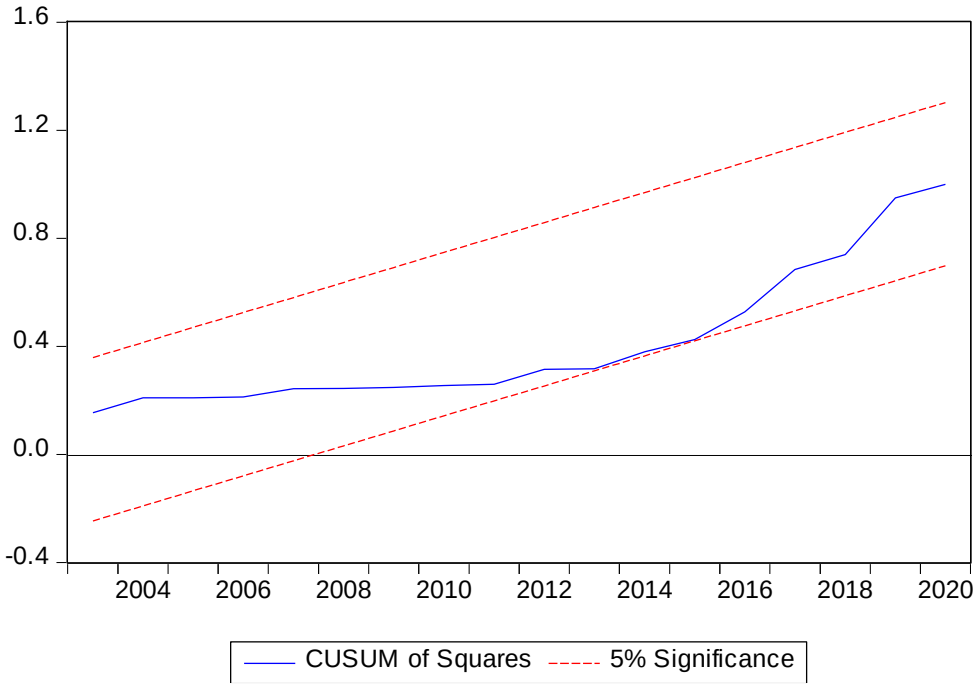

الشكل رقم 14: المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUMSQ

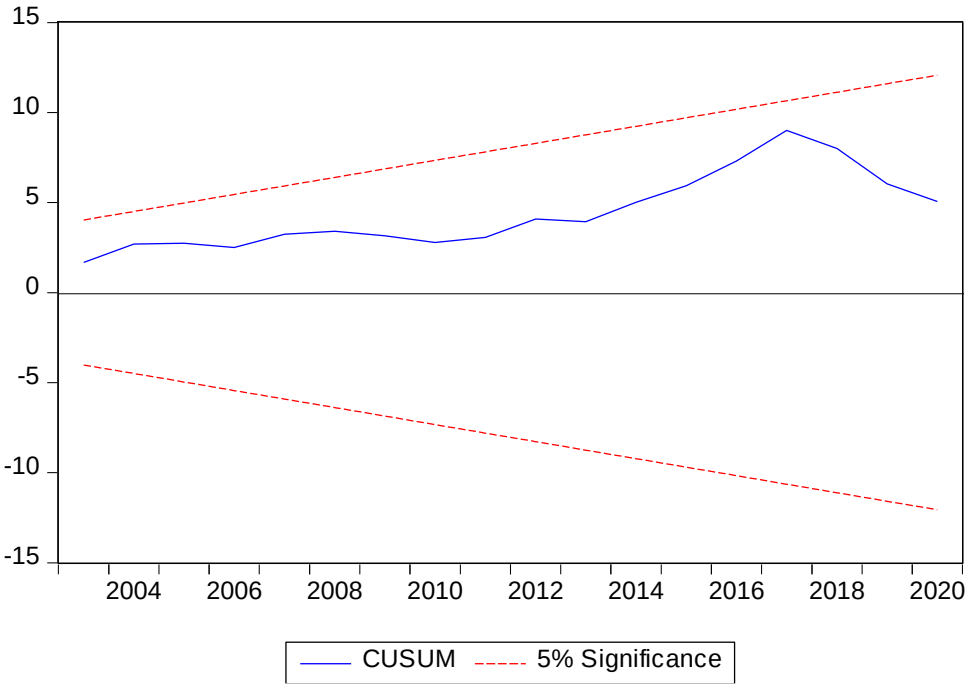

يتضح لنا ان المجموع التراكمي للبواقي المعاودة يقع داخل المنطقة الحرجة، مشيرا بذلك الى استقرار النموذج عند مستوى 5% ، نفس الشيء نلاحظه من خلال المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة، وعليه نستنتج ان النموذج خال من أي تغيرات هيكلية..

مناقشة الفرضيات :

الفرضية الأولى: تنوعت النظريات في تفسير هذه الظاهرة كما اختلفت في تحديد أسباب هذه الظاهرة لاختلاف الأنظمة والحالة الاقتصادية لكل دولة من دولة متقدمة او سائرة في طريق النمو او متخلفة لذا اصبح من الضروري على كل دولة تبني سياسة علاجية مختلفة عن الأخرى وهو ما يحقق الفرضية الاولى.

الفرضية الثانية: أعطت العلاقة التوازنية للمتغيرات المستعملة في الدراسة نتائج واثار على التضخم خلال فترة الدراسة ولكن تبقى متغيرات أخرى تدخل في تحديد وتاثير في هذه الظاهرة وهو ما يتفق مع الفرضية الثانية. ويتفق مع الشطر الاخر من الفرضية في تحقق منحنى فيليبس في الجزائر.

الفرضية الثالثة: ان نموذج ARDL من بين النماذج التي تصلح لنمذجة الظواهر الاقتصادية الا انه بالرغم من اننا نحصل على تفسير لهذه المحددات على الظاهرة المدروسة ونتائج معنوية فردية وكلية الا انه قد تكون هذه النتائج زائفة او مضللة في قياس مصادر الظاهرة المدروسة، وهو ما يسمى بالانحدار الزائف او الغير حقيقي لذلك تعد نظرية التكامل المشترك الأنسب في قياس اثر السلاسل الزمنية للمؤشرات الاقتصادية (غير مستقرة) على السلسلة الزمنية للتضخم لان عدم استقرارها يجعلها تتطور بشكل متباعد وعشوائي في الاجل القصير، لكن في الاجل الطويل يمكن ان تكون ذات علاقة ثابتة ومتوازنة، ما تسمى بالعلاقة التكاملية المشتركة وهو ما يتفق من الفرضية

الفرضية الرابعة: تمثلت الانعكاسات المتعلقة بالظاهرة التضخمية في العقود الأخيرة في جانبين اقتصادي واخراجتماعي حيث نجد مايلي:

افشال الحافز الادخاري للافراد في ظل تدهور قيمة الوحدة النقدية وتزايد الطلب على السلع المعمرة بسبب تراجع قيمة الدينار وفقدانه تدريجيا والتخلي عنه كمستودع للقيمة بسبب تراجع ثقة الجزائريين في العملة وضعف الحافز للادخار، وتفضيل تحويل الأرصدة النقدية ال عقارات وسكنات والمعادن نفيسة كالذهب وغيرها ما أدى الى ارتفاع اثمانها بشكل خطير مقارنة بالسلع في النشاطات الأخرى

تغطية العجز في ميزان المدفوعات، باللجوء الى الاستراد بسبب عدم تغطية الإنتاج الوطني للطلب المتزايد ، مايؤدي الى عجز في ميزان المدفوعات و اعتماد الاقتصاد عالى الاستراد والسلع الأجنبية الأقل سعرا مقارنة بالمنتوجات المحلية، كل هذا يؤدي الى اختلال التوازن بين السوق المحلية و الخارجية وبالتالي تراجع مداخيل الدولة من العملة الصعبة، خاصة مع انخفاض سعر النفط مطلع سنة 2014، وتراجع الصادرات والذي أدى الى نقص الموارد النقدية الموجهة الى القطاعات الإنتاجية، وتراجع لاسعار الصرف للدينار مقابل العملات الأجنبية.

تدنى القدرة الشرائية وإعادة توزيخ المداخيل الحقيقية وهي من اخطر الاثار والانعكاسات عل الافراد والمجتمع خاصة ذوى الدخول المالية الثابتة من عمال وموظفين في القطاع العمومي والمتقاعدين.

تراجع وضعف الاستثمارات: يخلف التضخم حال من عدم الثقة والشك حول استقرار المعاملات الجارية والراسمالية خاصة سياسة التسعير وتقلص حجم الأرباح، وبالتالي حركة رؤوس الأموال وكذلك تكاليف الإنتاج، وربحية الأسواق ما ينجم عنه اتجاه رؤوس الأموال الى الأنشطة الغير مفيدة للتنمية،

تدهور القدرة الشرائية للمواطن وتفشي مظاهر الفساد الإداري من رشوة واننتشار البيروقراطية وبالتالي مدى انعكاسات هذه الظاهرة كبيرة ومؤكدة. وهو ما يؤكد الفرضية

الفرضية االخامسة:

توجد علاقة طردية بين ذات دلالة إحصائية بين المعروض النقدي والتضخم في الاجلين القصير والطويل وهي تتفق مع الفرضية

من خلال نتائج التقدير نجد ان إشارة معامل المعروض النقدي موجبة في الاجلين وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية في العلاقة الطردية بين معدل التضخم والمعروض النقدي. كما تتفق مع معظم الدراسات السابقة الذكر كما بلغت القيم الاحتمالية (0.648) و (0.098) على التوالي وهذا يدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم والمعروض النقدي في الجزائر في الاجل القصير والطويل

توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الانفاق الحكومي والتضخم في الاجلين القصير والطويل وهو ما يتوافق مع الفرضية .

من خلال نتائج تقدير النموذج نجد ان إشارة معامل الانفاق الحكومي موجبة في الاجل القصير،وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية،كما بلغت القيمة الاحتمالية (0.001) وهي اصغر من مستوى الدلالة 5% مما يدل على وجود اثر ذات دلالة إحصائية للانفاق الحكومي على التضخم في الجزائر في المدى القصير. اما نتائج الاجل الطويل فتظهر معنوية الانفاق الحكومي، مما يدل على تاثيره للتضخم في الجزائر حيث بلغت القيمة الاحتمالية (0.000) وهي قيمة اصغر من مستوى الدلالة 5% وعليه يمكن القول ان الانفاق الحكومي له تاثير على التضخم في الجزائر في الاجل الطويل والقصير.

توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام والتضخم في الاجلين القصير والطويل وهو ما يتوافق مع الفرضية

من خلال نتائج التقدير نجد إشارة معامل نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام سالبة في الاجلين القصير والطويل وهي توافق النظرية الاقتصادية في انخفاض معدلات التضخم عند زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي ،كما تتوافق مع العديد من الدراسات السابقة منها دراسة (الجراح، 2011)، (العمر، 2007) وتختلف مع دراسات أخرى، كما بلغت القيم الاحتمالية (0.155) و (0.075)في الاجلين على التوالي حيث ان القيمتين اكبر من مستوى الدلالة 5% مما يدل على عدم وجود علاقة توازنية ذات دلالة إحصائية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي والتضخم في الجزائر في المدى القصير والطويل .

توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل البطالة والتضخم في الاجلين القصير والطويل، وذلك حسب منحنى فيليبس في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي وهو ما يتفق من الفرضية.

من خلال نتائج التقدير نجد اشارة معامل البطالة سالبة في الاجلين القصير والطويل وهي تتفق مع فرضية الدراسة وتتفق مع النظرية الاقتصادية في انخفاض معدل البطالة في حال زادت معدلات التضخم، ولكن قضية العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة لم تثبت صحتها باستمرار فقد شهدت الكثير من الدول الحالتين سويا وبشكل كبير فقد كانت هناك معدلات

بطالة مرتفعة ومعدلات تضخم ملموسة وقد سميت هذه الحالة بالركود التضخمي او التضخم الركودي stagflation، كما يتضح في معظم الدول النامية ، كما بلغت القيم الاحتمالية (0.003) و (0.000) على التوالي وهدا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم والبطالة في الجائر في المدى القصير وعدم وجود علاقة معنوية بينهما في الاجل الطويل نوعا ما.

توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف ومعدل التضخم في الاجلين القصير والطويل وهو مايتوافق مع الفرضية

من خلال نتائج التقدير نجد إشارة معامل سعر الصرف سالبة في الاجلين القصير والطويل وهي تتعارض مع فرضية الدراسة وتتفق مع النظرية الاقتصادية ، في ان انخفاض سعر صرف العملة يعمل على رفع الأسعار كما تتفق مع العديد من الدراسات السابقة وتختلف مع أخرى ،كما بلغت القيم الإحصائية (0.002) و (0.0000) على التوالي وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم وسعر الصرف في الجزائر.

المبحث الثالث : المخرجات وتحليل النتائج

1-النتائج

1/تم التحقق من سكون المتغيرات من خلال اختباري ADF و PP ووفقا للاختبارين سكنت المتغيرات عند الفروق الأولى.

2/ نظرا لسكون كل المتغيرات في الفروق الأولى تم اجراء اختبار الحدود عبر منهجية (ARDL) للتحقق من تكامل المتغيرات عبر الزمن، حيث تم التوصل الى وجود علاقة توازن طويلة الاجل بين المتغيرات.

3/ وجود اثر معنوي للانفاق الحكومي على التضخم في الاجل القصير مع وجود علاقة طردية، ووجود اثر معنوي وطردي للانفاق الحكومي على التضخم في المدى الطويل.

4/ نجد ان متغير نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام جاءت معاملاتها عكسية وليس لها دلالة إحصائية في الاجلين القصير والطويل بينها وبين التضخم في الجزائر.

5/بينت نتائج التحليل وجود علاقة طردية وغير معنوية بين متغير المعروض النقدي والتضخم في الاجلين الطويل والقصير.

6/ اما بالنسبة لمتغير سعر الصرف فقد جاءت العلاقة بينها وبين التضخم عكسية وذات دلالة إحصائية في كل من الاجل القصير والطويل .

7/ وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل البطالة والتضخم في كل من الاجل القصير والطويل .

بينت النتائج اختبار الحدود وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين التضخم ومحدداته، وتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ وقد توصلنا الى انه في كل 6 سنوات يتم تصحيح ما يعادل 16.19% من اختلالات توازن التضخم في الاجل الطويل كما بينت النتائج ان الانفاق الحكومي، وسعر الصرف، ومعدل البطالة هي اهم محددات التضخم في الاجلين القصير والطويل .

الخاتمة العامة

الخاتمة:

تعد ظاهرة التضخم مشكلة اغلب اقتصاديات دول العالم، فقد اخذت اهتمام وتفكير مجموعة من الباحثين، فهي من اكثر المشاكل التي تتعرض للتحليل والتفسير ولا زالت الى يومنا هذا محل جدل ونقاش، وهذا لما تخلفه هذه الظاهرة من اثار على المستويين الاقتصادي والاجتماعي ، يتاثر التضخم بشكل عام بعوامل داخلية وأخرى خارجية تختلف حدتها لاختلاف الظروف الاقتصادية في كل بلد، والاقتصاد الجزائري على غرار اقتصاديات البلدان الأخرى لم يسلم من هذه العوامل حيث أصبحت هذه الأخيرة تشغل حيزا كبيرا في التاثير على معدلات التضخم مما ينعكس سلبا على الاقتصاد الوطني .

ان الغرض من هذه الدراسة تحليل العلاقة بين التضخم والمتغيرات الاقتصادية وتبيان اثر هذه المتغيرات الاقتصادية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2020 ، واعتمدنا لاجل ذلك على التحليل الوصفي مدعما بساليب كيفية لتحديد هذه الاثار حيث قمنا بتطبيق منهجية ARDL .

ولغرض الدراسة والاجابة على الإشكالية المطروحة والتاكد من صح الفرضيات من عدمها قمنا بتقسيم البحث الى ثلاثة فصول، فصلين نظريين للالمام بالموضوع واعطاء نظرة حول المتغيرات المستخدمة في النموذج المستعمل في الدراسة الى جانب الفصل التطبيقي، وقد توصلنا الى مجموعة من النتائج والتي يمكن سردها فيمايلي:

الجانب النظري:

فسر الكلاسيك ظاهرة التضخم من خلال كمية النقود التي حاولت تفسير تغييرات المستوى العام للأسعار وعلاقتها بكمية النقود، أي ان المستوى العام للأسعار يتغير بتغير كمية النقود المعروضة في المجتمع، وان الزيادة او الانخفاض في كمية النقود تؤثر بنفس القدر على تغير المستوى العام للأسعار. وجهت عدة انتقادات لهذه النظرية خاصة مع ظهور ازمة الكساد العالمي 1929 اذ ان زيادة كمية النقود التي أصدرتها الحكومة لم تؤدي الى ارتفاع الأسعار وكان السبب في ذلك يعود الى ما اسماه "مارشال" التفضيل النقدي الذي يعبر عن النسبة التي يرغب الافراد الاحتفاظ بها من دخلهم في شكل سائل، وبناءا على ذلك قدم "كينز" أفكارا جديدة مدعمة بادوات التحليل الجزئي على مستوى الطلب والعرض تؤكد ان التغير في المستوى العام للأسعار راجع بصفة رئيسية الى تغيرات في سعر الفائدة والتفاوت بين الاستثمار والادخار.

في حين قدم "فريدمان" من خلال النظرية النقدية المعاصرة تعريف التضخم مشابها لتفسير النظرية الكمية للتضخم ولكن اكثر عمقا وتطورا منها حيث اكد على ان السبب الرئيسي لظهور التضخم هو كمية النقود معتبرا في ذلك ان التضخم ما هو الا ظاهرة نقدية وبالتالي يمكن القول ان فريدمان اعاد اهمية السياسة النقدية الكينزية في تفسير ظاهرة التضخم الركودي.

تعددت اثار التضخم واختلفت حدتها في مختلف المجالات خاصة الاقتصادية منها والاجتماعية ولعل أهمها عرقلة التنمية الاقتصادية وانخفاض قيمة العملة ومعدلات الفائدة والحد من بالاستثمار الى جانب ارتفاع نسبة البطالة ومعدلات الفقر وظهور افات اجتماعية.

فبالرغم من الشعور النفسي بظاهرة التاضخم غير انه لابد من اللجوء ال استخدام أدوات كمية قياسية التي تساعدنا في تشخيص الوضع الاقتصادي السائد ومن ثم وصف العلاج المناسب، ومن اهم المؤشرات المستخدمة في ذلك هي الأرقام القياسية لاسعار الاستهلاك (CPI).

الخاتمة:

تعددت اراء وأفكار الاقتصاديين من خلال نظرياتهم المفسرة لاسباب التضخم والتي يمكن حصرها في ثلاثة اتجاهات، الاتجاه الأول يتعلق بالتضخم الناشئ عن الزيادة في الطلب الكلي مصحوبا بثبات العرض الكلي وهذا ما يؤدي الى ارتفاع الأسعار اما الاتجاه الثاني فيتعلق بالتضخم الناشئ عن توقعات وأوضاع نفسية، خيث يرى أصحاب هذا الاتجاه ان لهذه الأخيرة اثر كبير اكثر من تاثير العوامل الاقتصادية في ارتفاع الطلب الكلي الفعال معتبرين في ذلك ان الحالات النفسية للافراد لها دور مهم في حركية النشاط الاقتصادي وانعاشه مما قد يؤدي الى ارتفاع الأسعار، في حين يرى أصحاب الاتجاه الثالث ان أسباب التضخم ترجع الى تلك العوامل الدافعة بالعرض الكلي نحو الانخفاض، فحسب انصار هذا الاتجاه انه ليس بالضرورة اختلال التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي يرجع الى وجود فائض في الطلب، فربما قد يرجع الى الانخفاض في المعروض من المنتجات والسلع مع بقاء مستوى الطلب الكلي ثابتا .

اما فيما يتعلق بالاقتصاد الجزائري فنلاحظ تذبذبا في مؤشراته الاقتصادية حيث قامت الجزائر بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من اجل تحسين الاقتصاد والحد من الانكماش والتضخم الذي عرفته في فترة

التسعينات بسبب ازمة النفط والتي شرعت في تطبيقها منذ سنة 1989 حيث تبين ان الحكومة اعتمدت على سياسة مالية توسعية وفقا للنموذج الكينزي، الا ان هذه السياسة كانت مدعومة بقطاع المحروقات ولم تكن مبنية على تنويع الإنتاج وترشيد النفقات، فبالرغم من زيادة معدلات الانفاق الكلي في الاقتصاد ظلت الفجوة قائمة ما بين مستوى العرض الكلي والطلب الكلي ويرجع ذلك الى عدم كفاية وقدرة الجهاز الإنتاجي نظرا للمشاكل الهيكلية التي يعاني منها، فزيادة الفجوة ما بين الطلب الكلي والعرض الكلي أدت الى ارتفاع حجم الواردات مما يؤثر سلبا على الاقتصاد.

اما فيما يخص برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي طبقته الجزائر بالتعاون مع صندوق النقد الدولي من اجل احداث نمو اقتصادي حقيقي وتقليل معدلات التضخم لم يحقق النتائج المرجوة منه حيث ان من الأهداف الأساسية للبرنامج هو تحقيق نمو اقتصادي خارج قطاع المحروقات من اجل تحقيق التنمية، اذن لابد ان تكون السياسات اكثر توازنا بما لايزيد من معدلات التضخم بحصول أي ارتفاع في الرواتب والأجور، وان تصاحبها زيادة الإنتاجية وتوسع سوق العمل.

الجانب التطبيقي:

لقد خصصنا الفصل الأخير للجانب القياسي من الدراسة لقياس اثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على التضخم المعبر عنه بمعدل الرقم القياسي للأسعارفي الجزائر،باستخدام بيانات سنوية خلال الفترة (1980-2020)،ويستند هذا الى تحليل كل من المؤشرات الاقتصادية التالية (الانفاق الحكومي، نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، المعروض النقدي، سعر الصرف ومعدل البطالة)، حيث تم الاستعانة في بناء النموذج القياسي لقياس الأثر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) الذي قدمه Pesaran et al (2001) حيث كانت النتائج كما يلي:

الخاتمة:

قمنا بفحص وتشخيص السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات محل الدراسة فوجدنا من هي مستقرة عند المستوى، ومنها من هو غير مستقر وقد استخدمنا لاجل ذلك اختبار جدر الوحدة المتمثلة في (اختبار ADF و اختبار PP)، وبعد ادخال الفروقات من الدرجة الأولى وباستخدام نفس الأدوات وجدنا جميع السلاسل الزمنية المتعلقة بمتغيرات الدراسة قد استقرت، وبالتالي فهي متكاملة من الدرجة الأولى.

بعد التأكد من سكون المتغيرات في المستوى والفرق الأول تم اجراء اختبار الحدود للتحقق من تكامل المتغيرات عبر الزمن، حيث تم التوصل الى وجود علاقة توازن طويلة الاجل بين المتغيرات.

وجود اثر معنوي للانفاق الحكومي على التضخم في الاجل القصير مع وجود علاقة طردية، ووجود اثر معنوي وطردي للانفاق الحكومي على التضخم في المدى الطويل.

نجد ان متغير نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام جاءت معاملاتها عكسية وليس لها دلالة إحصائية في الاجلين القصير والطويل بينها وبين التضخم في الجزائر.

بينت نتائج التحليل وجود علاقة طردية وغير معنوية بين متغير المعروض النقدي والتضخم في الاجلين الطويل والقصير.

اما بالنسبة لمتغير سعر الصرف فقد جاءت العلاقة بينها وبين التضخم عكسية وذات دلالة إحصائية في كل من الاجل القصير والطويل .

وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل البطالة والتضخم في كل من الاجل القصير والطويل .

بينت النتائج اختبار الحدود وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين التضخم ومحدداته، وتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ وقد توصلنا الى انه في كل 6 سنوات يتم تصحيح ما يعادل 16.19% من اختلالات توازن

التضخم في الاجل الطويل كما بينت النتائج ان الانفاق الحكومي، وسعر الصرف، ومعدل البطالة هي اهم محددات التضخم في الاجلين القصير والطويل .

الخاتمة:

التوصيات:

من خلال هذه الدراسة اردنا تسليط الضوء على ظاهرة مهمة وربطها بمتغيرات اقتصادية كلية للتوصل الى مدى تاثيرها على الظاهرة التضخمية في الجزائرلذلك فان التوصيات التي توصلنا اليها تتمثل فيما يلي:

يجب السعي الى مجابهة الاثار التي تتسبب فيها هذه الظاهرة خاصة على المجتمع والفرد الجزائري للتوصل الى احداث عدالة اجتماعية بين طبقات المجتمع لتفادي مختلف الافات من فساد اداري ،الرشوة و المحسوبية.

توجيه الانفاق العام الى القطاعات الاقتصادية المنتجة والتي تخلق القيمة المضافة بدل الاسراف في مجال الخدمات وهذا لمواجهة الطلب المتزايد للمحافظة على المستوى العام للأسعار.

محاربة السوق الموازي ومحاولة ادماجه في الدورة الاقتصادية لامتصاص الكتلة النقدية الخارجة عن الدائرة بالإضافة الى الحد من سعر الصرف الموازي الذي أدى الى تدهور قيمة العملة المحلية.

انشاء البنوك الإسلامية لما لها من دور في تمويل وتحريك الاقتصاد.

إعادة الاعتبار لقيمة العملة الوطنية مقابل العملات الرئيسية

إعادة مراجعة سياسات سعر الصرف من طرف السلطات النقدية على راسها البنك المركزي

توسيع مصادر النمو الاقتصادي والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، وعدم الاعتماد على سلعة او مورد واحد كالمحروقات، وهذا تفاديا لانعكاسات الصدمات التي تحدث لهذا القطاع على الاقتصاد الوطني ككل .

التخطيط الجيد للمشروعات والبرامج المتعلقة بالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وتوجيه خطة قوية مستهدفة بما يتماشى مع الوضع ولتحقيق دفعة قوية للنمو والتنمية.

ينبغي على صناع السياسات والقرار إيجاد بدائل وحلول لتنويع الاقتصاد وحمايته من الصدمات الخارجية.

الانتفاع بالاساليب التنبؤية والنمذجة من طرف متخذي القرارات في اتخاذ القرارات المناسبة خاصة ما تعلق منها بالمعروض النقدي والعمل على خفض تاثيره بإيجاد حلول ووسائل لاستعاب الزيادة فيه في الاجلين القصير والطويل لضمان نجاح السياسات التنموية في البلد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي .

اللجوء الى وسائل بديلة عن الاستدانة من البنك المركزي والجهاز المصرفي قصد الحفاظ على مستويات مستقرة للتضخم.

وأخيرا إعطاء أهمية اكبر للاستثمار في العنصر البشري بالاهتمام بإصلاح التعليم وخلق جسر تواصل بين مخابر الجامعات، و الشركاء الاقتصاديين بما يحقق التكامل فيما بينهم للنهوض بالاقتصاد الوطني وخدمة هذ الوطن العزيز علينا.

الافاق المستقبلية :

الاكثار من الدراسات القياسية واستخدام النمذجة لفهم السلوك الاقتصادي العام في الجزائر، والذي يساعد في بناء نموذج اقتصادي عام ، ومعرفة مدى فعالية سياسات استهداف هذه الظاهرة للوصول الى السياسات الناجعة في محاربة هذه الظاهرة.

استخدام صيغ حديثة لنمذجة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية و مختلف الظواهر الاقتصادية في الاجلين القصير والطويل الى جانب التنبؤ بمثل هذه الظواهر لتجنب اثاره السلبية خاص الاجتماعية منها.

ادراج دراسات تهتم بالجانب الهيكلي في نفسير ظاهرة التضخم خاصة الاختلالات الهيكلية على مختلف المستويات الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية، والتي نجدها في الاقتصاد الوطني تزيد في ضعف العمليات المرافقة للعمليات الإنتاجية.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب باللغة العربية:

1. إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد موسى عريقات، "مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد"، ط1، عمان، دار وائل للنشر، 1999.

2. بسام الحجار، عبد الله رزق، "الاقتصاد الكلي"، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط1، 2010.

3. بلعزوز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية "، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2004.

4. بوخاري لحلو موسى، "سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية-دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي"، مكتبة حسن العصرية، بيروت، ط1، 2010.

5. تقي الدين المقريزين، "إغاثة الأمة في كشف الغمة"، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، 1980.

6. الروبي نبيل، "نظرية التضخم"، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ط1، 1984.

7. زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي:" أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان 2003.

8. سليمان مجدي، "علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام"، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2002.

9. سيدا اونر، ما هو التضخم؟، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد العربي، مارس 2010.

10. صبحي تادر قرسصة، مدحت محمد العقادن، "النقود والبنوك والعلاقات الدولية"، بيروت، دار النهضة العربية، 1999.

11. ضياء مجيد الموسوي،"الاقتصاد النقدي: قواعد- نظم نظريات- سياسات- مؤسسات نقدية"، الجزائر، مطبعة النخلة، دار الفكر، بدون سنة.

12. عبد المجيد قدي، "مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية وتقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003

13. عبد القادرمحمد عبد القادر عطية،الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، دار المريخ للنشر، الرياض، 2005.

14. عبد الرحمن إسماعيل، عريقات حربي، "مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999.

15. عبد المطلب عبد الحميد، "السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي"، مجموعة النيل العربية، طبعة القاهرة، 2003.

16.كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف الزبيدي،"القياس الاقتصادي النظرية والتحليل"، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، ط1، 2011.

17.كريم النشاشبي، الترو جامو وآخرون، "تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق"، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.

18.مجدي عبد الفتاح سليمان، "علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام"، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2002.

19.محمد عبد السميع عناني، "التحليل القياسي والإحصائي للعلاقات الاقتصادية"، مدخل حديث باستخدام اس بي اس اس، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.

20.محمد عزت غزلان، "اقتصاديات النقود والمصارف"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002.

21.محمد احمد الافندي، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، 2009.

22.محمد احمد الافندي، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، 2012.

23.محمود حسين الوادي وكاظم جاسم العيساوي، "الاقتصاد الكلي: تحليل نظري وتطبيقي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

24.مروان عطون، مقاييس اقتصادية: النظريات النقدية"، قسنطينة، دار البعث للطباعة والنشر، 1999.

25.مكيد علي،"الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة"، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

26.رمزي زكي، التضخم المستورد: دراسة في اثار التضخم بالبلاد الراسمالية على البلاد العربية، دار المستقبل العربي، مصر، 1986.

27.ناظم محمد نوري الشمري، "النقود والمصارف والنظرية النقدية"، دار زهران للنشر والطباعة، عمان، 2007.

28.نبيل الروبي، التضخم في الاقتصاديات المتخلفة، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر،1984.

29.وليد صافي، البكري أنس، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2001.

30.مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود في الإسلام، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2003.

31. محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان و سهيل احمد سمحان، النقودوالمصارف، الطبعة الأولى، دار الميسة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،2010.

32. محمود يونس، احمد محمد مندور و السيد محمد احمد السريتي، مبادئ الاقتصاد الكلي،الناشر-قسم الاقتصاد، الإسكندرية.

33. عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013.

34. كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف الزبيدي،"القياس الاقتصادي النظرية والتحليل"، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، ط1، 2011

35. كريم النشاشبي، الترو جامو وآخرون،"تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق"، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.

ثانيا: المذكرات والرسائل الجامعية:

1) أحمد محمد صالح الجلال، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية"، دراسة حالة الجمهورية اليمنية، 1990-2003، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

2) بطاهر علي،" إصلاحات النظام المصرفي الجزائري واثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية"، أطروحة مقدمة ضمن نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006

3) سعيد هتهات، النمذج القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نمتذج ERCH في الفترة 1990-2020،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية دراسات اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح جامعة ورقلة، 2020-2021.

4) سمية بلقاسمي، اشكالة العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الاحصائي على الاقتصاد الجزائري،أطروحة دكتوراه عي العلوم الاقتصادية ل.م.د، شعبة اقتصاد مالي،جامعة باتنة 2016،1-2017.

5) عادل عبد الله ادم محمد،"استخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة في قياس محددات الإنفاق الاستثماري في السودان 1980-2015، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد القياسي،كلية الدراسات العليا جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،

6) عبدوس عبد العزيز، " الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول دراسة حالة الجزائر"،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، ص292.

7) [1] البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لسنة 1990

8) مراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2011.

9) محمد صلاح حمد الله، استخدام نموذج ARDL لقياس اثر السياسات الاقتصادية في النمو الاقتصادي في السودان 1990-2015، رسالة ماجستير، سنة 2018

10) محفوظ جبار،اثر تقلبات أسعار الصرف على الأسواق المالية دراسة إحصائية لبعض الأسواق المتقدمة والنامية خلال السداسي الأول من سنة 2015، مجلة الباحث، العدد 16، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016

11) ليندة بلحارث، نظام الرقابة على الصرف في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مومود معمري،

12) بن قدور علي، دراسة قياسية سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)، أطروحة دكتوراه في العلوم تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية، جامعة ابي بكر بلقايد، 2012-2013 .

13) محمد الأمين بربري،الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي، دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود بنوك ومالية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011

14) سيداعمر زهرة،"انعكاسات سياسات صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 1986-2016 ،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية،2017-2018، جامعة احمد دراية ادرار الجزائر

15)) سيداعمر زهرة،"انعكاسات سياسات صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 1986-2016 ،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية،2017-2018، جامعة احمد دراية ادرار الجزائر

16) دحماني محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل ، رسالة دكتوراه في اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، 2012-2013

17) طلحة محمد، "قياس اثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) بالجزائر الفترة الممتدة 1970-2017، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2018-2019،جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان.

18) السعيد هتهات ،"النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذج ARCH في الفترة 1990-2020"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ولاقلة.

ثالثا: المجلات والملتقيات:

1- بربري محمد أمين، البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري، الملتقى الدولي حول: أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة بومرداس، الجزائر، 04-05 ديسمبر 2006.

2- بكوش لامية،عثماني أنيسة، بوحصان لامية,دراسة قياسية لمحددات التضخم للجزائر للفترة 1980-2011، الملتقى الوطني الثاني حول التضخم في الجزائر يومي 17و18 مارس2014، جامعة جيجل.

3- بلجازية عمر، بوغرة لطفي، "أسباب التضخم في الجزائر وسبل معالجته"، الملتقى الوطني الثاني حول: التضخم في الجزائر، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 2013.

4- بلعزوز بن عليوكنوش عاشور، "دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر، الواقع والآفاق، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان، الجزائر، 25-30 ديسمبر.

5- بوحيضر رقية، "أثر التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية 1990-2012"، الملتقى الوطني الثاني حول التضخم في الجزائر يومي 17-18 مارس 2014، جامعة جيجل.

6- بوالكور نور الدين، مقال بعنوان تحليل وقياس العلاقة بين الانفاق الحكومي والتضخم في الجزائر في اطار السببية والتكامل المشترك، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد7، جامعة سكيكدة، افريل 2017

7- بوهنة كلثوم، بن عزة محمد، انعكاسات التضخم على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري،2013، الملتقى الوطني الثاني حول التضخم في الجزائر: الأسباب، الاثار والعلاج على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة"في جامعة محمد الصديق بي يحي جيجل يومي 28-29 أكتوبر،

8- جليط طاهر، دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة 1980-2014، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، العدد السادس،

9- حيدر عباس حسين وآخرون، محددات سعر الصرف، سلسلة بحثية تصدرها الإدارة العامة للبحوث والإحصاء بنك السودان المركزي، الإصدار رقم 7 ديسمبر 2005.

10- الديوان الوطني للإحصاء، "الجزائر بالأرقام، نتائج 2003"، 2005، نشرة رقم 34.

11- رحيم حسين، تحليل ظاهرة التضخم: أي تفسير لأي اقتصاد؟، الملتقى الوطني الثاني حول التضخم في الجزائر، جامعة جيجل، 28-2013/10/29.

12- دقيس جمال، بن باير حبيب، اثر الكتلة النقدية على التضخم في الجزائر، دراسة قياسية خلال الفترة 1980-2017 باستخدام نموذج ARDL مقال في مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد الخامس، العدد3،ديسمبر 2019

13- ساحل فاتح، شعباني لطفي، آثار وانعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي حول: أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية،جامعة بومرداس، الجزائر، 04-05 ديسمبر 2006.

14- شيبي عبد الرحيم، "محددات التضخم بالجزائر: دراسة تطبيقية"، الملتقى الوطني الثاني حول "التضخم في الجزائر: الأسباب، الآثار والعلاج على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة"، يومي 28 و29 أكتوبر2013، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل.

15- فاشي خالد، بن مسعود أدم، التضخم الاقتصادي: الظاهرة الأسباب وطرق العلاج- دراسة تحليلية–"، الملتقى الوطني الأول حول التضخم في الجزائر يومي 28 و29 أكتوبر 2013، جامعة محمد صديق بن يحي، جيجل.

16- لواج منير، فرحاتي لويزة، مداخلة بعنوان: "التضخم في النظرية الاقتصادية: الأسباب والنتائج" في الملتقى الوطني الثاني حول: التضخم في الجزائر: الأسباب، الآثار والعلاج على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة"، يومي 28-29 أكتوبر2013.

17- وفاء سبكي، مصطفى بلمقدم، دراسة العلاقة بين التعليم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1980-2016) باستخدام منهجية الانحدار ARDL، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية،

18- بن عمرة عبد الرزاق،خطوات تطبيق تقنيية ARDL باستخدام برنامج Eviews 10، 31 ديسمبر 2018، ص01.

19- عبد الله قوري، محددات التضخم في الجزائر،دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعددة الهيكلة SVAR للفترة 1970-2012، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، المجلد14، العدد14، 2014.

،

20- النشرة الإحصائية لبنك الجزائر، سبتمبر 2008، ص19.

رابعاً: الكتب الأجنبية:

1. Amir Akef , Alegria , le Monde Bilan du monde 2011, édition France inter, France , 2011.

2. Bank d'Algérie (2001), « Evolution économique et monétaire en Algérie .

3. Bernier Bernard et Yves Simon (2001), « Initiation à la macroéconomie », Dunod, Paris, 8ème édition.

4. Bouzidi Abdel Madjid, « Les années 90 de l'économie Algérienne », édition ENAG, Alger, 1999.

5. Bouzidi Abdelmadjid, « Les années 90 de l'économie algérienne », Alger: ENAG, éditions, 1999.

6. Hamid Bali , « Inflation et développement en Algérie », OPU, Ben Aknoun,1993.

7. Kons, «Indicateurs économiques de la période 1990-1999 », Collections Statistiques, N°118, 2004.

.8 [1]Pesaran, M., Shin, Y. and Smith, R.(2001). Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships. *Journal of Applied Econometrics*, Vol.16, pp. 2

.9 - Narayan, P. (2005).The saving and investment nexus for China: Evidence from cointegration tests. *Applied Economics*, Vol. 37,

.10

Pesaran.M & Pesaran.B,Time series econometrics :using microfit 5.0 oxford :oxford University Press,(2009

11. Pesaran.m & Pesaran.B , working with microsoft 4.0 :interactive Econometric Analysis, Oxford :oxford university press, 1997

12. Bank d'Algérie (2001), « Evolution économique et monétaire en Algérie »,

خامسا: المواقع الإلكترونية:

www.bank-of-algeria.dz

التظاهرات العلمية:

ملتقى حول التضخم في الجزائر، جيجل، 2013

البرامج:

EVIEWS 09, Autoregressive distributed lag (ARDL) estimation.

الملاحق

الملحق رقم 01

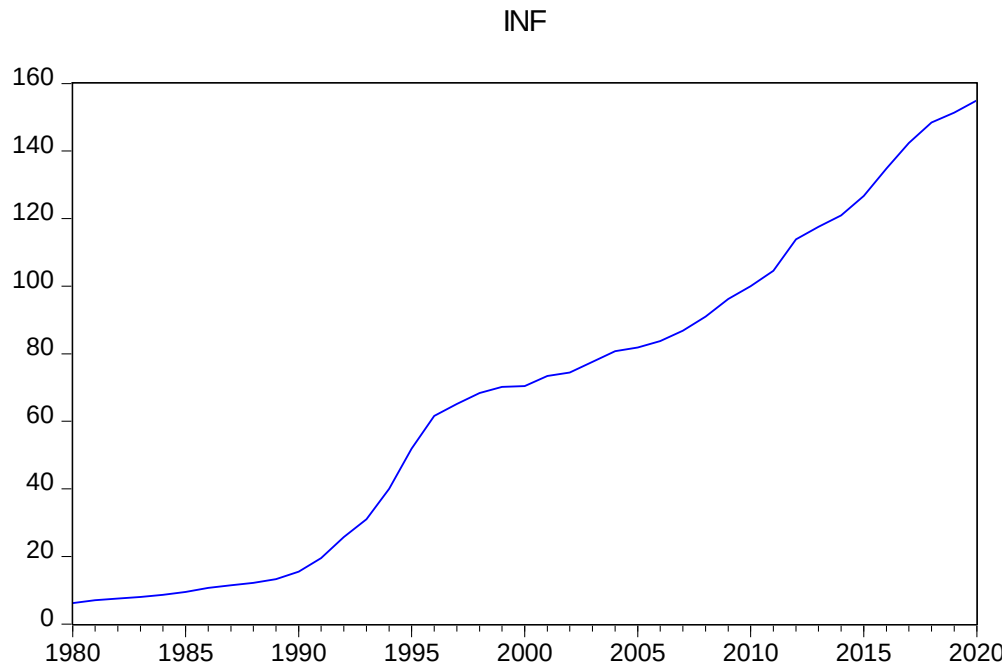

الملحق رقم02

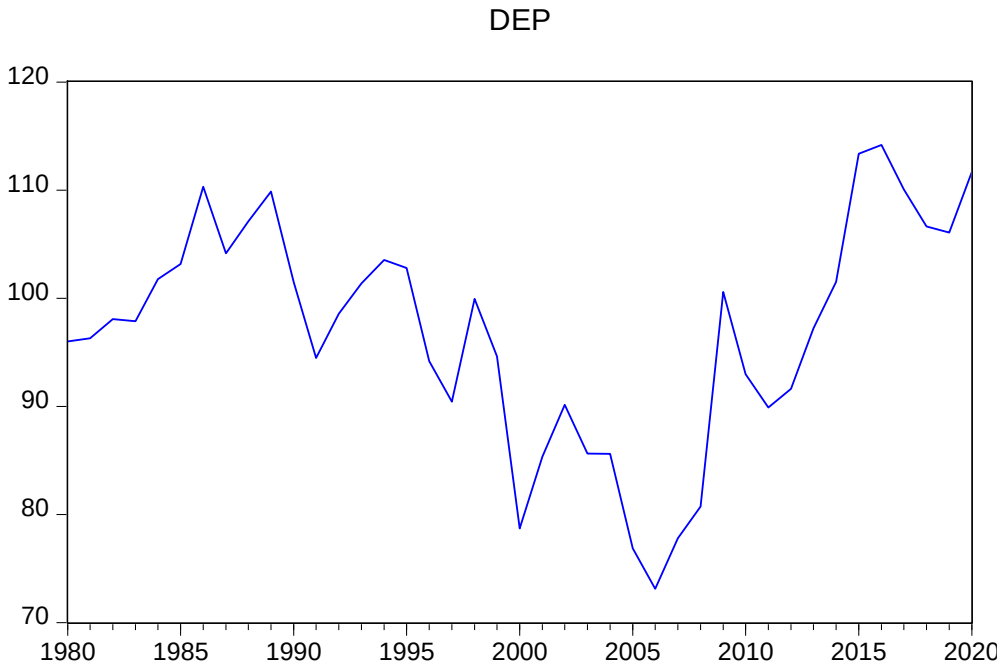

الملحق رقم03

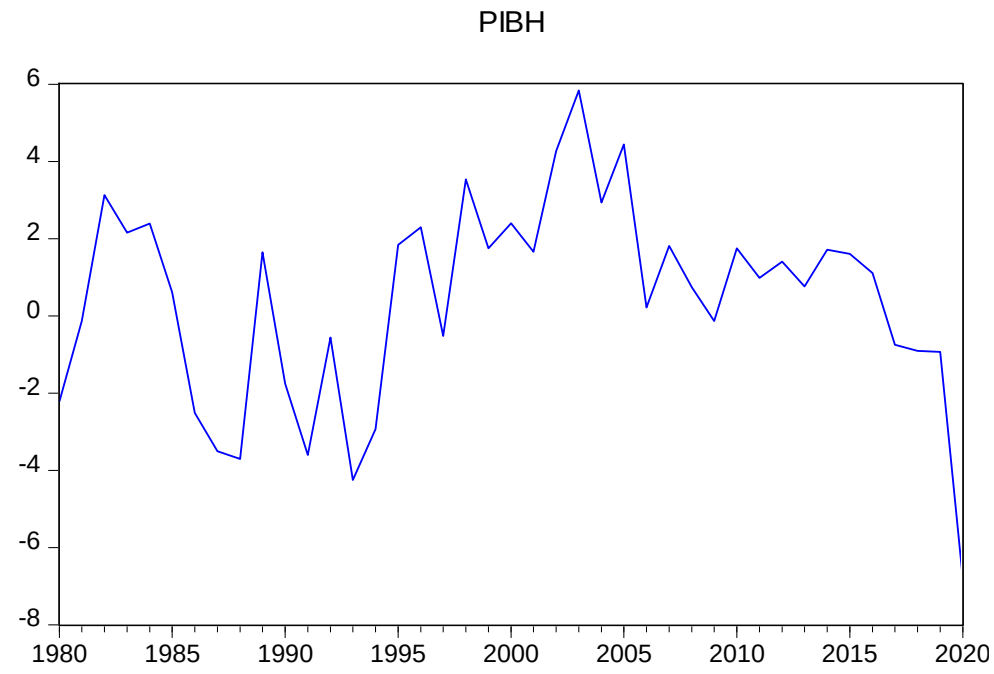

الملحق رق 04

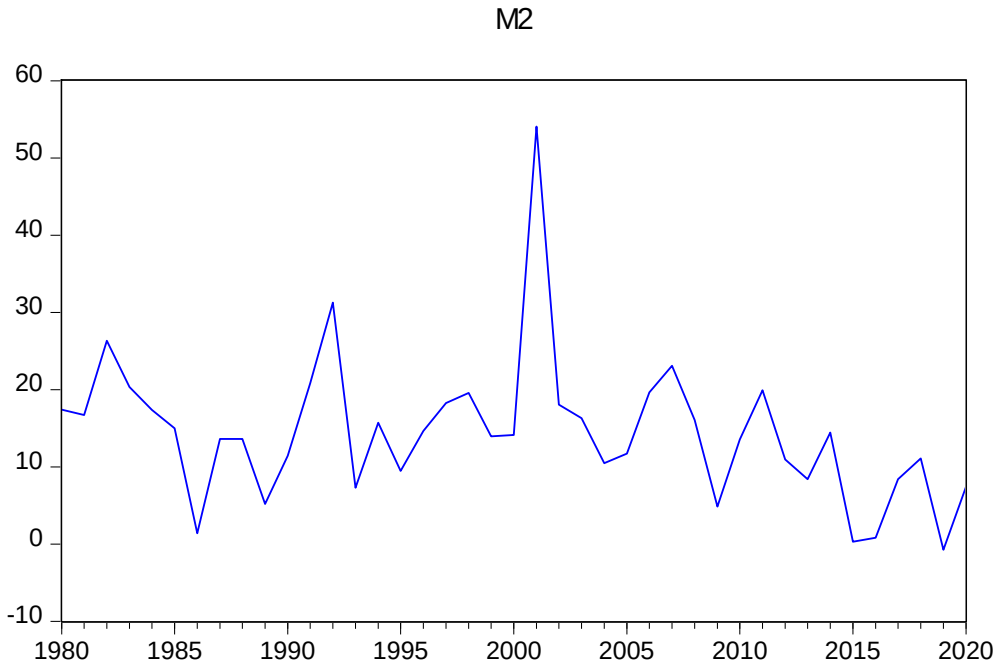

الملحق رقم 05

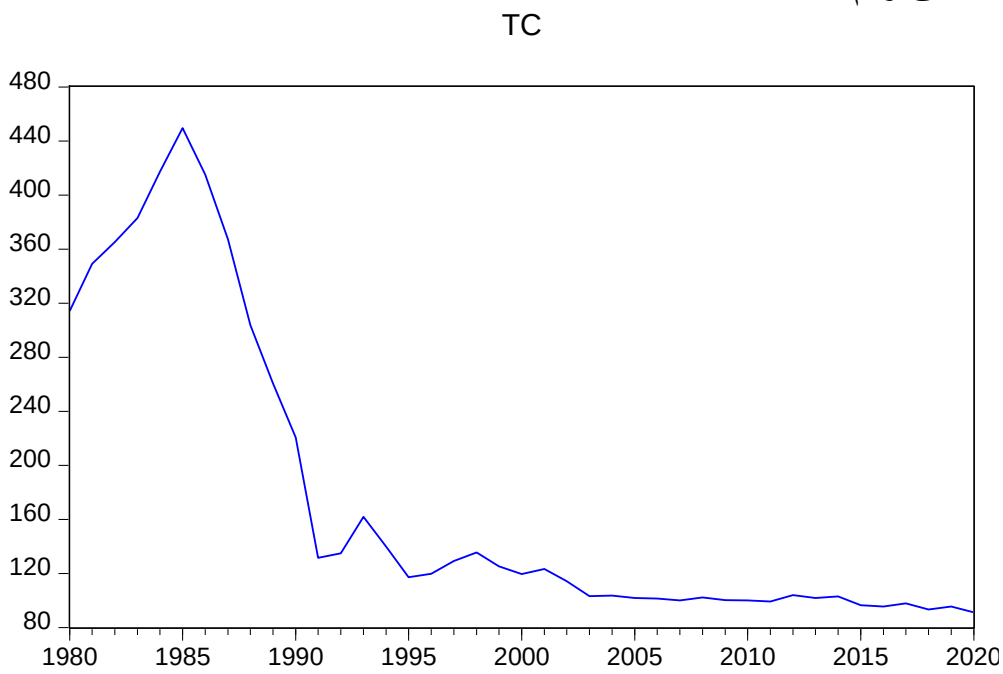

الملحق رقم 06

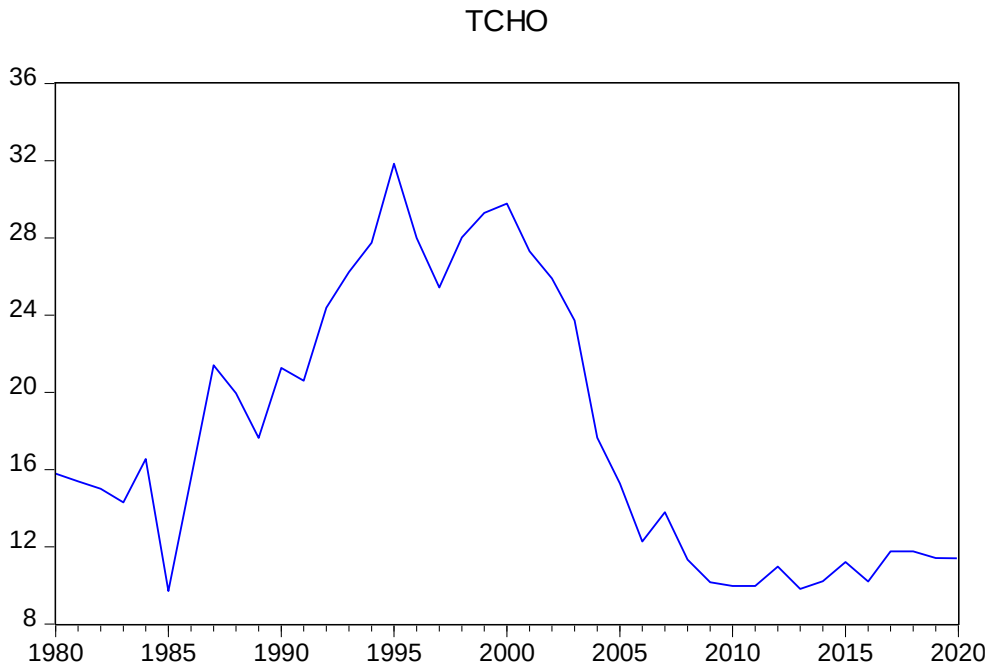

الملحق رقم 07:دراسة الاستقرارية للمتغير التابع معدل التضخم INFعند المستوى
ADF

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.303133	0.9488
Test critical values:	1% level	-2.625606	
	5% level	-1.949609	
	10% level	-1.611593	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.207262	0.9697
Test critical values:	1% level	-3.610453	

	5% level	-2.938987
	10% level	-2.607932

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.153681	0.1087
Test critical values:	1% level	-4.211868	
	5% level	-3.529758	
	10% level	-3.196411	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

عند الفروق الأولى:

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.570331	0.1077

Test critical values:	1% level	-3.610453
	5% level	-2.938987
	10% level	-2.607932

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Used-specified) using Bartlett kernel

			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-2.041109	0.5617
Test critical values:	1% level		-4.205004	
	5% level		-3.526609	
	10% level		-3.194611	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-2.717233	0.0805
Test critical values:		1% level	-3.615588	
		5% level	-2.941145	
		10% level	-2.609066	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Used-specified) using Bartlett kernel

			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-2.640436	0.0938
Test critical values:		1% level	-3.610453	
		5% level	-2.938987	
		10% level	-2.607932	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-2.624632	0.2722
Test critical values:		1% level	-4.211868	
		5% level	-3.529758	
		10% level	-3.196411	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

PP
عند المستوى

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			4.209559	1.0000
Test critical values:		1% level	-2.624057	
		5% level	-1.949319	

	10% level	-1.611711

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		1.195800	0.9976
Test critical values:	1% level	-3.605593	
	5% level	-2.936942	
	10% level	-2.606857	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.240109	0.4555
Test critical values:	1% level	-4.205004	
	5% level	-3.526609	

	10% level	-3.194611

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

عند الفروق الأولى:

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.369406	0.1559
Test critical values:	1% level	-2.625606	
	5% level	-1.949609	
	10% level	-1.611593	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.570331	0.1077
Test critical values:	1% level	-3.610453	

	5% level	-2.938987
	10% level	-2.607932

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.624632	0.2722
Test critical values:	1% level	-4.211868	
	5% level	-3.529758	
	10% level	-3.196411	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: DEP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*

Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.747578	0.4003
Test critical values:		1% level	-3.605593	
		5% level	-2.936942	
		10% level	-2.606857	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: DEP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			0.199740	0.7391
Test critical values:		1% level	-2.624057	
		5% level	-1.949319	
		10% level	-1.611711	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: DEP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.680543	0.7414
Test critical values:		1% level	-4.205004	
		5% level	-3.526609	
		10% level	-3.194611	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

عند الفروق الأولى

Null Hypothesis: D(DEP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-6.104760	0.0000
Test critical values:		1% level	-3.610453	
		5% level	-2.938987	
		10% level	-2.607932	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(DEP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.165100	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.625606	
	5% level	-1.949609	
	10% level	-1.611593	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(DEP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.616197	0.0002
Test critical values:	1% level	-4.219126	
	5% level	-3.533083	
	10% level	-3.198312	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

pp

Null Hypothesis: DEP has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-1.715141	0.4161
Test critical values:		1% level	-3.605593	
		5% level	-2.936942	
		10% level	-2.606857	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: DEP has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 10 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			0.337838	0.7780
Test critical values:		1% level	-2.624057	
		5% level	-1.949319	

	10% level	-1.611711

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: DEP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.582471	0.7822
Test critical values:	1% level	-4.205004	
	5% level	-3.526609	
	10% level	-3.194611	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(DEP) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 10 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.189499	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.610453	
	5% level	-2.938987	

	10% level	-2.607932

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(DEP) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 9 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.242659	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.625606	
	5% level	-1.949609	
	10% level	-1.611593	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(DEP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 12 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.379094	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.211868	
	5% level	-3.529758	

	10% level	-3.196411

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

m2

Null Hypothesis: M2 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.896717	0.0003
Test critical values:	1% level	-3.605593	
	5% level	-2.936942	
	10% level	-2.606857	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: M2 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.346175	0.0201
Test critical values:	1% level	-2.624057	

	5% level	-1.949319
	10% level	-1.611711

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: M2 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.228400	0.0006
Test critical values:	1% level	-4.205004	
	5% level	-3.526609	
	10% level	-3.194611	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

عند الفروق الأولى:

Null Hypothesis: D(M2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*

Augmented Dickey-Fuller test statistic			-5.986175	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.621023	
	5% level	-2.943427	
	10% level	-2.610263	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(M2) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.020862	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.628961	
	5% level	-1.950117	
	10% level	-1.611339	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(M2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3.844878	0.0269
Test critical values:		1% level	-4.273277	
		5% level	-3.557759	
		10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Pp
عند المستوى

Null Hypothesis: M2 has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-4.896717	0.0003
Test critical values:		1% level	-3.605593	
		5% level	-2.936942	
		10% level	-2.606857	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: M2 has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.132470	0.0332
Test critical values:	1% level	-2.624057	
	5% level	-1.949319	
	10% level	-1.611711	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: M2 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.228400	0.0006
Test critical values:	1% level	-4.205004	
	5% level	-3.526609	
	10% level	-3.194611	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

عند الفروق الأولى

Null Hypothesis: D(M2) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 25 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-23.00190	0.0001
Test critical values:		1% level	-3.610453	
		5% level	-2.938987	
		10% level	-2.607932	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(M2) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 27 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-20.94600	0.0000
Test critical values:		1% level	-2.625606	
		5% level	-1.949609	
		10% level	-1.611593	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(M2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 25 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-26.66936	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.211868	
	5% level	-3.529758	
	10% level	-3.196411	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: PIBH has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.794467	0.0681
Test critical values:	1% level	-3.605593	
	5% level	-2.936942	
	10% level	-2.606857	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: PIBH has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.815977	0.0060
Test critical values:	1% level	-2.624057	
	5% level	-1.949319	
	10% level	-1.611711	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: PIBH has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.190634	0.8982
Test critical values:	1% level	-4.219126	
	5% level	-3.533083	

	10% level	-3.198312

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

عند الفروق الأولى:

Null Hypothesis: D(PIBH) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.654760	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.610453	
	5% level	-2.938987	
	10% level	-2.607932	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(PIBH) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.745934	0.0000

Test critical values:	1% level	- 2.625606	
	5% level	- 1.949609	
	10% level	- 1.611593	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(PIBH) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.745934	0.0000
Test critical values:	1% level	- 2.625606	
	5% level	- 1.949609	
	10% level	- 1.611593	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

pp
عند المستوى

Null Hypothesis: PIBH has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*

Phillips-Perron test statistic			-2.932680	0.0505
Test critical values:		1% level	-3.605593	
		5% level	-2.936942	
		10% level	-2.606857	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: PIBH has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-2.933223	0.0044
Test critical values:		1% level	-2.624057	
		5% level	-1.949319	
		10% level	-1.611711	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: PIBH has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

			Adj. t-Stat	Prob.*

Phillips-Perron test statistic			-2.685115	0.2478
Test critical values:		1% level	-4.205004	
		5% level	-3.526609	
		10% level	-3.194611	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

عند الفروق الأولى

Null Hypothesis: D(PIBH) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-7.654760	0.0000
Test critical values:		1% level	-3.610453	
		5% level	-2.938987	
		10% level	-2.607932	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(PIBH) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-7.745934	0.0000
Test critical values:		1% level	-2.625606	
		5% level	-1.949609	
		10% level	-1.611593	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(PIBH) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-7.744698	0.0000
Test critical values:		1% level	-4.211868	
		5% level	-3.529758	
		10% level	-3.196411	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

tc
ADF
عند المستوى

Null Hypothesis: TC has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.047820	0.0002
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: TC has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.047820	0.0002
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: TC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.797936	0.6860
Test critical values:	1% level	-4.219126	
	5% level	-3.533083	
	10% level	-3.198312	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

عند الفروق الأولى

Null Hypothesis: D(TC) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.751385	0.0075
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	

	10% level	-2.614300

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(TC) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.173282	0.0024
Test critical values:	1% level	-2.634731	
	5% level	-1.951000	
	10% level	-1.610907	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(TC) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.313729	0.0007

Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

pp
عند المستوى

Null Hypothesis: TC has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-1.249462	0.6433
Test critical values:	1% level		-3.605593	
	5% level		-2.936942	
	10% level		-2.606857	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: TC has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-1.493246	0.1250
Test critical values:		1% level	-2.624057	
		5% level	-1.949319	
		10% level	-1.611711	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: TC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-1.589256	0.7795
Test critical values:		1% level	-4.205004	
		5% level	-3.526609	
		10% level	-3.194611	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

عند الفروق الأولى

Null Hypothesis: D(TC) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-3.607131	0.0101
Test critical values:		1% level	-3.610453	
		5% level	-2.938987	
		10% level	-2.607932	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(TC) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-3.489310	0.0009
Test critical values:		1% level	-2.625606	
		5% level	-1.949609	
		10% level	-1.611593	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(TC) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-3.591928	0.0436
Test critical values:		1% level	-4.211868	
		5% level	-3.529758	
		10% level	-3.196411	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

tcho
ADF
عند المستوى

Null Hypothesis: TCHO has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.049638	0.7260
Test critical values:		1% level	-3.605593	

	5% level	-2.936942
	10% level	-2.606857

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: TCHO has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.619061	0.4429
Test critical values:	1% level	-2.624057	
	5% level	-1.949319	
	10% level	-1.611711	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: TCHO has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.528029	0.8029
Test critical values:	1% level	-4.205004	

	5% level	-3.526609
	10% level	-3.194611

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

عند الفروق الأولى

Null Hypothesis: D(TCHO) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.140527	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.610453	
	5% level	-2.938987	
	10% level	-2.607932	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(TCHO) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.214140	0.0000

Test critical values:	1% level	- 2.625606
	5% level	- 1.949609
	10% level	- 1.611593

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(TCHO) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.197381	0.0000
Test critical values:	1% level	- 4.211868	
	5% level	- 3.529758	
	10% level	- 3.196411	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

PP
عند المستوى

Null Hypothesis: TCHO has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-1.129681	0.6946
Test critical values:		1% level	-3.605593	
		5% level	-2.936942	
		10% level	-2.606857	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: TCHO has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-0.624308	0.4406
Test critical values:		1% level	-2.624057	
		5% level	-1.949319	
		10% level	-1.611711	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: TCHO has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-1.515500	0.8075
Test critical values:		1% level	-4.205004	
		5% level	-3.526609	
		10% level	-3.194611	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

عند الفروق الأولى

Null Hypothesis: D(TCHO) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-6.143532	0.0000
Test critical values:		1% level	-3.610453	
		5% level	-2.938987	
		10% level	-2.607932	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(TCHO) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.215861	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.625606	
	5% level	-1.949609	
	10% level	-1.611593	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(TCHO) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*

Phillips-Perron test statistic			-6.199235 0.0000
Test critical values:		1% level	-4.211868
		5% level	-3.529758
		10% level	-3.196411

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 08

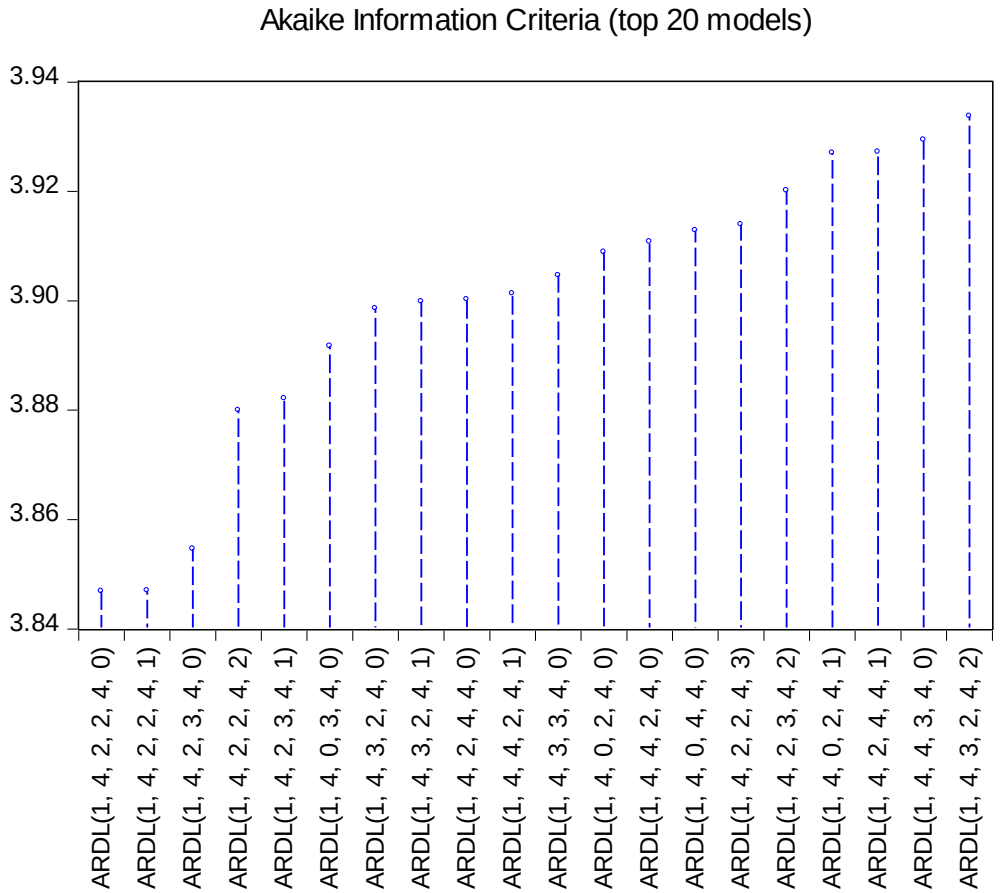

الملحق رقم 09

Dependent Variable: INF
Method: ARDL
Date: 02/27/23 Time: 22:38
Sample (adjusted): 1984 2020
Included observations: 37 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): DEP PIBH M2 TC TCHO
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 3125
Selected Model: ARDL(1, 4, 2, 2, 4, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
INF(-1)	0.838319	0.034047	24.62247	0.0000
DEP	0.135144	0.049166	2.748745	0.0132
DEP(-1)	0.049401	0.065745	0.751405	0.4621
DEP(-2)	0.090139	0.061595	1.463429	0.1606
DEP(-3)	0.215203	0.067272	3.199000	0.0050
DEP(-4)	-0.138774	0.059516	-2.331696	0.0315
PIBH	-0.172096	0.160333	-1.073369	0.2973

PIBH(-1)	-0.012005	0.186116	-0.064504	0.9493
PIBH(-2)	-0.319889	0.182538	-1.752450	0.0967
M2	0.012828	0.039306	0.326367	0.7479
M2(-1)	0.029535	0.041801	0.706560	0.4889
M2(-2)	0.102938	0.042300	2.433512	0.0256
TC	-0.042009	0.019586	-2.144885	0.0459
TC(-1)	0.013126	0.029582	0.443726	0.6625
TC(-2)	0.012452	0.031273	0.398187	0.6952
TC(-3)	-0.010781	0.031013	-0.347642	0.7321
TC(-4)	-0.055589	0.023419	-2.373665	0.0289
TCHO	-0.357220	0.107302	-3.329114	0.0037
C	0.449604	5.042101	0.089170	0.9299

R-squared	0.999509	Mean dependent var	74.23748
Adjusted R-squared	0.999019	S.D. dependent var	45.35541
S.E. of regression	1.420852	Akaike info criterion	3.846872

Sum squared resid	36.33877	Schwarz criterion	4.674100
Log likelihood	-52.16712	Hannan-Quinn criter.	4.138508
F-statistic	2036.935	Durbin-Watson stat	1.574855
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق رقم 10

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: INF
Selected Model: ARDL(1, 4, 2, 2, 4, 0)
Date: 02/23/23 Time: 10:37
Sample: 1980 2020
Included observations: 37

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DEP)	0.132807	0.033747	3.935425	0.0010
D(DEP(-1))	-0.174763	0.043315	-4.034678	0.0008

ARDL Bounds Test
Date: 02/21/23 Time: 19:05
Sample: 1984 2020
Included observations: 37
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	25.64345	5

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.08	3
5%	2.39	3.38
2.5%	2.7	3.73
1%	3.06	4.15

Test Equation:
Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 02/21/23 Time: 19:05
Sample: 1984 2020
Included observations: 37

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DEP)	0.123659	0.061088	2.024289	0.0580
D(DEP(-1))	-0.110869	0.083614	-1.325953	0.2014
D(DEP(-2))	-0.009644	0.071877	-0.134168	0.8948
D(DEP(-3))	0.220838	0.065441	3.374625	0.0034

D(PIBH)	-0.155215	0.199607	-0.777605	0.4469
D(PIBH(-1))	0.486671	0.216692	2.245906	0.0375
D(M2)	-0.007316	0.046681	-0.156722	0.8772
D(M2(-1))	-0.105457	0.053020	-1.988999	0.0621
D(TC)	-0.027160	0.023047	-1.178454	0.2540
D(TC(-1))	0.046494	0.025892	1.795720	0.0893
D(TC(-2))	0.051488	0.021651	2.378115	0.0287
D(TC(-3))	0.031978	0.026994	1.184641	0.2516
C	4.062646	5.931176	0.684965	0.5021
DEP(-1)	0.235539	0.094464	2.493418	0.0226
PIBH(-1)	-0.570743	0.263683	-2.164508	0.0441
M2(-1)	0.113370	0.102123	1.110126	0.2816
TC(-1)	-0.066130	0.016447	-4.020801	0.0008
TCHO(-1)	-0.223522	0.112039	-1.995035	0.0614

INF	-0.116821	0.036903	-3.165598	0.0054

R-squared	0.819944	Mean dependent var	3.974285
Adjusted R-squared	0.639887	S.D. dependent var	2.893545
S.E. of regression	1.736399	Akaike info criterion	4.247984
Sum squared resid	54.27145	Schwarz criterion	5.075213
Log likelihood	-59.58771	Hannan-Quinn criter.	4.539621
F-statistic	4.553819	Durbin-Watson stat	1.351264
Prob(F-statistic)	0.001189		

D(DEP(-2))	-0.079301	0.039647	-2.000147	0.0608
D(DEP(-3))	0.142686	0.038551	3.701223	0.0016
D(PIBH)	-0.163510	0.110388	-1.481225	0.1558
D(PIBH(-1))	0.339219	0.122538	2.768280	0.0127
D(M2)	0.011693	0.025227	0.463526	0.6485
D(M2(-1))	-0.106911	0.025188	-4.244455	0.0005

D(TC)	-0.041662	0.012026	-3.464211	0.0028
D(TC(-1))	0.056752	0.016065	3.532593	0.0024
D(TC(-2))	0.063380	0.015355	4.127745	0.0006
D(TC(-3))	0.057409	0.013861	4.141791	0.0006
D(TCHO)	-0.281144	0.082243	-3.418441	0.0031
CointEq(-1)	-0.161942	0.008435	-19.19849	0.0000

Cointeq = INF - (2.1716*DEP -3.1172*PIBH + 0.8987*M2 -0.5121*TC -2.2094*TCHO + 2.7808)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEP	2.171639	0.297266	7.305382	0.0000
PIBH	-3.117189	1.652453	-1.886401	0.0755
M2	0.898686	0.515405	1.743648	0.0983
TC	-0.512128	0.028888	-17.72758	0.0000
TCHO	-2.209408	0.346405	-6.378112	0.0000

C	2.780806	31.32871	0.088762	0.9303

الملحق رقم 11

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.004235	Prob. F(1,34)	0.9485
Obs*R-squared	0.004484	Prob. Chi-Square(1)	0.9466

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 02/23/23 Time: 10:42
Sample (adjusted): 1985 2020
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.995235	0.305006	3.263005	0.0025
RESID^2(-1)	0.011107	0.170669	0.065078	0.9485

R-squared	0.000125	Mean dependent var	1.006168
Adjusted R-squared	-0.029284	S.D. dependent var	1.505514
S.E. of regression	1.527398	Akaike info criterion	3.738962

Sum squared resid	79.32016	Schwarz criterion	3.826935
Log likelihood	-65.30131	Hannan-Quinn criter.	3.769667
F-statistic	0.004235	Durbin-Watson stat	2.011515
Prob(F-statistic)	0.948493		

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.050152	Prob. F(6,12)	0.1366
Obs*R-squared	18.72908	Prob. Chi-Square(6)	0.0046

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 02/23/23 Time: 10:43
Sample: 1984 2020
Included observations: 37
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	0.024735	0.031171	0.793501	0.4429
DEP	-0.039072	0.050522	-0.773360	0.4543

DEP(-1)	-0.009666	0.057777	-0.167290	0.8699
DEP(-2)	0.006311	0.053893	0.117099	0.9087
DEP(-3)	-0.025266	0.064019	-0.394669	0.7000
DEP(-4)	-0.001996	0.057667	-0.034616	0.9730
PIBH	-0.089749	0.157382	-0.570264	0.5790
PIBH(-1)	-0.045112	0.185051	-0.243781	0.8115
PIBH(-2)	-0.178363	0.186793	-0.954872	0.3585
M2	-0.017727	0.036011	-0.492251	0.6314
M2(-1)	-0.017430	0.037415	-0.465844	0.6497
M2(-2)	-0.016515	0.039438	-0.418768	0.6828
TC	0.021520	0.021440	1.003719	0.3353
TC(-1)	-0.013981	0.033560	-0.416589	0.6843
TC(-2)	-0.008185	0.032837	-0.249264	0.8074

TC(-3)	0.004587	0.030628	0.149762	0.8834
TC(-4)	0.005789	0.022350	0.259031	0.8000
TCHO	0.056419	0.098516	0.572690	0.5774
C	3.404134	4.536624	0.750367	0.4675
RESID(-1)	0.149275	0.304388	0.490411	0.6327
RESID(-2)	-0.399896	0.377212	-1.060137	0.3100
RESID(-3)	-0.889789	0.384665	-2.313153	0.0393
RESID(-4)	-0.079150	0.358919	-0.220524	0.8292
RESID(-5)	-0.202888	0.374386	-0.541920	0.5978
RESID(-6)	-0.558289	0.368110	-1.516636	0.1553

R-squared	0.506191	Mean dependent var	-6.84E-15
Adjusted R-squared	-0.481426	S.D. dependent var	1.004694
S.E. of regression	1.222852	Akaike info criterion	3.465589
Sum squared resid	17.94440	Schwarz criterion	4.554047
Log likelihood	-39.11339	Hannan-Quinn criter.	3.849321

0.51253	Durbin-Watson2.5274
F-statistic8	stat82
Prob(F-0.92098	
statistic)9	

الملحق رقم 12

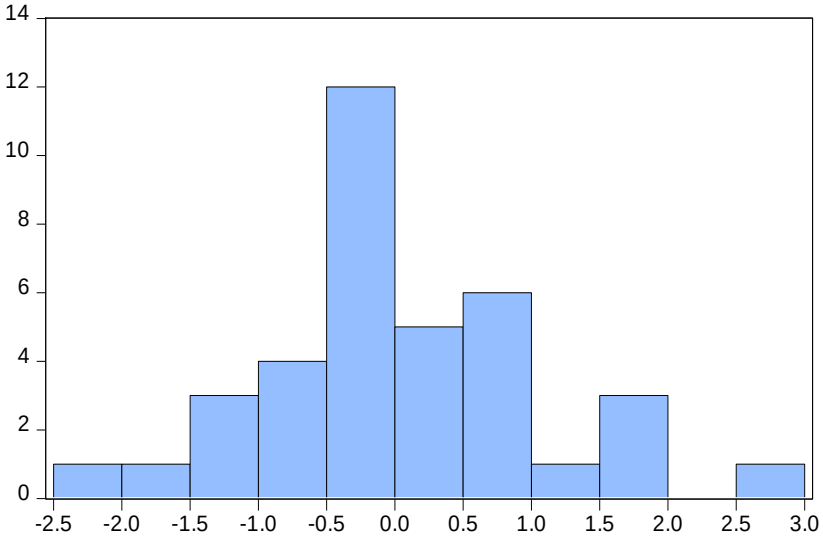

Series: Residuals	
Sample 1984 2020	
Observations 37	
Mean	-6.84e-15
Median	-0.128567
Maximum	2.658566
Minimum	-2.089080
Std. Dev.	1.004694
Skewness	0.336110
Kurtosis	3.244360
Jarque-Bera	0.788704
Probability	0.674117

الملحق رقم 13:

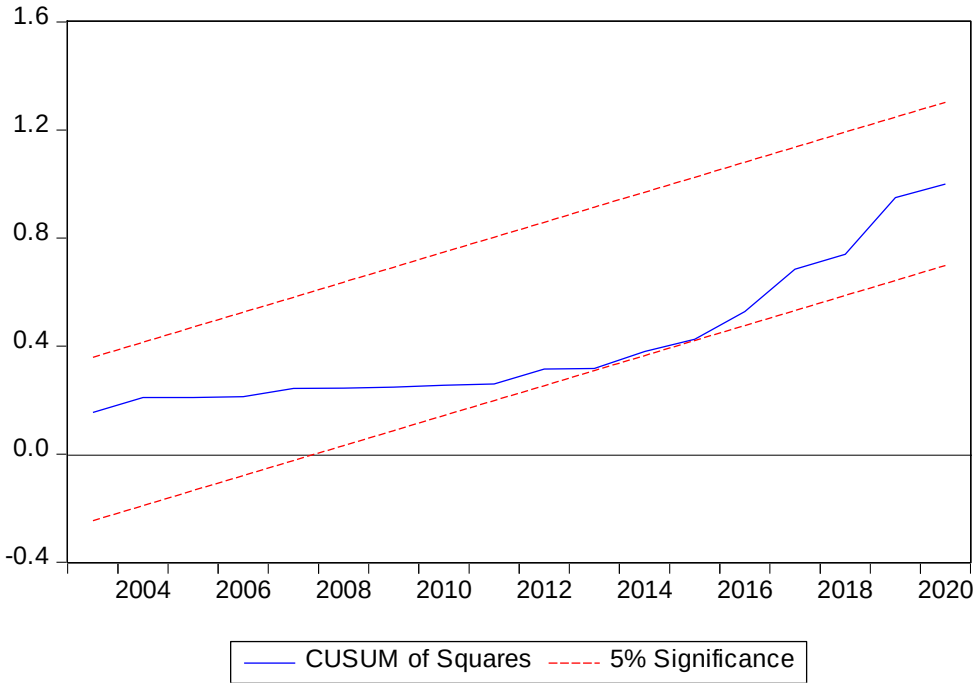

المحق رقم 14:

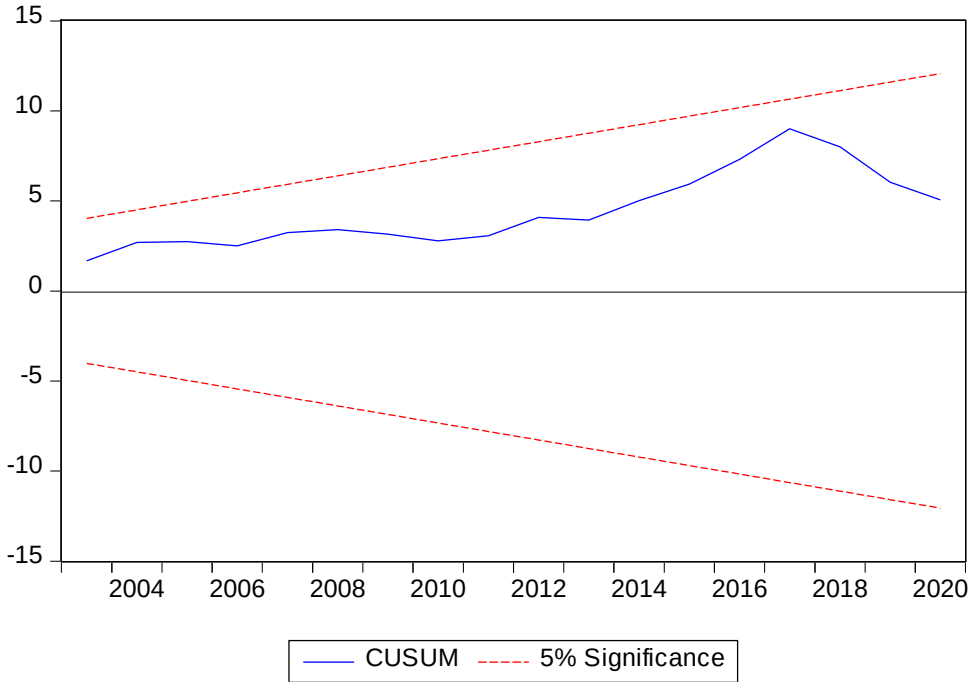
15
10
5
0
-5
-10
-15
2004
2006
2008
2010
2012
2014
2016
2018
2020
CUSUM
5% Significance